الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2016

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2016

الموضـــوع

انعكاسات استخدام نظام الدفع الالكتروني على المصارف الجزائرية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة–

2012-2017

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية ونقود

إعداد الطالب(ة):

▪ عيدودي مروة

إشراف الأستاذ(ة):

▪ بن سماعين حياة

http://www.univ-biskra.dz/

السنة الجامعية : 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد والشكر **لله** عز وجل أولاً وأخيراً، أحمده حمداً كثيرا على توفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع. و يذكر لأهل الفضل علينا بعد الله سبحانه كل جميل وحسن صنيع...

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذتي الفاضلة "**بن سماعين حياة**" التي أشرفت على هذا العمل ولم تبخل بنصائحها القيمة التي كانت عونا لي في انجاز المذكرة.

كما لا أنس أن أشكر "**أعضاء لجنة المناقشة**" وهذا لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بكامل الشكر والتقدير إلى جميع موظفي بنك الفلاحة و التنمية BADR الذين قدموا لنا المساعدة الكافية لإتمام هذا البحث، واخص بالذكر السيدة بوزغاية وإلى كل طاقم الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر –بسكرة–.

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل، فاللهم أجزل لهم الجزاء و العطاء و ووفقهم إلى ما تحب و ترضى إنك سميع مجيب.

لكل هؤلاء أقول: شكرا

إلى رمز الوفاء و فيض السخاء و جود العطاء عند البلاء،

إلى من قال فيها الرسول صلى الله عليه و سلم "الجنة تحت أقدام الأمهات"

إلى التي سهرت الليالي من أجل راحتي و أضاءت لي الدرب بالشموع

أمي الحبيبة

إلى الذي عمل و كد و جد فقاس ثم غلب حتى وصلت إلى هدفي هذا،

إلى المصباح الذي لا يبخل إمدادي بالنور إلى الذي تعب كثيرا من اجل راحتي،

وأفنى حياته من اجل تعليمي ...إلى الشخص الذي أنظر إليه فيطمئن قلبي

أبي الغالي

أطال الله في عمرهما

و إلى جميع عائلة **عيدودي** من كبيرها إلى صغيرها و كل الأقارب و الأصدقاء كل باسمه

إلى جميع أصدقائي في الفيسبوك.

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل ولو بقدر بسيط من المعرفة.

إلى كل من جمعني معهم المشوار الدراسي من بدايته إلى اليوم وخاصة طلبة الفوج الثاني ماستر مالية ونقود دفعة 2017 .

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي اهدي ثمرة جهدي.

الملخص

الملخص: في هذا العصر تتميز حياة الإنسان بممارسة أنشطة عديدة ترتبط بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومن بين ما افرزه هذا التطور هو ظهور نظام الدفع الالكتروني الذي يعتبر من المشاريع التي تمكن من قياس درجة التطور في القطاع المصرفي وبالتالي قياس الحركية في أي اقتصاد، وهذا ما جعل العديد من البنوك في مختلف دول العالم تسعى إلى تطوير أنظمة الدفع من شكلها التقليدي إلى الالكتروني، كما هو الحال في الجزائر وهذا ما دفعنا لطرح الإشكالية التالية: ما هي انعكاسات استخدام نظام الدفع الالكتروني على المصارف الجزائرية؟

التي نهدف من خلالها إلى التعرف على هذا النوع من نظام الدفع ووسائله، وواقعه في البنوك الجزائرية، وأهم التحديات التي تواجهه، كما لهذا البحث هدف أخر يتمثل في معرفة مدى تطبيق البنوك الجزائرية لهذه التقنيات الالكترونية، واهم انعكاساتها من خلال دراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية. وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر قطعت شوطا كبيرا في مجال الاهتمام بتطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال مقارنة بالسنوات السابقة، لكن رغم هذا التطور لم يزامنه تطور في تطبيقات نظام الدفع الالكتروني بنفس الحجم، إلا أنها في الطريق الصحيح.

الكلمات المفتاحية: نظام الدفع الالكتروني، المصارف الجزائرية، وسائل الدفع الالكترونية، البطاقات البنكية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

Résumé:

A cette époque , la vie humaine se caractérise par l exercice de nombreuses activités liées au technologie de l information et de communication et parmi les fruits de cette évolution, l émergence du système de paiement électronique qu' on considère comme l un des projets qui ont pu mesurer lé degrés de sophistication dans le secteur bancaire et de ce fait la mesure cinétique de toute économie, ce qui a poussé certaines banques dans différents pays au monde a chercher à développer les systèmes de paiement de sa forme traditionnelle à l'électronique, comme cela est le cas en Algérie, et c'est ce qui nous a conduit à poser la question suivante: Quelles sont les répercutions d utiliser le système de paiement électronique sur le système bancaire algérien ?

À travers lequel on a comme objectif d identifier ce type de système de paiement et ses moyens et sa réalité dans les banques algériennes , et les importants défis auxquels il est confronté . Puis cette recherche a un autre objectif qui consiste à savoir l étendue de l application des banques Algériennes ,a ses techniques électroniques et ses importantes conséquences à travers une étude pratique au niveau de la banque agricole et de développement rural. L étude a révélé que l Algérie a fait de grands progrès dans la préoccupation du développement des technologies de l information et de communication, par rapport aux années précédentes, mais malgré ce développement , il ya pas eu au même moment une évolution du même volume dans les pratiques du système de paiement électronique. Sauf qu'on est sur le bon chemin.

Les mots clé : le système de paiement électronique , les banques Algériennes , les moyens de paiement électronique , les cartes bancaire , la technologie de l information et de communication.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	–
شكر و عرفان	–
إهداء	–
فهرس المحتويات	VI–I
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
قائمة المختصرات	XI–X
قائمة المصطلحات	I–I
الملخص	I
مقدمة عامة	أ–ز
الفصل الأول: عموميات حول نظام الدفع الالكتروني	
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: ماهية نظام الدفع الالكتروني	
المطلب الأول: مفهوم نظام الدفع الالكتروني	3
الفرع الأول: نشأة نظام الدفع الالكتروني	3
الفرع الثاني: تعريف نظام الدفع الالكتروني	5

الفرع الثالث: خصائص نظام الدفع الالكتروني	7
المطلب الثاني: دوافع ظهور نظام الدفع الالكتروني و متطلباته	8
الفرع الأول: دوافع ظهور نظام الدفع الالكتروني	8
الفرع الثاني: متطلبات نظام الدفع الالكتروني	9
المطلب الثالث: وسائل الدفع التقليدية المقدمة الكترونيا	11
الفرع الأول: الكمبيالة الالكترونية	11
الفرع الثاني: الشيك الالكتروني	12
الفرع الثالث: التحويل الالكتروني	13
المطلب الرابع: وسائل الدفع الحديثة الالكترونية	14
الفرع الأول: النقود الالكترونية	14
الفرع الثاني: البطاقة البنكية	16
الفرع الثالث: البطاقة الذكية	20
المبحث الثاني: أساسيات حول نظام الدفع الالكتروني	
المطلب الأول: قنوات سير نظام الدفع الالكتروني	22
الفرع الأول: أجهزة الصراف الآلي	22
الفرع الثاني: شبكة الانترنيت	23
الفرع الثالث: قنوات أخرى	25
المطلب الثاني: آلية العمل بنظام الدفع الالكتروني	26

الفرع الأول: آلية العمل بالشيك الالكتروني	26
الفرع الثاني: آلية العمل بالبطاقات البنكية	28
الفرع الثالث: آلية العمل بالنقود الالكترونية	31
المطلب الثالث: مزايا ومخاطر نظام الدفع الالكتروني	32
الفرع الأول: مزايا نظام الدفع الالكتروني	33
الفرع الثاني: مخاطر نظام الدفع الالكتروني	35
المطلب الرابع: طرق تامين نظام الدفع الالكتروني	38
الفرع الأول: التوقيع الالكتروني	38
الفرع الثاني: التشفير الالكتروني	40
الفرع الثالث: طرق أخرى	41
خاتمة الفصل	43
الفصل الثاني: نظام الدفع الالكتروني في الجزائر	
مقدمة الفصل	45
المبحث الأول: جهود تحديث نظام الدفع الالكتروني ومعوقات تحديثه في المصارف الجزائرية	
المطلب الأول: نظرة عامة على الجهاز المصرفي الجزائري	46
الفرع الأول: الجهاز المصرفي الجزائري قبل 10/90	46
الفرع الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري بعد 10/90	49

الفرع الثالث: الجهاز المصرفي الحالي	50
المطلب الثاني: مشاريع تحديث نظام الدفع في الجزائر	52
الفرع الأول: الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية	52
الفرع الثاني: مشروع شركة Satim	53
المطلب الثالث: تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر	54
الفرع الأول: شبكة الانترنيت	55
الفرع الثاني: الهاتف	58
الفرع الثالث: الصرافات الآلية	60
المطلب الرابع: معوقات تطبيق نظام الدفع الالكتروني في المصارف الجزائرية	63
المبحث الثاني: تحديد انعكاسات نظام الدفع الالكتروني على المصارف الجزائرية	
المطلب الأول: الخدمات المصرفية الالكترونية	65
الفرع الأول: الخدمات التي تقدمها المصارف الجزائرية إلكترونيا	66
الفرع الثاني: قنوات الاتصال التي يوفرها الجهاز المصرفي الجزائري	69
المطلب الثاني: وسائل الدفع الالكترونية المستخدمة في الجزائر	70
الفرع الأول: البطاقات البنكية في الجزائر	70
الفرع الثاني: بطاقة CIB	72
الفرع الثالث: بطاقات أخرى	74
المطلب الثالث: أنظمة الدفع الالكترونية في الجزائر	74

الفرع الأول: نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل ARTS	74
الفرع الثاني: نظام الجزائر للمقاصة الإلكترونية ما بين البنوكAICI	77
الفرع الثالث: نظام Swift	78
المطلب الرابع: أهم انعكاسات استخدام نظام الدفع الالكتروني	79
الفرع الأول: انعكاسات نظام الدفع الالكتروني على المؤسسة الاقتصادية	79
الفرع الثاني: انعكاسات نظام الدفع الالكتروني على المصارف الجزائرية	80
خاتمة الفصل	84
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
مقدمة الفصل	86
المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
المطلب الأول: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	89
الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	89
الفرع الثاني: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	90
الفرع الثالث: وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بسكرة	91
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك BADR – وكالة بسكرة – ومهامه	91
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية–وكالة بسكرة–	91
الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية–وكالة بسكرة–	96

المطلب الثالث: أهداف بنك BADR ومكانته	96
الفرع الأول: أهداف بنك لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	96
الفرع الثاني: مكانة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR في المحيط المصرفي الجزائري	97
المبحث الثاني: انعكاسات الدفع الالكتروني على بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	
المطلب الأول: الخدمات المصرفية الالكترونية التي يقدمها بنك BADR وتطورها	98
الفرع الأول: الخدمات المصرفية الالكترونية التي يقدمها بنكBADR	98
الفرع الثاني: تطور تكنولوجيات بنكBADR	99
المطلب الثاني: أساليب الدفع الالكتروني في بنك BADR	102
الفرع الأول: البطاقات البنكية المستعملة في بنك BADR	102
الفرع الثاني: الآليات المستحدثة في بنك BADR	104
المطلب الثالث: انعكاسات استخدام نظام الدفع الالكتروني على بنك بدر	106
خاتمة الفصل	109
خاتمة عامة	111
قائمة المراجع	117
قائمة الملاحق	129

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01	**ترتيب الـ 10 دول عربية الأولى لمستخدمي الانترنيت لسنة 2014**	24
جدول رقم 02	**استخدامات شبكة الانترنيت في الجزائر 2000-2016**	57
جدول رقم 03	**توزيع الموزعات الآلية على البنوك حتى بداية 2008**	61
جدول رقم 04	**أهم الخدمات المصرفية الالكترونية التي تقدمها بعض البنوك الجزائرية**	66
جدول رقم 05	**عدد استخدامات البطاقة المصرفية في الجزائر 2013/2010**	71
جدول رقم 06	**نمو عدد بطاقات الدفع والسحب بين بنكية CIB**	73
الجدول رقم 07	**آجال التسديد قبل و بعد نظام الدفع الالكتروني**	82
الجدول رقم 08	**مدار سير المقابلة في بنك بدر –وكالة بسكرة–**	87
الجدول رقم 09	**عدد عمليات بطاقات بنك بدر 2012–2013**	106
الجدول رقم 10	**عدد عمليات بطاقات بنك بدر للثلاثي الأول من 2014–2015**	107

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01	**أنواع البطاقات البنكية**	20
الشكل رقم 02	**دورة استخدام الشيك الالكتروني و إجراءاته**	28
الشكل رقم 03	**سير عمليات السحب من الموزعات الآلية**	30
الشكل رقم 04	**دورة استخدام النقد الالكتروني في التعاملات الحديثة عبر شبكة الانترنيت**	32
الشكل رقم 05	**هيكل الجهاز المصرفي الجزائري سنة 2016**	51
الشكل رقم 06	**تطور عدد المشتركين في شبكات الهاتف الثابت و المحمول 2001-2015**	59
الشكل رقم 07	**استخدامات البطاقة المصرفية في الجزائر 2013/2010**	72
الشكل رقم 08	**نمو عدد بطاقات الدفع والسحب بين بنكية CIB**	73
الشكل رقم09	**عمليات السحب في نظام التسويات الإجمالية الفورية**	76
الشكل رقم 10	**الهيكل التنظيمي المحلي-وكالة بسكرة-**	95

الرمز	المعنى باللغة العربية	المعنى باللغة الأجنبية
LCR	كمبيالة الكترونية	Lettre de Change Relevé
CERIST	مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني	Centre de recherche sur l'information scientifique et technique
ARTS	نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة	Algeria Real Time Settlments
ACTI	نظام الدفع الشامل او المقاصة الالكترونية	AlgeriaTelé-Composition Interbancaire
SATIM	شركة ساتيم	La société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique
AEBS	الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية	Algeria E-Banking Service
EFT	نظام التحويل المالي الالكتروني	Electronic Funds Transfer
GAB	الشباك الاتوماتيكي للأوراق	Guichet Automatique de Billets
DAB	الموزع الآلي للأوراق	Distributeur Automatique De Billets
TPE	نهائي الدفع الالكتروني	Terminal de paiement Electronique
CIR	العمولة البنكية للسحب	Commission Interbancaire de Retrait
Swift	جمعية الاتصالات المالية العالمية بين	Society for Worldwide Interbank

Financial Telecommunication	البنوك	
Carte Inter Bancaire	بطاقة مابين البنوك	**CIB**
Centre de Pré-compensation Interbancaire	مركز ما قبل المقاصة بين البنوك	**CPI**
Banque Nationale d'Algérie	بنك الوطني الجزائري	**BNA**
Banque Extèrieure d'Algérie	بنك الجزائر الخارجي	**BEA**
Caisse Nationale d'Epagne et de Prévoyance-banque	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	**CNEP**
Caisse africaine de développement	الصندوق الجزائري للتنمية	**CAD**
Crédit populaire d'Algérie	القرض الشعبي الجزائري	**CPA**
La Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**BADR**
La BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL	بنك التنمية المحلية	**BDL**
Caisse Nationale des Assurances Sociales	الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية	**CNAS**
Société Des Eaux et de l'Assainissement d'Alger	شركة المياه والصرف الصحي الجزائر	**Seaal**

المصطلح	التعريف
الصيرفة الالكترونية	إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، أي باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، بمعنى أنها تقدم الخدمات المصرفية عبر الوسائط الالكترونية وليس وسائط تقليدية.
التجارة الالكترونية	استخدام الوسائل الإلكترونية المتطورة في إنجاز كافة المعاملات التجارية من بيع وشراء وتبادل بين البائعين والمشترين وغيرها من العمليات المتّصلة بعقد الصفقات وإقامة الروابط التجارية
المنظمات الافتراضية	عبارة عن مشروع أو وحدة أعمال تعمل تحت إمرة إدارة غيبية، فقط تعتمد على تكنولوجيا الحواسيب و الاتصال و لا تحتاج إلى مباني أو مقر.
غرف المقاصة	هي نظام الكتروني يسمح بتبادل المدفوعات صغيرة القيمة ما بين البنوك المحلية في دولة ما وتسوية إجمالي قيم المدفوعات بالخصم والإضافة لحسابات هذه البنوك طرف بنك التسوية والذي يلعب دوره في أغلب الأحيان البنك المركزي للدولة.
عمليات التعقيم	قيام البنك المركزي ببيع سندات الحكومة لتخفيض زيادة القاعدة النقدية الناتجة عن زيادة احتياطات الصرف بشكل أكثر من المتوقع.
خوارزميات	عبارة عن مجموعة من الخطوات الرياضية والمنطقية والمتسلسلة اللازمة لحل مشكلة ما.
معيار X-509	معيار الشهادة الرقمية من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات ITU-T.
هيئة المواصفات القياسية	إن كلمة آيزو (ISO) هي اختصار لعبارة المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس، وهي اتحاد دولي، تضم هيئات أو أجهزة المواصفات والمقاييس في الدول المختلفة، ويشارك فيها عضو من كل دولة، وتختص بإصدار المواصفات الدولية.
الكوبون	عبارة عن أكواد تستعملها للشراء من أي موقع، تستفيد عن طريقه من خدمات

	مجانية أو تخفيض عليها.
الإصلاحات	مجمل الإجراءات والسياسات الهادفة إلى تغيير الوضع الاقتصادي من حال غير مرغوب فيه إلى حال أفضل، يتميز بالأداء الجيد والفعالية في التسيير.
قانون النقد والقرض	قانون جديد جاء بعد الإصلاحات التي باءت بالفشل، والذي ادخل تعديلات على مستوى القطاع المصرفي فهو نص تشريعي يتضمن أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي.
تكنولوجيا المعلومات والاتصال	يشير إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيات الحسابات الآلية ووسائل الاتصال...
الاقتصاد الموازي	يعرف بأنه ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يكون خفيا وغير معلنا بغرض تجنب الضرائب، القوانين و التنظيمات، حيث لا يدخل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام للبلد.
الحكومة الالكترونية	هي النسخة الافتراضية عن الحكومة الحقيقية الكلاسيكية مع فارق أن الأولى تعيش في الشبكات وأنظمة المعلومات و التكنولوجيا، وتحاكي وظائف الثانية.
الاقتصاد الرقمي	هو التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الانترنت أو اقتصاد الوب، وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، الزبائن الرقمين و الشركات الرقمية، التكنولوجيا الرقمية، والمنتجات الرقمية.
الاندماج المصرفي	هو اتفاق يؤدى إلى إتحاد مصرفين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفاعلية اكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد.
البنك الجالس	هو تنظيم جديد لهياكل وأنشطة البنك قصد تحقيق الفعالية في الأداء والعمل على راحة الزبون، وسمي بهذا الاسم لأنه يتم فيه استقبال الزبون بالجلوس في مكان مريح حيث يواجه مباشرة موظف البنك.

مقدمة عامة

I. تمهيد:

رافق ظهور الإنسان سعيه الدائم إلى إيجاد طرق ووسائل تسهل له التعاملات والتبادلات التي يقوم بها مع باقي أفراد المجتمع الذي يعيش وسطه وبما أن العالم يشهد فترة هامة من التحولات والتغيرات الجذرية، والتي تساهم بشكل ملحوظ في إيجاد مناخ و أوضاع اقتصادية مختلفة تماما عما كان موجودا من قبل، ولعل هذا التغير أبرز درجة التسارع الهائل في الإبداع التكنولوجي ومدى دقة التطورات والابتكار، ولعل من أهم القطاعات التي تأثرت بصورة كبيرة وسريعة بهاته التغيرات هو الاقتصاد وبصورة خاصة النظام المصرفي.

في ضوء المستجدات والتطورات التي يعيشها الجهاز المصرفي والمالي العالميين ظهور مستحدثات مالية ومصرفية جديدة من جهة أخرى ، فإن التطور السريع لعالم الالكترونيات أدى إلى ظهور شبكة الانترنت كوسيلة لنقل المعلومات والاتصال، والتي تمكنت في ظرف قياسي تحقيق ماعجزت عنه وسائل الاتصال التقليدية الأخرى، لا بالنظر إلى الفعالية فحسب بل ومراعاة لجوانب عدة منها عنصري السرعة والتكلفة. فكانت البنوك سباقة لاستغلال هذه التطورات من أجل تحديث نظام الدفع الذي كان بأمس الحاجة إلى ذلك، ونتج عن هذه العملية خلق وسائل دفع بآلية جديدة، ألا وهي وسائل الدفع الالكترونية التي تمثل الصورة الالكترونية لوسائل الدفع التقليدية، الفرق الأساسي بينهما هو أن هذه الوسائل الجديدة كل العمليات فيها تسير الكترونيا ولا وجود فيها للقطع النقدية ولا الورقية أو الحوالات.

فاقترحت البنوك على زبائنها وسيلة دفع بالبطاقات، وأدخلت وسائل وأجهزة آلية تسمح باختصار الوقت والتكلفة، لتكتمل الحلقة بظهور التجارة الالكترونية التي تعتمد على شبكة الانترنت مما أدى إلى حتمية خلق وسائل دفع الكترونية أخرى مجردة من الطابع المادي لتلائم هذا النوع من التجارة.

وبالنسبة للجزائر، وباعتبار الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية لتمويل الاقتصاد كغيرها من اقتصاديات الدول الأخرى مدركة تماما بهذا التطور، فقد أصبح من الأهمية الخروج من قوقعة الأنشطة التقليدية للبنوك الجزائرية إلى فضاء الأنشطة غير التقليدية، ليس فقط من أجل إجبارية وضع وسائل دفع الكترونية ومتطورة ولكن أيضا من اجل تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

II. إشكالية الدراسة:

تبعا لما سبق ذكره فإن نظام الدفع الالكتروني أصبح ذو مكانة معتبرة ودور مهم كمصدر أساسي لخلق موارد وعوائد جديدة للبنوك من جهة، وأيضا كوسيلة تبادل تعوض استعمال السيولة النقدية في التعاملات اليومية للأفراد والمؤسسات من جهة أخرى ، وباعتبار هذا النظام الآلي النقدي حديث النشأة في الجزائر، إلا أنه بدأ يعطي النتائج المنتظرة منها، نظرا للمجهودات المبذولة في هذا المجال من قبل بعض البنوك وتشجيع الدولة لوسائل الدفع الحديثة، وكذا تجاوب المواطن الجزائري مع التطور بشكل تدريجي، من خلال ما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية الأساسية التالية:

ما هي ابرز الانعكاسات لاستخدام نظام الدفع الالكتروني في المصارف الجزائرية؟

III. الأسئلة الفرعية:

وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي سنحاول الإجابة عنها من خلال دراستنا للموضوع.

1. ما المقصود بنظام الدفع الالكتروني وما هي ابرز أنواعه؟
2. ما هي عوامل نجاح نظام الدفع الالكتروني من عدمه؟
3. فيما تتمثل استراتيجيات نظام الدفع الالكتروني في الجزائر؟
4. ما هي الجهود التي بذلها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتطوير نظام الدفع الالكتروني؟

IV. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن هذه الإشكالية، وضعنا بعض الفرضيات كإجابات وحلول مسبقة لهذه الإشكالية:

1. نظام الدفع الالكتروني هو مجموعة من وسائل الدفع المتطورة، فهي تتبع الأساليب الحديثة في تسوية مختلف العمليات في النشاط المصرفي، و لعل من ابرز هذه الأنواع البطاقات البنكية.
2. الدافع الأساسي وراء ابتكار نظام الدفع الالكتروني هو تسهيل التعاملات الاقتصادية، من خلال تطوير وسائل الدفع. التي لا تخلف أي مخاطر في التعامل بها.

3. تسعى الجزائر جاهدة إلى مواكبة التطورات العالمية خاصة في ميدان التكنولوجيا، هذا ما جعلها تتبنى مجموعة من الاستراتيجيات الجديدة كتعميم شبكات الانترنيت في مختلف الولايات، من اجل تحديث نظم الدفع.
4. بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو أهم البنوك العمومية التي تسعى إلى تحسين نوعية الخدمات لذلك فهو يقدم مجموعة من الخدمات الالكترونية على موقعه الخاص.

V. أهداف الدراسة:

يرمي هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1. دراسة موضوع جديد يواكب الأوضاع السائدة في اقتصاد اليوم ويتماشى مع معطيات العصر والألفية الثالثة، من خلال التعرف على وسائل الدفع الالكترونية ودورها الهام في كونها مؤشر مهم على وضعية و قوة الاقتصاد.
2. محاولة رصد التجربة الجزائرية في مجال نظام الدفع الالكتروني و معرفة الحدود التي بلغتها، كذلك محاولة معرفة أهم العراقيل التي تواجهها لإيجاد الحلول المناسبة.
3. محاولة معرفة مدى استجابة الجمهور الجزائري للتطورات الحاصلة في مجال نظام الدفع الالكتروني، وإبراز الدور الكبير الذي تلعبه وسائل الدفع الالكترونية ورصد الانعكاسات المنجرة عن اعتمادها في المصارف الجزائرية.
4. محاولة معرفة مدى تحسين بنك الفلاحة والتنمية (فرع بسكرة) خدماته في ظل وجود وسائل دفع الحديثة، وكيف اثر عليه استعمال هذه الوسائل.

VI. أهمية الدراسة:

إن هذا البحث يكتسي أهمية بالغة وذلك حسب طبيعة الموضوع الذي نتناوله والذي رغم إنطلاقة التعامل بالنقد الالكتروني في العالم منذ الخمسينيات إلا أن بداياته في الجزائر لم تكن فعليا إلا في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات من القرن الماضي، وكذا كون دور وسائل الدفع الآلية ما فتئ يزداد ويتطور في السنوات الأخيرة خاصة بسبب التفتح الإقتصادي، ولان واحدة من أبرز الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد، هي الاتجاه نحو تطوير نظام الدفع وضرورة مسايرته للتطور المصرفي الذي يعتبر دعامة للاقتصاد، ولا شك أن الترابط

الوثيق بين مختلف الوسائل والأنظمة هو عملية موضوعية تحقق للبنوك عوائد من جهة، وتقلل من تكاليفها وأخطارها من جهة أخرى، وبالمقابل تحقق رضا العملاء. كما يستمد البحث أهميته باعتبار نظام الدفع الالكتروني من المواضيع الجديدة والهامة التي أصبحت تفرض وجودها كل يوم أكثر من الاخر كما هو الحال في المصارف الجزائرية.

VII. منهجية الدراسة:

- المنهج المستخدم:

للإجابة على الإشكالية المعتمدة في هذا البحث والتساؤلات المتفرعة عنها تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي من خلاله تعرفنا على كل الجوانب النظرية المتعلقة بأنظمة الدفع الالكترونية، و إستقرئنا بها أبرز المستجدات الحاصلة على مستوى المصارف الجزائرية، والوقوف على اهم حقائقها، كما اعتمدنا في الجانب التطبيقي على منهج دراسة حالة لأنها الأنسب لجميع البيانات التي يتم انتقاؤها حيث درسنا فيها جانبا محددا من البنك–بدر ولاية بسكرة– وذلك بالاعتماد على:

–المقابلة: والتي تعتبر من أكثر أساليب جمع البيانات الفعالة.

–الوثائق والسجلات: وهي الوثائق الإدارية وبعض المراجع التي كان لها دور في تزويدنا بمعلومات دقيقة حول موضوعنا في هذا البنك.

- مجتمع الدراسة:

المجتمع هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR –وكالة بسكرة–

نظرا لقرب المسافة، ولحسن الاستقبال من قبل الموظفين فيه.

- فترة الدراسة:

اخترنا فترة دراسة قريبة من الوقت الحالي خاصة لاحدثية الموضوع، لذلك بدأنا الدراسة من سنة 2012 الى الوقت الحالي.

- وسائل جمع البيانات:

كتب، رسائل الماجيستير، أطروحات دكتوراه، مجلات، مقالات، ملتقيات، مواقع الكترونية .

- محددات الدراسة:

كأي عمل لم يخل هذا العمل من جملة من الصعوبات فهو من الموضوعات الحديثة والتي نعتقد أنها لم تستوفي حقها من الدراسة. بالإضافة إلى بيان بعض الإشكاليات التي تطرح تناقضا بين الواقع العملي والإطار النظري. كذلك صعوبة الحصول على المعلومات من البنك خصوصا أن أهم الإحصائيات و آخرها غير متوفرة على مستوى الوكالة.

VIII. الدراسات السابقة:

1. تطار محمد منصف بعنوان **النظام المصرفي الجزائري و الصيرفة الالكترونية**، مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية لجامعة بسكرة في سنة 2002، حيث كان هدفه التوصل إلى إجابة عن السؤال التالي: هل يجب على النظام المصرفي الجزائري الخوض في مجال الصيرفة الالكترونية؟ وتوصل إلى أن التجارة الالكترونية والصيرفة الالكترونية غائبتان حتى في أذهان الناشطين على قطاع الأعمال، وانه على النظام المصرفي الجزائري اقتحام عالم تكنولوجيا الإعلام.
2. دراسة بلعايش ميادة، **اثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية**–دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا–، أطروحة دكتوراه، 2015/2014، جاءت الدراسة ضمن أربع محاور مع تركيز المحور الأول على الصيرفة الالكترونية، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية اعتماد الصيرفة الالكترونية في المصارف الجزائرية وتوصلت في الأخير إلى أن المصارف الجزائرية تعاني من نقص في الخدمات المصرفية الالكترونية، حيث ينحصر نطاق تعاملها على بعض البطاقات البنكية.
3. بعلي حسني مبارك تحت عنوان **امكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، مذكرة ماجيستار في الإدارة المالية لسنتي 2012/2011، ومن الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة بيان انعكاسات التطورات الاقتصادية الجديدة على النشاط المصرفي بشكل عام و على الجهاز المصرفي الجزائري بشكل خاص.

وتحديد الاستراتيجيات التي يجب أن تتبعها البنوك الجزائرية لرفع كفاءة أدائها و كان من ابرز نتائجها انه بالرغم من الجهود المبذولة من الناحية التشريعية في مجال الإصلاحات المصرفية الجزائرية، إلا أنها لم يكن لها إنعكاسات على تحسين أداء البنوك الجزائرية وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة.

4. خشة حسيبة، **وسائل الدفع الحديثة في القانون الجزائري**، مذكرة ماجيستار تخصص قانون، 2016/2015، هدف الدراسة هو معرفة وسائل الدفع الحديثة ونظامها القانوني، وتوصلت من هذه الدراسة إلى انه لوسائل الدفع الحديثة أهمية كبرى ورغم هذه الأهمية لا يزال التعامل بها في الدول العربية خاصة الجزائر حديثا، وهذا مايفسر تأخر المشرع الجزائري في تنظيم وسائل الدفع الحديثة.

IX. أهم ما يميز الدراسة:

فترة الدراسة الأولى بعيدة عن فترة الدراسة الحالية، فبذلك اختلفت أهداف الدراسة، وستختلف النتائج أيضا، أما في الدراسة الثانية فركزت الباحثة على تحديد اثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية، وكانت دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر، عكس هذه الدراسة التي توضح انعكاسات الدفع الالكتروني على المصارف الجزائرية وليس على سياسة البنك المركزي، أما فيما يخص الدراسة الثالثة فركزت على تحسين أداء الجهاز المصرفي نتيجة التطورات الاقتصادية الجديدة، عكس هذه الدراسة التي بها نوضح مختلف انعكاسات عصرنة وسائل الدفع. بينما الأخيرة تمحورت على الجانب القانوني والتشريعي لوسائل الدفع الحديثة، ولم تبالي بالانعكاسات الاقتصادية.

X. هيكل الدراسة:

قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول كالتالي:

الفصل الأول يشمل الإطار النظري لنظام الدفع الالكتروني مقسم الى مبحثين، بحيث المبحث الاول يشمل مفهوم نظام الدفع الالكتروني و دوافع ظهوره و كذا متطلبات العمل به، وأخيرا وسائله سواء التقليدية المقدمة الكترونيا أو الحديثة الالكترونية، وكل هذا موزع على أربع مطالب. اما المبحث الثاني فهو بعنوان أساسيات حول نظام الدفع الالكتروني، مقسم الى أربعة مطالب، الأول يتكلم حول قنوات سير نظام الدفع الالكتروني، أما الثاني آلية العمل به، ثم الثالث و الرابع يتمحوران حول مزايا ومخاطر نظام الدفع الالكتروني وطرق التامين منها.

و الفصل الثاني خصصناه لنظام الدفع الالكتروني في الجزائر، من خلال مبحثين تطرق الأول إلى جهود تحديث نظام الدفع الالكتروني ومعوقات تحديثه في المصارف الجزائرية بدءا بنظرة عامة على الجهاز المصرفي الجزائري، ثم مشاريع تحديث نظام الدفع في الجزائر، إلى غاية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر، دون ان

ننسى معوقات تطبيق نظام الدفع الالكتروني في المصارف الجزائرية. أما المبحث الثاني فقد تعرض إلى تحديد انعكاسات نظام الدفع الالكتروني على المصارف الجزائرية من خلال إبراز مختلف الخدمات المصرفية الالكترونية و وسائل الدفع الالكترونية والأنظمة الالكترونية المستخدمة في الجزائر و أخيرا أهم انعكاسات استخدام نظام الدفع الالكتروني.

أما **الفصل الثالث:** فقد خصص للإطار التطبيقي المتمثل في دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بسكرة مقسم كذلك إلى مبحثين، المبحث الأول نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR ، مفهومه، هيكله التنظيمي، مهامه واهدافه ومكانته، بينما المبحث الثاني خصص لانعكاسات الدفع الالكتروني على البنك BADR من خلال تطور الخدمات الالكترونية فيه و الوسائل واساليب الدفع الحديثة التي يوفرها البنك لنصل في الختام الى اهم انعكاساته على البنك.

الفصل الأول:

عموميات حول نظام الدفع الالكتروني

مقدمة الفصل

لقد أدت التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي شهدها هذا العصر إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل المصارف، وهذا لأنها تعتبر من أبرز القطاعات التي تتأثر وتستجيب للتغيرات الخارجية التي شكلت عاملا مساعدا لإعادة النظر في الخدمات وإلحاقها بالتطورات الحاصلة في كل المجالات، معتمدة على ما تنتجه التكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات من وسائل حديثة ومتطورة، وأمام التوسع الكبير الذي يشهده استخدام الإنترنيت والتجارة الإلكترونية وجدت البنوك نفسها مجبرة على السير في اتجاه استخدام وسائل الدفع الالكترونية، مما أدى إلى تحول النقود من شكلها المادي الملموس لتصبح تيار غير مرئي من الالكترونيات من أجل زيادة إمكانياتها التنافسية خاصة وأنه توجد العديد من المؤسسات المالية التي استغلت التطورات الإلكترونية و أدخلتها في تقديم خدمات مصرفية بطريقة ذات فعالية وجودة عالية، مما ساعدها على جذب العديد من عملاء البنك، الأمر الذي نبه البنوك بضرورة إدخال التقنيات الالكترونية في مجال عملها من أجل الاستعداد للمتطلبات الجديدة والدخول في الاقتصاد الجديد المعروف بالاقتصاد الرقمي وما لذلك من آثار على تحسين الخدمات و المنتوجات المصرفية.

المبحث الأول: ماهية نظام الدفع الالكتروني

ادى الانتشار المذهل والمتسارع في شبكة الإنترنت إلى تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي، من خلال إمداده بآليات حديثة جعلته أكثر مرونة وديناميكية وسرعة في تقديم خدماته، فقد ظهر نظام الدفع الالكتروني الذي عمل على تحقيق الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بغية ابتكار تطبيقات جديدة على وسائل الدفع تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء، بما يتناسب والتطور المتسارع في الصناعة المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم نظام الدفع الالكتروني

يعد نظام الدفع الالكتروني من أهم ما وصل إليه الفكر المصرفي الحديث، ولذلك سنحاول في هذا المطلب توضيح نشأة وتعريف نظام الدفع الالكتروني، وأهم الخصائص التي تميزه.

الفرع الأول: نشأة نظام الدفع الالكتروني

إن ظهور وسائل الدفع العصرية هو نتيجة التجديدات المالية بفعل الصيرفة الالكترونية أو مصارف الانترنيت، وتعددت أشكال وسائل الدفع الحديثة من خلال السحب أو الدفع أو الائتمان أو التحويل أو بالتعامل بالأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف، ويرجع استخدام النقد الالكتروني مع بداية الثمانينات حيث برز مفهوم Monétique الذي يعني النقد بالإلكترونيك.

غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني يرجع في الواقع إلى بداية القرن الماضي في فرنسا، مع ظهور بطاقة كرتونية تستخدم في الهاتف،[1] وفي الولايات المتحدة الأمريكية عندما أصدرت شركات البترول الأمريكية بطاقات لعملائها من اجل استخدامها في شراء بعض مشتقات البترول من المحطات التابعة لها، لكن النشأة الحقيقية كانت في 1950، إذ بدأت تظهر صور بطاقات الائتمان في صورة بطاقات المحلات التجارية ثم بعد ذلك في بطاقات السفر، ومن بعدها في بطاقات الترفيه.

[1] بن باير الحبيب، بن كاملة محمد عبد العزيز، **عصرنة وسائل الدفع مدخل لتطوير الأداء والفعالية المصرفية للبنوك التجارية**،الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 27/26 افريل 2011، ص3

Travel £ Enterinment Card التي يطلق عليها اسم Charge Card، ثم بطاقات الائتمان Credit Card.[1]

وفي سنة 1968 أصدرت مجموعة من ثمانية بنوك بطاقة Bank Americana لتتحول بعد مدة إلى شبكة VISA العالمية كما تم طرح في نفس الفترة البطاقة الزرقاء Carte bleu من قبل بنوك فرنسية.

وفي نهاية السبعينات نتيجة لثورة الإلكترونيك تم تزويد البطاقات بمسارات مغناطيسية (PistesMagnétique) في الكثير من الدول الصناعية، وما ميزها هو أنها تحوي ذاكرة و يمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراءات عمليات الدفع.

ومنذ 1986 شرعت بعض الدول الأوروبية في تزويد غرف الهاتف العمومي بأجهزة قارئة لبطاقات الذاكرة Carte à Mémoire، ومع بداية التسعينات أصبحت كل بطاقات الدفع والسحب برغوتية Carte à Puce، فهي تسمح بالتعريف على سلامة البطاقة وعلى هوية صاحبها وهو ما يعد دعم كبير لأمن وسلامة العمليات.

وما ميز نهاية التسعينات تحولات عميقة في مجال الصيرفة نتيجة لانتشار الانترنيت و تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ليظهر بذلك أول بنك افتراضي في الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد في نشاطه على تسيير الزبون الافتراضي كونه اقل تكلفة من تسيير الزبون العادي.[2]

أما في العالم العربي فقد ظهرت بطاقة الائتمان لأول مرة في الثمانينات على شكل بطاقة الدفع الفوري، وقد عرفت باسم "فيزا كارد المصرف العربي"، ثم أصدر بعد ذلك بنك البتراء في الأردن بترخيص من شركة فيزا الدولية سنة 1982 بطاقة Pétra Card، كما طرحت المجموعة الوطنية السريعة للبطاقات بطاقة ذات منشأ أردني سميتNational Express وذلك سنة 1992.

[1] جلال عايد الشورة، **وسائل الدفع الالكتروني**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 25.

[2] بن باير الحبيب، بن كاملة محمد عبد العزيز، **نفس المرجع السابق**، ص3

وقد أرادت الجزائر هي الأخرى عصرنة نظام الدفع وتحديثه، ومواكبة العالم فيما يتعلق بتحديث وسائل الدفع، بداية من سنة 2005، أين تضمن القانون التجاري النص على البطاقات البنكية كوسيلة دفع حديثة في الفصل الثالث من الباب الرابع منه[1].

الفرع الثاني: تعريف نظام الدفع الالكتروني

-حسب الإجماع العام فان نظام الدفع البنكي لبلد ما يحتوي على المؤسسات المالية التي لها دور الوساطة المالية (البنوك)، وكذلك آليات الدفع التي تمثل وسائل الدفع المعروضة من قبل البنوك لزبائنها، والمستعملة في عملية الدفع، وإجراءات الدفع والتحصيل التي تقوم بها مصالح البنوك هذه العناصر الأساسية تكون مدعمة بنظام معلوماتي واتصالي بين المؤسسات الوسيطة وبين الأعوان الاقتصاديون.[2] ويعتبر نظام الدفع لدولة ما مؤشراً لمدى فعالية ونشاط اقتصاد تلك الدولة.[3]

-يعرف البنك المركزي الأوروبي الدفع الالكتروني e-paiement انه: "كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة الكترونية."

-كما عرف المجلس الاقتصادي الفرنسي الدفع الالكتروني انه: "مجموعة التقنيات الإعلامية، المغناطيسية أو الالكترونية...الخ. تسمح تحويل الأموال دون دعامة ورقية والتي ينتج عنها علاقة ثلاثية من بين البنك البائع والمستهلك".[4]

-"وهو مجموعة الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان، وبسبب تنوع هذه الوسائل واختلاف طبائعها أضحى من الصعب تقديم تعريف موحد للنقد الالكتروني".[5]

---

[1] خشة حسيبة، **وسائل الدفع الحديثة في القانون الجزائري**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015، ص 12.

[2] بحيح عبد القادر، **إشكالية التحكم في وسائل الدفع البنكية وأثرها على الخدمات المصرفية-حالة الجزائر(1962-2010)**، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة سيدي بلعباس-الجزائر، 2011، ص 24.

[3] وهيبة عبد الرحيم، **وسائل الدفع التقليدية في الجزائر – الوضعية والآفاق**، مجلة الباحث – عدد 09، المركز الجامعي تمنراست- الجزائر، 2011، ص6.

[4] واقد يوسف، **النظام القانوني للدفع الالكتروني**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون، تخصص قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2011/2010، ص 20.

[5] رحيم حسين، هواري معراج، **الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الاغواط، يومي 14 – 15 ديسمبر 2004، ص 320.

-أو هو "إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، أي باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف. وفي ظل هذا النظام لا يكون الزبون مضطرا للتنقل إلى المصرف، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه وهو في منزله أو في مكتبه وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان".[1]

-و يعرف الدفع الالكتروني على أنه "عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، و إرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات.[2]

-أما وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة حسب اللجنة الأوروبية هي "عبارة عن قيمة نقدية مخزنة إلكترونيا على حامل إلكتروني مثل بطاقة ذات رقاقة أو ذاكرة حاسوب، تصدر مقابل إيداع مبلغ مالي قيمته لا تقل عن القيمة النقدية الصادرة، يتم قبولها كوسيلة دفع من قبل كل المؤسسات مع تلك المصدرة لها، وتكون تحت تصرف مستعمليها كبديل إلكتروني للقطع والأوراق النقدية"[3].

ومنه فطريقة الدفع تتضمن خمسة أطراف هي:

-العميل أو الزبون Customer/Payer/Buyer: وهو الطرف الذي يقوم بالدفع الكترونيا لشراء السلع والخدمات.

-التاجر أو البائع Merchant/Payee/seller: وهو الطرف الذي يقوم بالحصول واستقبال الدفعة الالكترونية من العميل.

-المصدر وهو المصدر Issuer: لأداة الدفع الالكترونية وقد يكون مؤسسة بنكية أو غير بنكية.

-المنظم Regulator: وعادة تقوم دوائر حكومية بتنظيم عملية الدفع الالكتروني.

---

[1] نصر حمود مزنان فهد، **إمكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 4، 2011، ص 3.

[2] لوصيف عمار، **إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل و الاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008، ص 29.

[3] بورزق إبراهيم فوزي، **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائريCPA**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 25.

-غرفة التقاص الالكترونيAutomated Clearing House: وهي شبكة الكترونية تنقل الأموال بين البنوك.

الفرع الثالث: خصائص نظام الدفع الالكتروني

ويجب أن تتصف طرق الدفع الالكترونية بالعديد من الصفات لكي تضمن لها التقدم و النجاح نذكر منها:[1]

أولا: يتّسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية: أي أنّه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.

ثانيا: يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك: أي توافر أجهزة تتولّى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف و توفير الثقة فيما بينهم[2].

ثالثا: يتم الدفع الإلكتروني باستخدام النقود الإلكترونية: وهي وحدات نقدية عادية كل ما هناك أنها محفوظة بشكل إلكتروني ويتم الوفاء بها إلكترونيا.[3]

رابعا: يتم الدفع عن بعد: تسمح الانترنيت بتسوية معاملات الدفع والتي تتسم بالبعد بين اطراف التعامل.

خامسا: يتم الدفع عبر شبكتين: الأولى تختص فقط بأطراف التعامل ويلتزم وجود علاقات مالية وتجارية مسبقة بينهم، والثانية عامة تتداولها الأفراد دون وجود روابط.[4]

سادسا: يجب أن يكون مصحوبا بوسائل أمان فنية: فتتم بطريقة مشفرة وبرامج خاصة معدة لهذا الغرض.[5]

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، **الصيرفة الالكترونية "الأدوات و التطبيقات ومعيقات التوسع"**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 46-47.

[2] لوصيف عمار، **نفس المرجع السابق**، ص 30.

[3] د.السعيد بريكة، فوزي شوق، **تحديات وسائل الدفع الالكتروني-دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية أم البواقي**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2014، ص 58.

[4] صراع كريمة، **واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013/ 2014، ص 52.

[5] واقد يوسف، **نفس المرجع السابق**، ص 25.

سابعا: يتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين:

الأسلوب الأول: من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض (الدفع عبر شبكة الانترنيت، وذلك بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية)، ومن ثم فإن الدفع لا يتم إلاّ بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة. ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.

الأسلوب الثاني: من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالية[1].

المطلب الثاني: دوافع ظهور نظام الدفع الالكتروني و متطلباته

تعددت وتنوعت الأسباب التي أدت إلى تحول النقود من شكلها المادي الملموس لتصبح في شكلها الالكتروني الحالي، ولنجاح العمل بهذا النظام الالكتروني يجب توفر مجموعة من المتطلبات نوجزها في هذا المطلب.

الفرع الأول: دوافع ظهور نظام الدفع الالكتروني

إن ظهور نظام الدفع الالكتروني كان نتيجة تفاعل عدة عناصر منها:

أولا: ثورة الاتصالات و المعلومات التي أدت إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي، ومنه التطلع إلى تقديم خدمات مصرفية ومالية متطورة ومتنوعة، اعتمادا على ما أنتجته التكنولوجيا وثورة المعلومات.

ثانيا: التجارة الالكترونية التي تتم باستخدام الوسائل الالكترونية وخاصة الانترنيت، والتي أصبحت تتميز بخصائص عديدة تميزها عن التجارة التقليدية التي اعتادت هذه المؤسسات المالية التعامل في ظلها ومعها، مما جعل التطوير الواعي لاستراتيجيات وأساليب عمل البنوك ضرورة حتمية وليست ترفا أو هدرا للأموال.[2]

[1] لوصيف عمار، **نفس المرجع السابق**، ص 31.

[2] وسيم محمد الحداد وآخرون، **الخدمات المصرفة الالكترونية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص56.

ثالثا: اشتداد المنافسة في صناعة الخدمات المصرفية: حيث أن المؤسسات المصرفية والغير المصرفية تتسابق لاستحداث خدمات ومنتجات مالية كثيرة ومصرفية جديدة، وتسعى دوما هذه المؤسسات إلى أن تطور نسبة زبائنها والمتعاقدين معها لتحقيق أعلى ربح ممكن أو أعلى حصة سوقية ممكنة.[1]

رابعا: ظهور المنظمات الافتراضية وشركات (الدوت كوم) ونشوء أنشطة ومجالات غير مطروقة سابقا للأعمال عبر شبكة الانترنيت، سواء في مجال التجارة الالكترونية أو خدمات الاتصال و تبادل المعلومات.[2]

خامسا: تزايد دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التامين وشركات الأوراق المالية ومنافستها للبنوك، حيث أصبح العديد من هذه المؤسسات يقدم مجموعة الخدمات وثيقة الصلة بعمل البنوك.

سادسا: وجوب تطوير الأداء بصفة مستمرة سواء للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية لرفع مستوى الكفاءة التشغيلية لتقديم أفضل خدمة لعملائها.

سابعا: دخول العديد من المؤسسات التجارية والاقتصاديات سوق الأعمال المصرفية، ومن أهم الأمثلة في ذلك قيام بعض المحلات الكبيرة بتقديم خدمة لعملائها في صورة كوبون يستخدم عند التسويق فيها، وبالتالي تقل الحاجة للتعامل مع البنوك.

وبالتالي نستنتج أن تغير الظروف والأحوال (العوامل السابقة) يتبعه تغير الأدوات والوسائل التي تستخدم للتعامل معها، إذ لا يجوز استخدام وسائل تقليدية للتعامل مع ظروف ومستجدات لم تكن قائمة، مثلما هو الحال فيما شهده العمل المصرفي خاصة والمالي عامة من تحولات وتغيرات لعل أهمها الصيرفة الالكترونية.[3]

الفرع الثاني: متطلبات تفعيل نظام الدفع الالكتروني

أولا: متطلبات البنية الأساسية للعمل المصرفي الإلكتروني: إن البنية التحتية اللازمة لتفعيل الصيرفة الإلكترونية تتطلب ما يلي:

---

[1] Yves Simon et Samir Mannai, **Techniques Financiéres Internationales**, édition N°06, ECONOMIA, Paris, 2002, p262

[2] د.سعد غالب ياسين، د.بشير عباس العلاق، **الأعمال الالكترونية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 23 .

[3] وسيم محمد الحداد وآخرون، **نفس المرجع السابق**، ص57.

-وجود شبكة عريضة تضم كل الجهات ذات الصلة، وترتبط بالشبكة العالمية "انترنيت" وفقا لأسس معيارية مؤمنة.

-وضع خطة متدرجة للبدء في إدخال خدمات صيرفة إلكترونية، وفقا لأوليات تحددها خطة إستراتيجية على مستوى البنك المركزي وعلى مستوى البلاد ككل.

-البدء في تنفيذ الخطة يستلزم تبني مشاريع استكشافية يمكن التحول في نتائجها، حيث يتم تفاعل أطراف المجتمع ككل، و أن تصاحب هذه المشاريع خطة تدريبية تغطي الجوانب التي يحتاج إليها الكادر البشري. البدء في وضع النظم القياسية (المعيارية) التي تتيح الربط وتبادل البيانات بين الجهات المشتركة.

-تطوير التطبيقات المصرفية في المصارف وتوحيده للاستفادة من الخبرات المتراكمة بين المصرفيين والفنيين في المصارف.

-إنشاء الهيكل الإداري الذي يتولى التنسيق بين الأطراف المعينة على كل مستوى

ثانيا: اعتماد نظام إثبات قانوني: يكرس حجية مستخرجات كل من الحاسوب والبريد الإلكتروني والعقود والتواقيع الإلكترونية، كأدلة مقبولة في النزاعات القضائية[1].

ثالثا: الكفاءة الأدائية المتفقة مع عصر التقنية: هذه الكفاءة القائمة على فهم احتياجات الأداء والتواصل التاهيلي و التدريبي، والاهم من ذلك أن تمتد كفاءة الأداء إلى كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستشارية والإدارية المتصلة بالنشاط البنكي الالكتروني.

رابعا: التطوير و الاستمرارية والتفاعلية من المستجدات: ويتقدم عنصر (التطوير والاستمرارية و التنوعية) على العديد من عناصر متطلبات بناء البنوك الالكترونية وتميزها، فالجمود وانتظار الآخرين لا يتفق مع التقاط فرص التميز.

[1] شيروف فضيلة، **اثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر** رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، 2009-2010، ص18.

خامسا: التفاعل مع متغيرات الوسائل والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية: والتفاعلية لا تكون في التعامل مع الجديد فقط أو مع البنى التقنية فقط، و إنما مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والتسويقي والمالي و الخدمي.[1]

سادسا: طرق الحماية و الرقابة: يجب على البنك المتعامل عبر الانترنيت إتباع وسائل الرقابة و الحماية، لتوفير عنصر الأمان و الرقابة السليمة، للحفاظ على موجودات البنك و سمعته بشكل عام.

سابعا: الثقة: إن التعامل عبر الانترنيت يتطلب أن يتأكد كل طرف متعامل من هوية الآخر، و من الممكن أن يتم ذلك من قبل طرف ثالث معتمد و موثوق به من قبل الجميع.[2]

المطلب الثالث: وسائل الدفع التقليدية المقدمة الكترونيا

تعددت وسائل أنظمة الدفع الالكترونية واتخذت أشكالا تتلاءم ومتطلبات التجارة الخارجية، وكذا طبيعة المعاملات فيها، فكان لابد للمصارف من تطوير وتحديث وسائل الدفع لمجاراة التغيرات الخارجية، لكن توجد عدة أشكال من وسائل الدفع التقليدية التي لا يمكن للأفراد التخلي عنها، ولمواكبة التطورات التكنولوجية لجأت المصارف إلى تحويلها لتصبح على شكل تيار الكتروني.

الفرع الأول: الكمبيالة الالكترونية

لا يختلف تعريف الكمبيالة الالكترونية عن مثيلتها المحررة على الدعائم الورقية، فنظام الكمبيالة الالكترونية يعتمد على تدقيق أو تطوير للنظام أو الميكانيزم الذي وضع للكمبيالة الورقية.

فيمكن القول أن السفتجة الالكترونية عبارة عن[3]: محرر شكلي ثلاثي الأطراف معالج الكترونيا بصورة كلية أو جزئية، يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى شخص أخر يسمى المسحوب عليه، بان يدفع مبلغا من النقود لشخص ثالث يسمى المستفيد لدى الاطلاع أو في تاريخ معين.

---

[1] د مداح عرايبي الحاج، بارك نعيمة، **أهمية البنوك الالكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكترونية في الوطن العربي-الواقع والآفاق-**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 26-2011/04/27، ص ص 11-12.

[2] بن عياد محمد سمير، سماحي أحمد، **التكنولوجيا الإلكترونية البنكية: ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية**، جامعة تلمسان، Created by Neevia Personal Converter trial version http://www.neevia.com، ص 6.

[3] واقد يوسف، **نفس المرجع السابق**، ص54.

والكمبيالة الالكترونية بالمعنى المتقدم تنقسم إلى نوعين:

أولا: كمبيالة الكترونية رقمية PAPIER: يرمز لها بالرمز LCR وهي التي تصدر من البداية على شكل ورقة كأي كمبيالة عادية، ثم يتم معالجتها الكترونيا عند تقديمها لدى البنك لتحصيلها أو بمناسبة تظهيرها لأي طرف أخر.

ثانيا: كمبيالة الكترونية ممغنطة MAGNETIQUE : و يرمز لها اختصارا LCR يختفي أي دور للورق وتصدر من البداية على دعامة ممغنطة، والواقع أن هذا النوع هو الذي يمثل قمة الاستفادة من التقنيات الالكترونية الحديثة.[1]

الفرع الثاني: الشيك الالكتروني

تعتبر الشيكات الالكترونية شكلا جديدا للدفع الالكتروني فهي تمثل المكافئ الالكتروني للشيكات الورقية التقليدية، غير أنها رسالة الكترونية موثقة ومؤمن عليها يرسلها حامل الشيك ليعتمده لدى البنك، الذي يعمل عبر الانترنيت، ليقوم البنك بعد ذلك بتحويل قيمته إلى حساب حامل الشيك، ثم يقوم بعد ذلك بإلغائه أو إعادته الكترونيا إلى مستلم الشيك ليكون دليلا على انه قد تم صرفه فعلا.

تستخدم هذه الشيكات لإتمام عمليات السداد الالكترونية بين طرفين من خلال وسيط، وهي تختلف في شكلها من بنك الكتروني إلى آخر وتتضمن البيانات التالية:

رقم الشيك، اسم الدافع، رقم حساب الدافع، اسم البنك، اسم المستفيد، القيمة التي ستدفع، وحدة العملة المستعملة، تاريخ الصلاحية والتوقيع الالكتروني للدافع.[2]

والشيكات الالكترونية تتميز بالاتي:

- يوفر التعامل بالشيكات الالكترونية حوالي 50% من رسوم التشغيل بالمقارنة ببطاقات الائتمان مما يساهم في تخفيض النفقات التي يتحملها المتعاملون بهذه الشيكات.

[1] وائل أنور بندق، **وسائل الدفع الالكترونية**، دون ذكر دار النشر، دون ذكر بلد النشر، 2008، ص ص 28-29.

[2] خولة فرحات، **اثر التجارة الالكترونية على تحسين نوعية الخدمة المصرفية دراسة حالة البنك الالكتروني** monabanq، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2008/2007، ص76 .

- لا يتم تحميل الشيكات المرتجعة عن طريق الانترنيت بالرسوم التي يتم تحميلها على الشيكات المرتجعة الورقية.
- يتم تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الالكترونية في 48 ساعة فقط، بالمقارنة بالشيكات العادية التي يتم تسويتها في وقت أطول من خلال غرف المقاصة.
- يتيح التعامل بالشيكات الالكترونية القضاء على المشاكل التي تواجهها الشيكات العادية التي يتم إرسالها بالبريد مثل الضياع أو التأخير.[1]

الفرع الثالث: نظام التحويل الالكتروني

نظام التحويلات المالية الالكترونية EFT هو عملية منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة (débit et crédit) إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، أي أن عملية التحويل تتم إلكترونيا عبر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر، أجهزة المودم، عوضا عن استخدام الأوراق.

وتميزت هذه الخدمة عن النظام القديم أي النظام الورقي بأنها أسرع وأقدر على معاجلة مختلف التحويلات المالية.[2]

وتنفذ عمليات التحويل المالي عن طريق دار المقاصة الآلية Automated Clearing House، وهي شبكة تعود ملكيتها و أحقية تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية الالكترونية.[3]

كما يعد نظام التحويل المالي الالكتروني EFT جزء بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك الالكترونية التي تعمل عبر الانترنت، ويتيح هذا النظام بطريقة الكترونية آمنة نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات. ويمتاز هذا النظام في حال تطبيقه بصورة صحيحة بدرجة عالية من الأمن وسهولة الاستخدام والموثوقية. [4]

---

[1] زهير بشنق، **العمليات المالية المصرفية الالكترونية**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2006 ، ص 257.

[2] د:عرابة رابح، **دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري**، الاكادمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، جامعة الشلف، 2012، ص 17.

[3] د.سعد غالب ياسين، د.بشير عباس العلاق، **نفس المرجع السابق**، ص 296.

[4] نهى خالد عيسى الموسوي، إسراء خضير مظلوم ألشمري، **النظام القانوني للنقود الالكترونية**، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 2، 2014، ص 273.

المطلب الرابع: وسائل الدفع الحديثة الالكترونية

لقد سمح التطور التكنولوجي بخلق وسائل دفع الكترونية حديثة، غير مكلفة و مجردة من المادة، نذكر من أهمها النقود الالكترونية والبطاقات البنكية و الذكية...

الفرع الأول: النقود الالكترونية

دأبت الأدبيات الحديثة على استخدام مصطلحات مختلفة للتعبير عن مفهوم النقود الالكترونية، فقد استخدم البعض مصطلح النقود الرقمية أو العملة الرقمية، بينما استخدم البعض الأخر مصطلح النقدية الالكترونية، و بغض النظر عن المصطلح المستخدم، فان هذه التعبيرات تشير إلى مفهوم واحد وهو النقود الالكترونية.[1]

أولا: تعريف النقود الالكترونية

تعد النقود الالكترونية إحدى الوسائل الحديثة للتعامل التجاري عبر شبكة الانترنيت، وهي تشبه النقود التقليدية في معظم خصائصها غير أنها عملية الكترونية بدلا من الورق او المعدن.[2]

يعرفها الدكتور جمال الدين موسى "على أنها مستودع للقيمة النقدية يحتفظ به على شكل رقمي forum digitalبحيث يكون متاحا للتبادل الفوري في المعاملات"[3]

وتعرف كذلك على أنها مجموعة البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعلا محل تبادل العملات التقليدية، وبعبارة أخرى فان النقود الرقمية هي المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية.

---

[1] حاج صدوق بن شرقي، أليفي محمد، **النقود الالكترونية كوسيلة دفع في إطار الصيرفة الالكترونية (الأدوار،الآثار والتصور المستقبلي للتنظيم القانوني)**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 26-2011/04/27، ص 4.

[2] د محمود احمد إبراهيم الشرقاني، **مفهوم الأعمال المصرفية واهم تطبيقاتها**، مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، المجلد الأول، غرفة التجارة والصناعة-دبي، 1 -12 ماي 2003، ص29.

[3] ميهوب سماح، **الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة، 2004 /2005، ص 129.

وهي مخزون للقيمة النقدية تكون محفوظة بشكل رقمي Digital Form، يمكن أن يستخدمها حاملها في الوقت نفسه في معاملاته.[1]

وعلى ذلك يمكن تجسيد النقد الالكتروني في صورتين:

1. حامل النقد الالكتروني Le porte- monnaie électronique : يحتوي على احتياطي نقدي مخزن في البطاقة يسمح بإجراء الدفع للمشتريات الصغيرة.
2. النقد الافتراضي La monnaie virtuelle: عبارة عن برنامج يسمح بإجراء الدفع عبر شبكات الانترنت. [2]

ثانيا: تقسيمات النقود الالكترونية

هناك تقسيمات عديدة للنقود الالكترونية من عدة نواحي نذكر منها:

1. من حيث متابعتها و الرقابة عليها:

أ. **نقود إلكترونية قابلة للتعرف عليها Identifiable** : تتميز باحتوائها على معلومات عن الشخص الذي قام بخدمة سحب النقود من المصرف في بداية التعامل، ثم الاستمرار في متابعة حركة النقود داخل النظام الالكتروني وحتى تدميرها في نهاية المطاف (كما هو الحال في البطاقات الائتمانية).

ب. **نقود إلكترونية غير اسمية (مجهولة الهوية) anonyme** : وهي تستخدم تماما كالأوراق النقدية، أي لا تترك أثر يدل على هوية من تعامل بها ومن انتقلت منه أو إليه.[3]

2. من حيث أسلوب التعامل بها:

أ. **نقود إلكترونية عن طريق الشبكة On line e-money:** وهي نقود رقمية يتم في البداية سحبها من مصرف أو مؤسسة مالية أخرى، وتخزينها في أداة معدنية داخلية Internal hard ware device توضع في جهاز الحاسوب الشخصي، وبالضغط على الفأرة الشخصية لهذا الجهاز، وترسل النقود الرقمية عبر الانترنيت إلى المستفيد في ظل إجراءات تضمن لهذا التعامل قدرا كبيرا من الأمان والسرية، فهي نقود

---

[1] بلعايش ميادة، اثر **الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر-فرنسا**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2014-2015، ص53.

[2] د.مفتاح صالح، معارفي فريدة، **البنوك الالكترونية**، المؤتمر العلمي الخامس بعنوان: نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلادلفيا – كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان – الأردن، 4-5/يوليو /2007، ص 14.

[3] ميهوب سماح، **الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، نفس المرجع السابق**، ص 120.

حقيقية ولكنها رقمية وليست مادية، وتتطلب أغلب الأنظمة المطروحة حاليا والتي تستخدم هذا الأسلوب اتصال طرفي التعاقد إلكترونيا بالمصدر للتأكد من سلامة النقود المتداولة، وهذا ما يقلل من احتمالات الغش والتزوير.[1]

ب. **نقود إلكترونية خارج الشبكة off line e-money:** هذا النوع من النقود الرقمية يتم التعامل به دون أن يطلب من المتعاملين الاتصال مع المصدر مباشرة، فهي عبارة عن بطاقة تحتوي على القيمة المختزنة بداخلها، وتخصم كل قيمة تخرج من حوزتها بعد الانتهاء من عملية السحب النقدي، واستخدام هذا النوع من البطاقات يولد قدرا كبيرا من المشاكل المتعلقة بالأمان، كما قد تنتج عنها مخاطر الصرف المزدوج.[2]

الفرع الثاني: البطاقات البنكية

بداية تجدر الإشارة إلى أنه اختلفت التسميات التي أعطاها الفقه للبطاقات الإلكترونية (بطاقات ائتمان، بطاقات وفاء، بطاقات بلاستيكية، بطاقات دائنية)، وأن سبب الاختلاف في التسمية هو اختلاف الوظيفة التي تقوم بها البطاقة البنكية في حد ذاتيا، ذلك أن هناك بطاقات تقوم بالسحب فقط، وبطاقات تقوم بوظيفة الوفاء فقط...[3]

أولا: تعريف البطاقات البنكية

وهي البطاقات البلاستيكية والمغناطيسية مثل الكروت الشخصية، التي يستطيع حاملها شراء احتياجاته وأداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة إلى حمل مبالغ كبيرة.[4] وتعرف البطاقة البنكية على أنها كل بطاقة تسمح لحاملها بسحب أو بنقل الأموال، ولا يمكن أن تصدر إلا من طرف هيئة قرض أو مؤسسة مالية أو مصلحة مرخص لها بوضع وإصدار البطاقات.[5]

---

[1] بلعايش ميادة، **نفس المرجع السابق**، ص 54.

[2] جلال عايد الشورة، **نفس المرجع السابق**، ص 60 .

[3] خشة حسيبة، **نفس المرجع السابق**، ص 12.

[4] د.احمد عبد الله العوضي، **العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الالكترونية**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 6، الكويت، 2010، ص 168

[5] بوعافية رشيد، إبراهيم مزيود، **التحول إلى وسائل الدفع الالكترونية وتحديات الجرائم المعلوماتية**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر،المركز الجامعي خميس مليانة، 26-2011/04/27، ص2.

أي أنها عبارة عن وسائل نقدية مرتبطة بهذه الوظيفة بصيغة مباشرة أو غير مباشرة، ونجدها تحت العديد من التسميات مثل الصفة النقدية الجديدة، النقود الجديدة، بطاقة نقدية carte Monnaie، النقود البلاستيكية[1].

كما عرف الفقه الفرنسي البطاقات الإلكترونية على أنها: " تتألف من مستطيل من مادة البلاستيك، ذات مقياس موحد، هذا السند يتضمن مجموعة من الإشارات الواضحة المضغوطة بشكل بارز: الاسم، وصف الجهة المصدرة، رقم البطاقة، تاريخ انتهاء الصلاحية، من الخلف توقيع الحامل، وكذلك شريط مغناطيسي يسمح بقراءة المعلومات المتضمنة: رقم الحساب، رقم متكون من أربعة أعداد للرقم السري، المبالغ المسموح بها، نهاية السند. وآلات السحب تسمى بالشباك والموزع الأوتوماتيكي، أو النهايات الطرفية لدى التجار المنضمين من أجل قراءة المعلومات المدرجة[2]

وتأتي البطاقة البنكية اليوم على أنها الوسيلة الأكثر حظا على شبكة الانترنيت لجميع الشركات عن بعد.[3]

ثانيا: أنواع البطاقات البنكية: تنقسم إلى:

1. من حيث التعامل بها:

أ. **بطاقات الخصم أو الدفع الفوري Debit Card:** إصدارها يتطلب ان يقوم حامل البطاقة بفتح حساب جاري لدى المصرف المصدر لبطاقته، ويودع فيها مبلغا لا يقل رصيده عن الحد الأقصى المسموح له بالشراء في حدوده، وعند شراء سلع و خدمات من قبل الحامل للبطاقة يرسل التجار مستندات الشراء إلى المصرف، الذي يقوم بالخصم مباشرة بقيمة مشترياته من حسابه الجاري بصورة قيود دفترية، كما يتم الحصول أيضا بقيمة المسحوبات النقدية من آلات سحب النقود.[4]

---

[1] بورزق ابراهيم، **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي** دراسة حالة القرض الشعبي الجزائريCPA ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 25.

[2] بن عمير أمينة، **البطاقات الالكترونية للدفع و القرض و السحب**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة منتوري، 2005/2004، ص12.

[3] Boubaker Noubel el Houssine**, Le paiement sur internet**, Master Spécialisé : Commerce International et Technologie de l'Information, Institut Supérieur De Gestion De Sousse, 2002/2003, p6

[4] جليد نور الدين، بركان أمينة، **بطاقة الائتمان وإدارة مخاطر استعمالها كوسيلة دفع في ظل التجارة الالكترونية**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 27/26 افريل 2011، ص 3.

ب. **بطاقة الخصم الشهري أو القيد لأجل أو بطاقة الدين Charge Card:** في هذا النوع من بطاقات الائتمان قد تستخدم البطاقة كأداة وفاء و ائتمان في الوقت نفسه، فيقوم البنك بإصدار مثل هذا النوع من البطاقات، ولا يشترط على العميل صاحب الحساب الجاري أن يكون قد دفع في حسابه مبلغا في حده الأدنى مساويا للحد الأعلى للقيمة المسموح استخدام البطاقة بها، أو بصورة حساب جاري، كما هو الحال في النوع السابق وإنما قد تحدث المحاسبة بشكل شهري عن طريق إرسال كشف من البنك مصدر البطاقة لحامل هذه البطاقة ويحتوي على تفاصيل المبالغ المستحقة عليه نتيجة مشترياته وحصوله على السلع والخدمات من التجار، أو من صاحب الخدمة، كما ينظم ما تم سحبه من الصراف الآلي (السحب النقدي)، أو من البنك وكل ذلك يجب أن لا يتجاوز الحد الأقصى المسموح له باستخدامه وسحبه ببطاقته، فيطلب من العميل تسديد هذه المبالغ خلال مدة تتراوح بين 25-40 يوما وإلا فان البنك سوف يحمله فوائد تتراوح ما بين 1.5%-1.75 شهريا على المبالغ المحسوبة.[1]

ج. **بطاقات الائتمانية القرضية أو التسديد بالأقساط Credit Card:** وتقوم فكرتها على عدم الدفع المسبق للمصدر مثل النوع الثاني، ولكن سداد المستحق على حامل البطاقة لا يتم شهريا وإنما على أقساط دورية تتناسب مع دخله، ثم اعتبار الباقي عليه قرضا يتم احتساب الفوائد على رصيده في حدود المعاملات سالفة الذكر بذلك فهي تمثل أداة وفاء وائتمان.[2]

2. من حيث المزايا التي تمنح لحاملها:

وهي تبعا لذلك ثلاثة أنواع : بطاقات فضية Silver Card، بطاقات ذهبية Card Gold، بطاقة ماسية أو بلاتينية Platinum Card.

أ. **البطاقة الفضية (العادية):** وما يميز هذا النوع من البطاقات أنها بطاقات ذات حدود ائتمانية منخفضة نسبيا، تقوم بتوفير جميع أنواع الخدمات المقررة: كالشراء من المتاجر والسحب من البنوك وأجهزة النقد الآلي، وتمنح لأغلب العملاء عند توافر الحد الأدنى من المتطلبات المطلوبة .

[1] جلال عايد الشورة، **نفس المرجع السابق**، ص 30.

[2] جليد نور الدين، بركان أمينة، **نفس المرجع السابق**، ص 3.

ب. **البطاقة الذهبية (الممتازة):** وهي ذات حدود ائتمانية عالية وائتمانيا غير محدد بسقف تصدر للعملاء ذوي القدرة المالية العالية، وهي في مرتبة أعلى من البطاقات الفضية، ويتيح هذا النوع من البطاقات لحامله أو للعميل العديد من المزايا المجانية الأخرى مثل: التأمين ضد الحوادث، الحصول على استشارات طبية وقانونية، الحجز في الفنادق وشركات الطيران، وعادة ما تكون رسوم الاشتراك في هذه البطاقة مرتفعة مقارنة بالبطاقة الفضية.

ج. **البطاقة الماسية:** وهي بطاقة ذات حدود ائتمانية عالية وائتمانها غير محدد بسقف معين، وتصدر للعملاء من ذوي القدرات المالية العالية، بالإضافة إلى أنها تتيح لحاملها بعض المزايا الإضافية المجانية، ومثال هذه البطاقات "أمريكان اكسبريس" وهي تصدر لكبار العملاء، وتعد أداة وفاء وائتمان في الوقت نفسه، وحدها الأدنى لا يقل عن 5 آلاف دولار أو ما يعادلها[1].

3. من حيث الجهة المصدرة:

يوجد ثلاث أنواع من البطاقات حسب جهة الإصدار كما يلي:

أ. **البطاقات الصادرة عن مصارف مرخص لها من المنظمة العالمية الراعية للبطاقة:** فمنظمة البطاقة لا تعتبر مؤسسة مالية تقوم بعملية إصدار البطاقة، بل هي بمثابة ناد يمنح تراخيص إصدار البطاقة للمصارف، ويساعدهم على إدارة خدماتها مثل بطاقة الفيزا و الماستر كارد.

ب. **البطاقات الصادرة مباشرة عن المؤسسات المصرفية العالمية:** حيث تشرف هذه المؤسسات مباشرة على عملية إصدار لبطاقات بدون منح تراخيص إصدارها لأي مصرف، كما تتولى بنفسها استيفاء حقوقها من حملة بطاقاتها مثل بطاقات أمريكان اكسبريس و داينر زكلوب.

ج. **بطاقات صادرة من المؤسسات التجارية الكبيرة:** وهي بطاقة يصدرها المحل التجاري لعملائه، تتيح لهم شراء ما يحتاجونه على الحساب من السلع و الخدمات التي يقدمها، وذلك في حدود سقف ائتماني معين، كما أن بعض المحلات تقدم قروض نقدية لحملة بطاقاتها، ويقوم حامل البطاقة بسداد قيمة

[1] خشة حسيبة، **نفس المرجع السابق**، ص ص35-36.

مشترياته و مسحوباته النقدية إلى المحل التجاري في نهاية كل شهر بالكامل أو تسديد جزء منها وتحمله بالفوائد على المبالغ المؤجلة.[1]

الشكل رقم 01: أنواع البطاقات البنكية

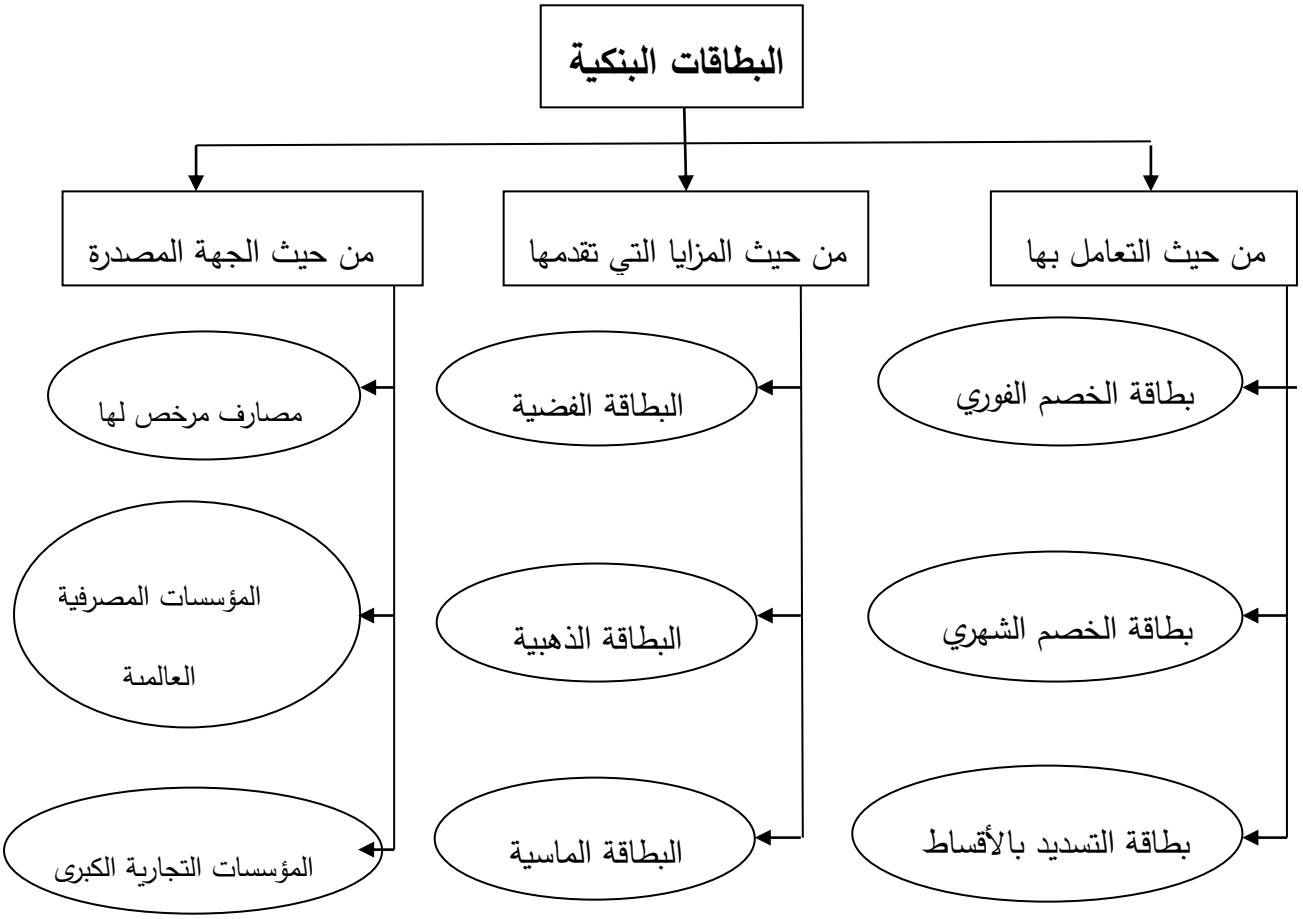

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة.

الفرع الثالث: البطاقات الذكية

أولا: تعريف البطاقات الذكية

وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية صغيرة يتم فيها الجمع بين ذاكرة ومعالج Microprocesseur، ونظام اتصال (برنامج اتصال)، في خلية الكترونية تدعى Puce، ولهذه البطاقات عدة أنواع حسب حجم الذاكرة التي

[1] ثناء علي القباني، نادر شعبان إبراهيم السواح، **النقود البلاستيكية واثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص ص21-22 .

تحتويها وتوفر المعالج أو عدمه، وتعمل من خلال قارئ موصول بنظام إعلام إلي.[1] وتقدم هذه البطاقة العديد من الخدمات، منها بعض البيانات الشخصية الخاصة بحاملها مثل معلومات عن حساباته الشخصية المصرفية، وباستخدام البطاقة الذكية في أجهزة الصراف الآلي يمكن للعميل شحنها بمبلغ معين من النقود من حسابه، وتخزن عليها كافة البيانات وعليه لا تعتمد على الاتصال مع حاسوب المصرف أو الجهة المصدرة، فهي عبارة عن كمبيوتر متنقل، وتمثل حماية كبيرة ضد التزوير وسوء الاستخدام.[2]

ثانيا: أنواع البطاقات الذكية

تنقسم البطاقات الذكية من حيث التكنولوجيا المستخدمة إلى كروت ذكية تقوم على الاتصال، وكروت ذكية لا تقوم على الاتصال، وكروت ثالثة تجمع بين النظامين.

1. **التي تقوم على الاتصال Contact Smart Card:** يتميز هذا النوع بان له لوحة معدنية في مقدمة الكارت قطرها حوالي نصف سنتيمتر، وحتى يعمل هذا الكارت يجب أن يدخل في قارئ يتمكن من قراءة البيانات المخزنة على الكارت و التأكد منها حتى ينفذ الأوامر التي يصدرها مالك الكارت.
2. **التي لا تقوم على الاتصال Contactless Smart Card:** يختلف هذا النوع عن سابقه في انه لا يقوم على فكرة الاتصال المادي بينه و بين القارئ حتى يتم تشغيله. فالكارت مزود باريال داخلي Antenna والقارئ مزود بايريال خارجي، ويتم الحوار والاتصال بين الاثنين عن طريق الاريليين دون ضرورة الاتصال المادي بينهما.
3. **الكروت المزدوجة Combi Cards:** وهي كروت مزدوجة بذاكرة واحدة مع إمكانية الاتصال المادي بالقارئ و عدم الاتصال أيضا. ويعتبر هذا النوع من الكروت هو أكثر الكروت استخداما لما يوفره من درجة عالية من الأمان.[3]

---

[1] نادية عبد الرحيم، **تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر**-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص 60.

[2] د صلاح الياس، **مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 27/26 افريل 2011، ص11.

[3] شريف محمد غنام، **محفظة النقود الالكترونية** "**رؤية مستقبلية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007، ص ص 20-21.

المبحث الثاني: أساسيات حول نظام الدفع الالكتروني

نهدف من خلال هذا المبحث إلى التطرق لأهم القنوات التي يتم عبرها الدفع بالوسائل الالكترونية، وكذا تحديد آلية عمل هذه الوسائل بطريقة مباشرة.

وكذلك إبراز وتحديد أهم نقاط القوة والضعف التي تواجه الدفع الالكتروني، ومن ثم التطرق إلى وسائل الأمان التي تحمي العميل من المخاطر التي قد يتعرض لها نتيجة استخدامه لهذه الوسائل المتطورة.

المطلب الأول: قنوات سير نظام الدفع الالكتروني

إن ظهور نظام الدفع الالكتروني وتطوره في فترة قصيرة انجر عنه مجموعة من الامتيازات، ومن أهمها الخدمات التي تقدمها عبر القنوات التوزيعية الإلكترونية المختلفة، والتي من خلالها تتيح للعميل القيام بتلبية احتياجاته بشكل كامل، من بداية اختيار الخدمة من طرف العميل مرورا بإجراءات إتمامها وانتهاء أدائها بشكل إلكتروني. وتتمثل أهم قنوات التوزيع الإلكتروني التي تقدم الخدمات المصرفية في:

الفرع الأول: أجهزة الصراف الآلي (Automated Teller Machines)

أدت الثورة العلمية والتطور السريع والمتوالي في مجال الالكترونيات والحسابات الآلية وأجهزة الكمبيوتر إلى ظهور آلات السحب الآلي وأجهزة التحويل الآلي في نقاط البيع، والتي يطلق عليها نقاط البيع الإلكترونية، فالصراف الآلي جهاز يعمل أوتوماتيكيا لخدمة العملاء دون أي تدخل للعنصر البشري، وذلك بمساعدة برامج معدة سلفا تلبي الاحتياجات المصرفية للعملاء على مدار الساعة، باستخدام بطاقة الصراف الآلي. وهي بطاقات بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر من البنك وتحمل عادة هذه البطاقة اسم العميل ورقم حسابه ورمز الفرع، وعليها شريط ممغنط ذو لون بني داكن يحمل نفس المعلومات السابقة، ولكل بطاقة رقم سري يعرفه حاملها فقط وقد يحدده. ومما شجع البنوك على التوسع في استخدام آلات الصرف أن تكلفة الخدمات المصرفية التي تقدمها أقل بكثير من تكلفة الخدمات المصرفية التي تؤديها البنوك، وكذا ارتفاع تكلفة إنشاء فرع جديد بالنسبة إلى تكلفة شراء آلة صرف.[1]كما يوفر هذا النظام العمليات الآتية لعملاء البنك:

---

[1] رحال عادل، **تحديث الخدمة الصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة–، 2014/2013، ص ص 33 –34.

-الاستفسار عن أرصدة حسابات العميل المسموح بالتعامل عليها من خلال النظام .

-السحب من أرصدة حسابات العميل المسموح بالتعامل عليها من خلال النظام.

-إيداع النقد.

-طلب دفتر شيكات.

-سحب سريع (مبلغ صغير يحدده البنك).

-سحب عادي (يحدد بمعرفة العميل و بحد أقصى يحدده البنك).

- تحويل بين حسابات العميل.

-كشف حساب مختصر(في حدود 10حركات).

-كشف حساب عادي.

-تغيير الرقم السري.

-إيداع فواتير (لسدادها على حساب العميل).[1]

الفرع الثاني: شبكة الانترنيت

إن شبكة الانترنيت هي أم كل شبكات الاتصالات الأخرى، فهي الفضاء الرقمي للأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية[2]، أو هي شبكة ضخمة مفتوحة لنقل المعلومات تربط الملايين من أجهزة الحاسوب عن طريق خط الهاتف[3]، وأتاح انتشار استخدامات الانترنيت للمصارف التعامل مع العملاء من خلال خدمات المصرف المنزلي، حيث يتم إنشاء مقر لها على الانترنيت، بدلا من المقر العقاري، ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع المصرف عبر الانترنيت وهو في منزله، [4]كما تتعدد أشكاله فيما يلي:

- توفير الخدمات المصرفية لكل عملائها، حتى في المناطق البعيدة والنائية والتي لا تتوفر لهذه البنوك فروع فيها.

[1] ثناء علي القباني، نادر شعبان إبراهيم السواح، **نفس المرجع السابق**، ص 97.

[2] د.سعد غالب ياسين، د.بشير عباس العلاق، **التجارة الالكترونية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص53.

[3] حازم نعيم الصمادي، **المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص27.

[4] نادية عبد الرحيم، **نفس المرجع السابق** ،ص 70

-يمكن العملاء أيضا من التأكّد من أرصدتهم لدى المصارف.

-يقدم و ييسر لهم طريقة دفع قيمة الكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونيا.

- يساعدهم أيضا و يرشدهم إلى الطريقة المثلى في إدارة المحافظ المالية من أسهم و سندات.

-كما يوضح للعملاء أشكال النشرات الالكترونية الإعلانية الخاصة بكل الخدمات المصرفية

-يحدد طريقة تحويل الأموال من حسابات العملاء المختلفة .

-مدى إمكانية عقد الاجتماعات عن بعد على شاشات الكمبيوتر لمناقشة استفسارات العملاء. واستقبال الردود و النصائح المالية من الخبراء المتخصصين في ذلك.

-يعمل الانترنيت المصرفي على تبادل المعلومات في المؤسسة، حيث يدفع كل مساهم مبلغ معين عن استخدامه للانترنيت.

-كما يعمل الإنترنيت على تحسين استخدام التقنيات التجارية مثل التسويق المباشر.[1]

الجدول رقم 01: ترتيب الـ 10 دول عربية الأولى لمستخدمي الانترنيت لسنة 2014

الترتيب	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**	**6**	**7**	**8**	**9**	**10**
الدولة	مصر	المغرب	السعودية	السودان	الامارات	الجزائر	سوريا	تونس	اليمن	الاردن
عدد مستخدمي الانترنيت	29.809.724	16.477.712	13.000.000	6.499.275	5.859.118	5.230.000	5.069.418	4.196.564	3.196.000	2.481.940

المصدر :Le site : https://th3easyway.blogspot.com/2014/01/statistic-internet-user.htm, consulté le: 08 /12/2016, a 22 :24

قراءة للجدول: نلاحظ من الجدول أن الجزائر قد طورت كثيرا في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال تعميم شبكة الانترنيت حيث في سنة 2014 صنفت من بين الـ 10 دول عربية الأولى لمستخدمي الانترنيت،

[1] لوصيف عمار، **نفس المرجع السابق**، ص28

بالتحديد في المرتبة السادسة ب 5.230. 000 مستخدم، بعد مصر و المغرب و السعودية الذين يحوزون على عدد مستخدمين على الأقل ثلاثة أضعاف الجزائر، ثم السودان و الإمارات ثم باقي الدول.

الفرع الثالث: قنوات أخرى

بالإضافة إلى أجهزة الصراف الآلي وشبكة الانترنيت هناك قنوات أخرى تتيح استخدام الدفع الالكتروني وهي:

أولا: الهاتف المصرفي

انشات المصارف خدمة الهاتف المصرفي كخدمة يتم تأديتها مدة 24 ساعة يوميا، وخلال الإجازات والعطلات الرسمية أيضا، وتتيح هذه الخدمة للعملاء الاستفسار عن حساباتهم، كما تمكنهم من سحب بعض المبالغ من هذه الحسابات وتحويلها لدفع بعض الالتزامات الدورية مثل: دفع فواتير التليفون والغاز والكهرباء، فضلا عن تقديم جميع العمليات المصرفية. فهي خدمة مصرفية حديثة بدأت البنوك باستخدامها و تقديمها للعملاء.[1]

ويمكن تعريفها على أنها: "آلية اتصال عن طريق الهاتف يصل بواسطتها العميل إلى المعلومات التي يوفرها البرنامج، كخدمة الرصيد وأسعار العملات، حيث يرد عليهم نظاما آليا بعد اتصال العميل برقم محدد، لكنه لا يستطيع الوصول إلى البيانات إلا بإدخال رقمه السري ليتمكن من ثم التعامل مع حسابه أو الخدمات التي يسمح له بها البرنامج[2]."

ثانيا: الهاتف المحمول

يشهد عالم الاقتصاد الافتراضي تطورات سريعة، فبعد انتشار الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية ثمة توجه متسارع نحو الأعمال الإلكترونية اللاسلكية، وفي نطاقها برزت العديد من المفاهيم كالبنوك الخلوية، وتقوم هاته البنوك على تقديم الخدمات المصرفية للعملاء في أي وقت وفي أي مكان وهذا تجنبا لطوابير الانتظار. وتشمل الخدمات المصرفية المزودة عبر الهواتف الخلوية الخدمات المعلوماتية، والاستفسار عن

[1] الطاهر لطرش، "**تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 127.

[2] احمد محمد غنيم، **الإدارة الالكترونية** "**آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل**"، المكتبة العصرية، المنصورة، 2004/2003، ص304.

الأرصدة وأي معلومات يطلبها العميل، والاطلاع على عرض البنوك ومعرفة أسعار الصرف الفورية ومعدلات الفائدة، والقيام بعمليات التغطية والمضاربة والمراجحة في أسواق الصرف الآجلة، والاستعلام بشأن القروض وتمويل الاستثمارات.[1]

أي أن الهاتف المحمول هو خدمه يقدمها البنك لعملائه كجزء من الخدمات الإلكترونية، تمكنهم من إجراء العديد من العمليات المصرفية بواسطة الهاتف الخلوي.[2]

ثالثا: التلفزيون الرقمي

وهو عبارة عن ربط عبر الأقمار الصناعية بين جهاز التلفزيون بالمنزل وبين حاسب البنك، بالتالي يمكن الدخول من خلال رقم سري إلى حاسب البنك أو شبكة الانترنيت، وتنفيذ العمليات المطلوبة.

ويعد هذا التلفزيون من احدث القنوات التي تم ابتكارها، والتي تمكن المصارف من التفاعل مع العملاء في مواقعهم خصوصا في المنزل مع ربات البيوت، لاسيما في حالة عدم توفر جهاز حاسب، ووجدت هذه التقنية رواجا خصوصا في بريطانيا وفي السويد وفرنسا.[3]

المطلب الثاني: آلية العمل بوسائل نظام الدفع الالكتروني

إن التعامل بوسائل الدفع الالكتروني لا يتم عشوائيا، إنما هناك مراحل وخطوات يجب إتباعها وذلك تبعا لنوع الوسيلة المستخدمة.

الفرع الأول: آلية العمل بالشيك الالكتروني

تتضمن دورة إجراءات استخدام الشيك الالكتروني على الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: اشتراك المشتري لدى جهة التخليص في الغالب تكون البنك حيث تم فتح حساب جاري بالرصيد الخاص بالمشتري، أو يتم الإنفاق على الصرف خصما من حساب المشتري بأي حساب جاري متفق عليه، ويتم تحديد توقيع الكتروني للمشتري وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص .

---

[1] أ. عباس بلفاطمي، **المتطلبات اللازمة لإقامة وسائل الدفع الإلكتروني على مستوى القطاع المصرفي**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة : منافسة ، مخاطر وتقنيات، جامعة جيجل، 06– 07 جوان 2005، ص 7.

[2] عماد الدين أحمد محمد عبد الحليم، **المعاملات المصرفية بواسطة الهواتف النقالة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، نيسان 2010، ص 25.

[3] ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، **نفس المرجع السابق**، ص 32.

الخطوة الثانية: اشتراك البائع لدى جهة التخليص نفسها حيث يتم أيضا فتح الحساب الجاري أو الربط مع أي حساب جاري للبائع، ويتم تحديد التوقيع الالكتروني للبائع وتسجيله في قاعدة البيانات جهة التخليص.

الخطوة الثالثة: فيها يقوم المشتري باختيار السلعة أو السلع التي يرغب في شراءها من البائع المشترك لدى شركة التخليص، ويتم تحديد السعر الكلي والاتفاق على أسلوب الدفع[1] .

الخطوة الرابعة: يقوم المشترك بتحرير شيك الكتروني ويقوم بتوقيعه بالتوقيع الالكتروني المشفر، ثم يقوم بإرسال هذا الشيك بالبريد الالكتروني المؤمن إلى البائع .

الخطوة الخامسة: يقوم البائع باستلام الشيك الالكتروني الموقع من المشتري، ويقوم بالتوقيع عليه كمستفيد بتوقيعه الالكتروني المشفر ويقوم بإرساله إلى جهة التخليص.

الخطوة السادسة: تقوم جهة التخليص بمراجعة الشيك والتحقق من صحة الأرصدة والتوقيعات وبناء على ذلك تقوم بإخطار كل من المشتري والبائع بتمام إجراء المعاملة المالية. ويمكن تلخيص دورة إجراءات استخدام الشيك الالكتروني في الشكل الآتي[2]:

[1] لوصيف عمار، **نفس المرجع السابق**، ص 56.

[2] ثناء علي القباني، نادر شعبان إبراهيم السواح ، **نفس المرجع السابق**، ص 120.

الشكل رقم 02: دورة استخدام الشيك الالكتروني و إجراءاته

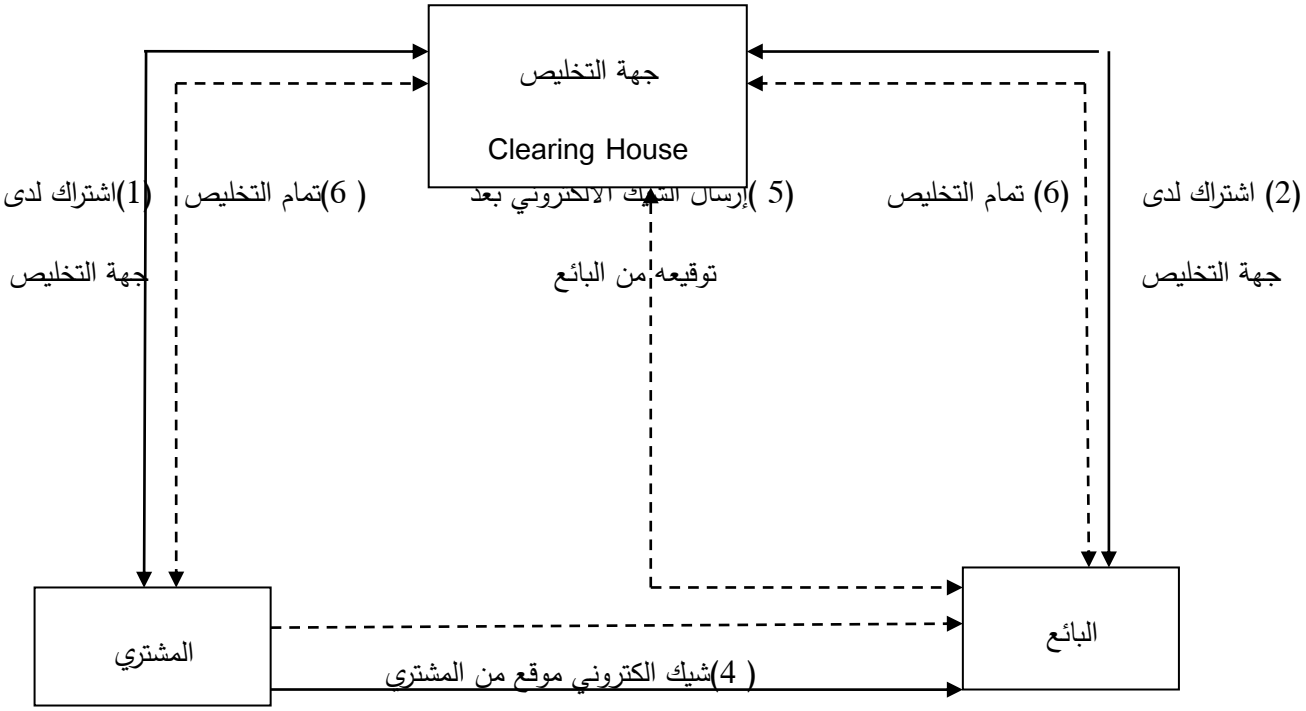

(3) اختيار السلعة وتحديد السعر الكلي وأسلوب الدفع

المصدر: لوصيف عمار، **إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل و الاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2009، ص 57.

الفرع الثاني: آلية العمل بالبطاقة البنكية

عند القيام بالتعامل بالبطاقة البنكية فإنه يوجد مخطط ومراحل يتم إتباعها وذلك تبعا لنوع العملية، سواء كانت عملية دفع أو عملية سحب للنقود ، وسنتعرض لكلاهما فيما يلـي:

أولا: عملية الوفاء

وهنا وجب التمييز بين الوفاء ببطاقة الدفع و الوفاء ببطاقة الائتمان، فالوفاء الذي يتم ببطاقة الدفع، يؤسس على عملية النقل المباشر للنقود بين الحسابات المصرفية، فبتمرير البطاقة في الجهاز القارئ لها لدى التاجر، وبالتوقيع الالكتروني لحامل البطاقة عن طريق الرقم السري أو بدونه، يعطى الإذن إلى البنك مصدر البطاقة بحسم ثمن السلعة أو الخدمة من حساب العميل الموجود أصلا في المصرف وإضافته إلى حساب

التاجر لدى المصرف نفسه أو في مصرف آخر، وهنا لا تعتبر عملية الوفاء قد تمت ولا تبرا بذلك ذمة المدين إلا عند إضافة المبلغ المحسوم لحساب التاجر الدائن.

أما بطاقة الائتمان فهي لا تستند إلى الحساب المصرفي، بل هي في حقيقتها اقرب إلى حوالة دين بين الأطراف الثلاثة أصحاب العلاقة، حيث يرضى التاجر الذي يقبل الوفاء بموجبها بإرجاء الوفاء بمقابل السلعة والخدمة إلى وقت آخر، يتولى فيه المصرف مصدر البطاقة دفع ذلك المقابل بدلا عن المشتري حامل البطاقة.[1]

ثانيا: عملية السحب

البطاقة البنكية تسمح لحاملها بالقيام بعمليات سحب النقود من خلال الشبكة التجارية للبنك، والتي تشمل على الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB أو GAB، وأيضا عن طريق شبابيك تدعى "Advance Cash " التي تعوض الموزعات الآلية للأوراق النقدية على مستوى بعض الوكالات البنكية.

وعمليات سحب النقود على مستوى هذه الوسائل تتم وفقا لمسار مؤمن يشمل أساسا المراحل التالية :

أولا– بعد إدخال البطاقة يتم طلب الرمز السري وذلك لمراقبة صحته وتوافقه مع البطاقة، وكذا مع القائمة السوداء.

ثانيا– مراقبة حقوق السحب (السقف المسموح به، رصيد الحساب).

ثالثا– إرسال طلب الترخيص بإتمام العملية آليا وعبر خط هاتفي خاص يسمى خط LIGNE X25 و هو خط مؤمن.

رابعا– بعد إتمام عملية السحب يتم إصدار تذكرة للزبون مع تسجيل العملية على مستوى جريدة الموزع، وكذا الذاكرة المركزية للموزع، ويتم إرسال هذه المعلومات عادة في الليلة الموالية في شكل تسجيل آلي إلى هيئة المقاصة، وبعد ذلك إلى البنك المصدر للبطاقة ليتم خصم المبلغ المسحوب من حساب حامل البطاقة مضافا إليه العمولة البنكية للسحب CIR .

[1] عدنان ابراهيم سرحان، **الوفاء الالكتروني**، مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، المجلد الأول، غرفة التجارة والصناعة–دبي، 1 –12 ماي 2003، ص 290.

والشكل التالي يوضح مخطط سير عمليات السحب عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية[1]. DAB

الشكل رقم 03: سير عمليات السحب من الموزعات الآلية

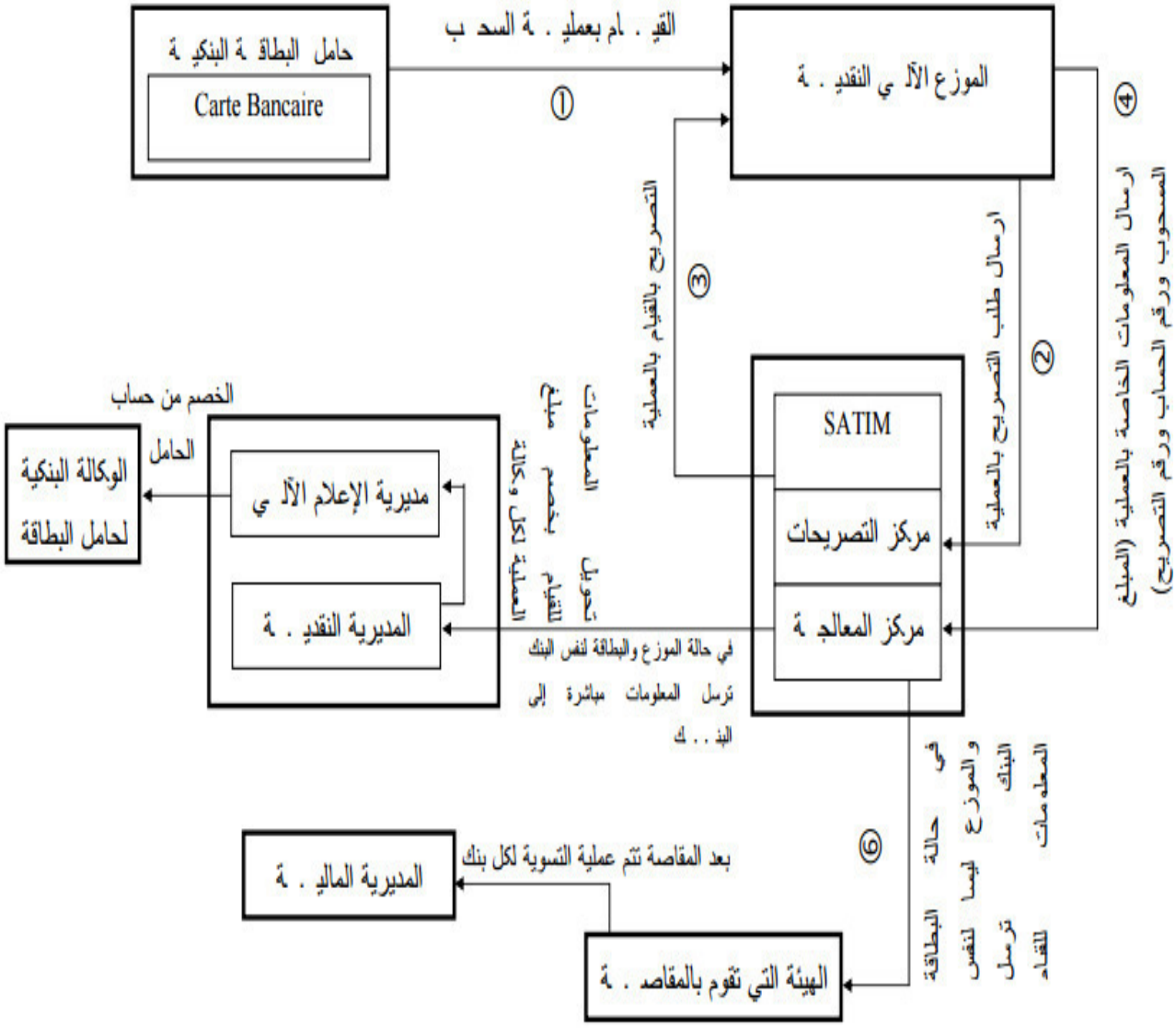

المصدر: بورزق ابراهيم، **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 62.

[1] بورزق ابراهيم، **نفس المرجع السابق**، ص 61.

الفرع الثالث: آلية العمل بالنقود الالكترونية

تنقسم عملية الشراء باستخدام النقد الالكتروني إلى مرحلتين، تتم كل مرحلة على أربع خطوات:

المرحلة الأولى: تكون سابقة لعملية الشراء، وتتم كما يلي:

-يقوم المشتري باقتناء النقد الالكتروني من احد البنوك المصدرة بالقدر الكافي لاحتياجه.

-اقتناء برنامج الكتروني مجاني يتم الحصول عليه من شركة Cyber Cash والمسمى ب E-cash، الذي يحمي البرنامج من المحو والنسخ ويعمل على حساب الأرصدة في ضوء عمليات اقتناء النقد الالكتروني.

-يجب على البائع ان يشترك في احد البنوك التي تتعامل في النقد الالكتروني، وهذه البنوك تعمل عبر شبكة الانترنيت.

-يتحصل البائع أيضا على نفس البرنامج E-cash الذي يقوم بتسجيل المتحصلات وإضافتها على رصيده(البائع)

المرحلة الثانية: بعد إتمام الخطوات المتعلقة بإدارة النقد الالكتروني، تأتي الخطوات المتعلقة بعملية الشراء، وتبدأ بعد قيام المشتري بتصفح مقر البائع واختيار السلع والتعرف على أسعارها:

-يقوم برنامج إدارة النقد الالكتروني بـ:

- اختبار الرصيد والتحقق من إمكانية السماح بالسداد أو عدمه.
- إذا كان الرصيد يسمح بالسداد، يقوم البرنامج باختيار وحدات النقد التي سيتم الدفع بها، حيث يتم تحديد هذه الوحدات بالرقم الخاص لكل وحدة في كشف خاص لإرساله إلى البائع عن طريق البنك المصدر.

-يتلقى البنك كشف الدفع من المشتري ويتأكد من صحة النقود الالكترونية بطرق التأكد المختلفة، ليتم إرسال كشف وحدات النقد إلى البائع.

-يتلقى برنامج إدارة النقد الالكتروني الخاص بالبائع العملات الالكترونية الموقعة من البنك، ويقوم بإضافة وحدات النقد الجديدة بأرقامها، وعلامات التامين الخاص بها إلى خزينة البائع الرقمية.

يقوم برنامج إدارة النقد الالكتروني للبائع بإخطار المشتري بتمام عملية السداد، ثم يقوم نظام النقد الالكتروني للمشتري بمحو هذه الوحدات المخصصة بهذا الكشف من محفظة المشتري بصورة نهائية.[1]

وتتلخص الخطوات السابقة في المخطط التالي:

الشكل رقم 04: دورة استخدام النقد الالكتروني في التعاملات الحديثة عبر شبكة الانترنيت

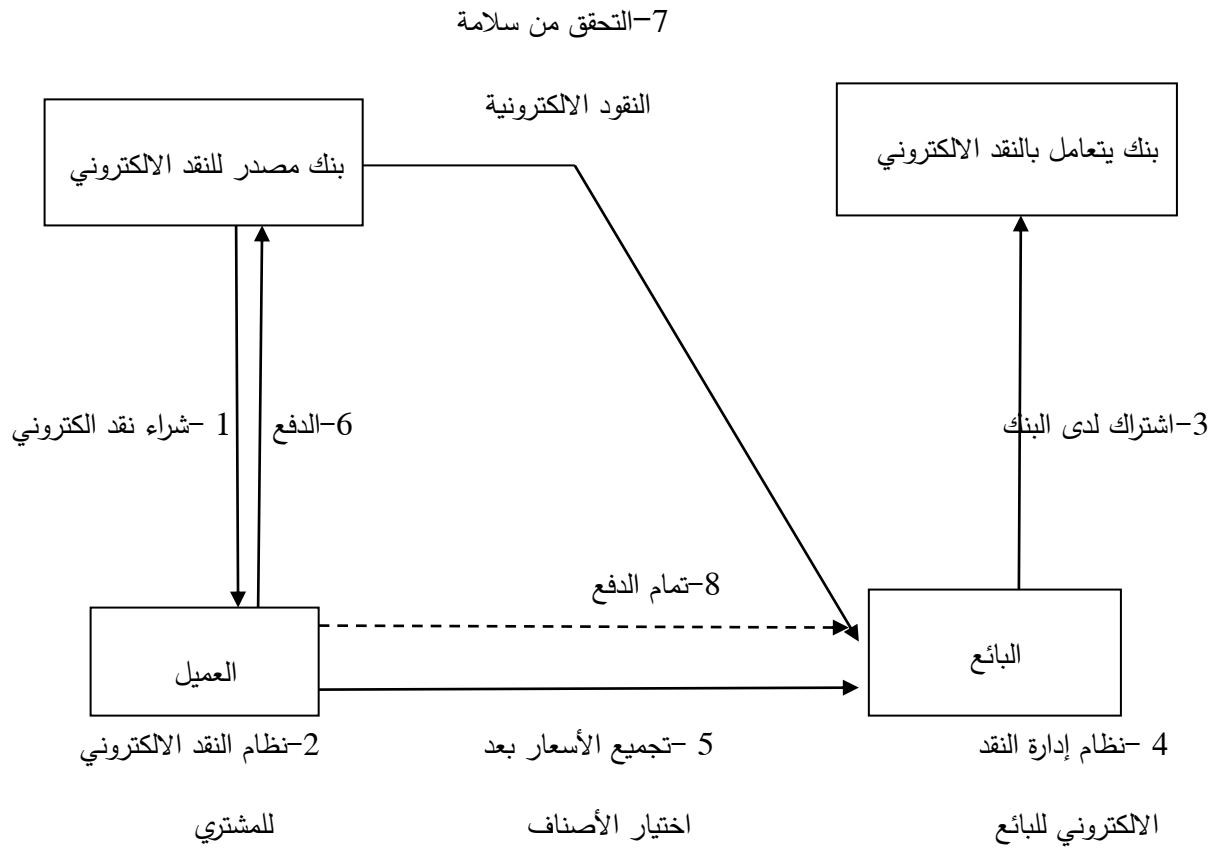

المصدر: ثناء علي القباني، نادر شعبان إبراهيم السواح، **النقود البلاستيكية واثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص119

المطلب الثالث: مزايا ومخاطر نظام الدفع الالكتروني

إن ظهور المصارف الإلكترونية كان استجابة لمتطلبات البيئة الجديدة، وفي ظل الاقتصاد الرقمي، واشتداد المنافسة بين المصارف منح هذا النوع من أنظمة الدفع مجموعة من الايجابيات سواء بالنسبة للمصارف أو عملائهم، غير أنه طرح عدة مخاطر مختلفة ومتنوعة مما فرض عدة تحديات للمصارف الإلكترونية.

[1] خولة فرحات، **نفس المرجع السابق**، ص ص 79–80.

الفرع الأول: مزايا نظام الدفع الالكتروني

سنتناولها بالنسبة للطرفين العميل و البنك:

أولا: بالنسبة للعميل

هناك العديد من المزايا التي يستفيد منها العملاء من خلال استخدام وسائل الدفع الالكترونية من أهمها:[1]

1. –سهولة الاستخدام.
2. توفر لمستعملها أمانا أكثر من مخاطر حمل الأموال وتعرضها للسرقة والضياع.
3. تقليل الفواتير والإيصالات الورقية المختلفة وإشعارات الدفع والسحب.
4. تمنح مستعملها المرونة الكافية لأجل اختيار أفضل المصادر لاقتناء حاجاته من السلع والخدمات، من أي مكان في العالم وفي أي وقت.[2]
5. سحب وإيداع الأموال في أي وقت حتى وان كان البنك مغلق.
6. التعامل المشفر مع بياناتك بما يضمن ويعزز من السرية.[3]
7. يتيح نظام النقود الالكترونية أعلى درجات الأمان الممكنة، حيث يعتمد على نظام التوقيع الرقمي Digital Signature الذي يعتبر أفضل وسائل حماية للمعلومات المالية. هذا بالإضافة إلى استخدام كلمات المرور Passwords لحماية سحوبات العميل من حسابه المصرفي.
8. يمكن نظام النقود الالكترونية من تخفيض تكلفة مثل هذه المعاملات بصورة كبيرة، فمن ناحية لا توجد تكاليف مقاصة أو تسوية حيث أن قيمة E-Cash مدفوعة مقدما، كما أن العملية بالكامل تتم اوتوماتيكا وفي منتهى البساطة.[4]

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري،عبد الفتاح زهير العبد اللات، **نفس المرجع السابق**، ص 186.

[2] قصاب سعدية، بودربالة فايزة، **تقييم وسائل الدفع الالكترونية: المزايا و المخاطر**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 27/26 افريل 2011، ص 4.

[3] وسيم محمد الحداد وآخرون، **نفس المرجع السابق**، ص 58.

[4] زهير بشنق، **نفس المرجع السابق**، ص ص 254-255.

ثانيا: بالنسبة للمصارف

1. -**إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن:** تتميز الصيرفة الإلكترونية بقدرتها على الوصول إلى قاعدة عريضة من الزبائن دون التقيد بمكان أو زمان معين، كما تتيح لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وعلى طوال أيام الأسبوع وهو ما يوفر الراحة للزبون، إضافة إلى أن سرية المعاملات والتي تزيد من ثقة الزبائن.
2. -**خفض التكاليف:** من أهم ما يميز الصيرفة الالكترونية هو أن تكاليف تقديم الخدمة منخفضة مقارنة بأعمال الصيرفة التقليدية، ومن ثم فإن تقليل التكلفة وتحسين جودتها هي من عوامل جذب الزبون.[1]
3. -**زيادة القدرة على المنافسة:** حيث من خلال توسع البنوك في الصيرفة الالكترونية يستطيع تقديم خدمات مصرفية بسعر اقل وبجودة اقل وبكلفة اقل.
4. -**زيادة الحصة السوقية:** من خلال القدرة على تقديم خدمات مصرفية الكترونية متكاملة وعلى مدار الساعة، وأيضا مراعاة السرية و الأمان والدقة، ومراعاة حاجات العملاء الحالية والمستقبلية.
5. -**تشجيع الابتكار والتنويع في الخدمات:** فمن خلال التوسع في الصيرفة الالكترونية يستطيع البنك التوسع في حجم الخدمات التي يقدمها، وتخفيض كلفة تقديم تلك الخدمات، والتنويع في تلك الخدمات.
6. -**زيادة رضا العملاء:** من خلال تلبية احتياجاته على مدار الساعة من خلال وجود القنوات الالكترونية التي تمكنه من الحصول على الخدمة المصرفية في أي وقت، وأيضا من خلال تخفيض الكلفة والجهد للحصول على الخدمة.[2]
7. **تعتبر مصدرا ربحا:** من خلال ما يحصل عليه البنك، من رسوم الاشتراك و الزيادات الربوية على تسديد الدفع للعمليات المالية و النقدية، و العمولات التي تتقاضاها البنوك من التجار، بالإضافة إلى النسب العقابية نتيجة تأخر العميل عن السداد...الخ.[3]

---

[1] نصر حمود مزنان فهد، **نفس المرجع السابق**، ص7 .

[2] ناظم محمد نوري الشمري،عبد الفتاح زهير العبد اللات، **نفس المرجع السابق**، ص 193.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، "**البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 114.

الفرع الثاني: مخاطر نظام الدفع الالكتروني

في إطار تنفيذ العمليات المصرفية الإلكترونية وما يرافقها من تغييرات في بيئة الأعمال، نشأت العديد من المخاطر مقارنة بالمخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي التقليدي، إن تلك المخاطر قد تزداد أو تقل في ضوء ما يتوفر من إمكانات حول سرعة اكتشافها والسيطرة عليها ، لذلك فإن عرض المخاطر يعد أمراً ضرورياً لتحليلها والوقوف على أبعادها كما يلي:[1]

أولا: المخاطر الأمنية: عانت معظم المصارف الكبيرة والناجحة، الكثير من جراء الاختراقات والاحتيال وخاصة عملياتها المجراة بالوسائل الالكترونية.

وتتمثل الاختراقات الأمنية بالدخول إلى حسابات المصرف وتحويل أموال دفعة واحدة أو على دفعات من حساب إلى أخر أو إلى بنوك أخرى حول العالم، وهذه الثغرات تدفع بالعملاء إلى تجنب التعامل الالكتروني مع المصارف عموما.[2]

ثانيا: المخاطر التنظيمية: نظرا لأن الخدمات الإلكترونية تسمح بتقديم الخدمات من أي مكان في العالم، أدى إلى طرح عدد من قضايا التنظيم و الإشراف ، نجملها فيما يلي:

1. **علاقة البنك الإلكتروني بالبنك المركزي:** إن النقود الإلكترونية ستجعل من الصعب على البنوك المركزية مراقبة و تحديد الكتلة النقدية، كما أن تداول عدة أشكال من النقود صادرة عن مؤسسات مصرفية أو غير مصرفية، فإن الكثير من هذه المبالغ لن تكون في متناول الدولة من الناحية التنظيمية.
2. **صعوبة تحصيل الضرائب:** إن التهرب الضريبي يمثل مشكلة في اقتصاد المعاملات المصرفية الإلكترونية، حيث يكون من السهل تحويل الأموال عبر الحدود كما أن التعاملات الإلكترونية مجهولة المصدر، ستجعل عمليات تدقيق الحسابات صعبة.

---

1 د.علي عبد الله شاهين، **نظم الدفع الالكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها دراسة تطبيقية على بنك فلسطين**، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية– غزة، ديسمبر 2009، ص13.

2 زهير بشنق، **نفس المرجع السابق**، ص ص202–203.

3. **صعوبة مراقبة المؤسسات المالية:** إن استخدام وسائل الدفع الإلكترونية سيؤدي إلى صعوبة تطبيق التنظيمات و القوانين المطبقة على المصارف المؤسسات المالية، فإذا كانت المؤسسات غير المالية لا تقبل الضوابط التنظيمية التي تتخذها المصارف معيارا لها، فهل يمكن فرض نفس التنظيمات المتعلقة بالاحتياطات وتوفير البيانات و كيف يتم حماية المستهلك في حالة إفلاس أحد مصدري النقد الإلكتروني.[1]

ثالثا: المخاطر القانونية: وهى تلك المخاطر الناجمة عن عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية، لاسيما وان العديد من وسائل أداء تلك العمليات المصرفية لازالت في طور التطوير مثل: السجلات والتوقيعات والعقود الالكترونية وقواعد إرسال وتلقى السجلات الالكترونية، والاعتراف بسلطات وقواعد التصديق الالكتروني، وإحكام السرية والإفصاح ، كذلك انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال.[2]

رابعا: مخاطر العمليات: إن طبيعة المعاملات المصرفية الالكترونية ينتج عنيا تهديدات أمنية تأتي سواء من داخل النظام أو خارجه، و على البنوك تتبع ممارسات سليمة لضمان سرية البيانات والاعتماد على خبراء في ذلك.

خامسا: مخاطر السمعة: إذا ما واجه أحد البنوك الإلكترونية مشاكل في خدماته الالكترونية فقد يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة بالبنوك المقدمة لهذه الخدمات.

و قد بدأت البنوك الالكترونية تطرح مخاطر ناجمة عن اتساع الهوة في علاقته مع العملاء مما جعلها تتعرض لعمليات نصب مختلفة، و هو ما يؤثر على حجم السيولة النقدية سواء بالزيادة أو بالنقصان لصعوبة مراقبتها من طرف البنك المركزي.[3]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد :**العولمة واقتصاديات البنوك** ،الدار الجامعية، الإسكندرية،2003، ص234.

[2] نصر حمود مزنان فهد، **نفس المرجع السابق**، ص 12.

[3] حجازي بيومي عبد الفتاح، "**النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص 426.

سادسا: المخاطر المالية

1. **انخفاض عرض النقد المصرف المركزي:** يؤدي التمادي في استعمال النقد الرقمي إلى تقليص ميزانيات المصارف المركزية، إضافة إلى أن مجموع الودائع تحت الطلب التي تحتاجها أو يرغب بها الأفراد سينخفض مما يؤدي إلى خفض عرض النقد من قبل البنك المركزي.
2. **انخفاض عوائد إصدار النقد:** من بين آثار انخفاض الطلب على النقد المصدر من قبل المصرف المركزي اضمحلال عوائد إصدار النقد، في حين تجني البنوك المركزية في الوقت الحاضر أرباحا طائلة عبر إصدار الأوراق النقدية التي لا تترتب عليها الفوائد.
3. **تقليص دور البنك المركزي كمسير للسياسة النقدية:** قد تستمر بعض البنوك المركزية في أداء دور المقرض الأخير للمؤسسات المالية الكبيرة، لكن الحاجة إليها قد تنخفض بسبب نقص طلبات البنوك التجارية للسيولة من البنك المركزي.
4. **الحد من قدرة البنك المركزي على إجراء عمليات السوق المفتوحة:** إن التوسع في استعمال النقد الالكتروني يقلص ميزانية البنوك المركزية بشكل ظاهر، وعند مستوى معين قد يقيد هذا التقلص قدرة البنوك المركزية على إجراء عمليات السوق المفتوحة أو عمليات التعقيم.[1]

سابعا: مخاطر أخرى: يرتبط أداء العمليات المصرفية الإلكترونية أيضا بالمخاطر الخاصة بالعمليات التقليدية، كمخاطر الائتمان السيولة، سعر الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر العمليات المصرفية الدولية وتبديل العملة. فمثلا: استخدام البنوك للقنوات الإلكترونية المتعددة في تقديم الخدمات كالاتصال بالعملاء ومنحهم ائتمان – وخاصة عملاء عبر الحدود– قد يزيد من احتمالات إخفاق بعض العملاء في سداد التزاماتهم.[2]

[1] د.برحومة عبد الحميد، صورية بوطرفة، **النقود الالكترونية والأساليب البنكية الحديثة في الدفع والتسديد–مخاطرها وطرق حمايتها–**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 27/26 افريل 2011، ص ص10-11.

[2] ميهوب سماح، **الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، نفس المرجع السابق**، ص109.

المطلب الرابع: طرق تامين نظام الدفع الالكتروني

إن نظم الدفع الالكترونية كغيرها من الوسائل تتعرض للعديد من المخاطر كما ذكرنا سابقا لذا وجب على مصدريها إنشاء وسائل لحمايتها منها: التوقيع الالكتروني والتشفير، البصمة الالكترونية....الخ، وهو ما سنتطرق إليه في هذه المطلب.

الفرع الأول: التوقيع الالكتروني

أولا: تعريف التوقيع الالكتروني

تعددت تعاريف التوقيع الالكتروني ويمكن أن نلخص أهم هذه التعاريف كما يلي :

التوقيع الالكتروني عبارة عن ملف رقمي صغير مكون من بعض الحروف والأرقام و الرموز الالكترونية، تصدر عن إحدى الجهات المتخصصة والمعترف بها حكوميا ودوليا، ويطلق عليها اسم الشهادة الرقمية، وتخزن في هذا الملف جميع معلومات الشخص وتاريخ ورقم الشهادة ومصدرها.[1]وقد عرفته المادة 2 من قانون المعاملات الالكترونية المؤقت رقم 85 لسنة 2001 بأنه: البيانات التي تتخذ هيئة حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها، وتكون مدرجة بشكل الكتروني أو رقمي أو ضوئي أو أي وسيلة أخرى مماثلة في رسالة معلومات أو مضافة عليها أو مرتبطة بها، ولها طابع يسمح بتحديد هوية الشخص الذي وقفها ويميزه عن غيره من اجل توقيعه وبغرض الموافقة على مضمونه.[2]

ويعرف كذلك بأنه:" بيانات في شكل الكتروني مدرجة في رسالة بيانات أو مضافة إليها أو مرتبطة بها منطقيا، ويجوز أن تستخدم لتعيين هوية الموقع بالنسبة إلى رسالة البيانات وبيان موافقة الموقع على المعلومات الواردة في رسالة البيانات[3]"

[1] واقد يوسف، **نفس المرجع السابق**، ص 154.

[2] دون ذكر المؤلف، **التجارة الالكترونية..تجارة بلا حدود**، بحوث وأوراق أعمال، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2011، ص93.

[3] سمية ديمش، **التجارة الالكترونية حقيقتها وواقعها في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، 2010-2011، ص 85.

ثانيا: أنواع التوقيع الالكتروني

1. **التوقيع الرقمي أو الكودي:** يتميز هذا النوع من التوقيع الالكتروني باستعمال عدد من الأرقام وتركيبها لتشكل " كود " يتم التوقيع به، ويعتبر الرقم السري الخاص ببطاقات الائتمان أفضل مثال على التوقيع الالكتروني الكودي، حيث لا يعرف هذا الرقم السري إلا حامل البطاقة.
2. **التوقيع المفتاحي:** وتقوم هذه التقنية بتزويد الوثيقة الالكترونية بتوقيع مشفر مميز، يحدد هذا التوقيع الشخص الذي قام بتوقيع الوثيقة والوقت الذي قام فيه بتوقيع الوثيقة ومعلومات عن صاحب التوقيع، ويتم تسجيل التوقيع بشكل رسمي عند جهات تعرف باسم certification aythority، وهو طرف محايد مهمته التأكد من صحة ملكية التوقيع الرقمي للأشخاص الذين يقومون بتوقيع الوثائق الالكترونية .[1]
3. **التوقيع البيومتري:** يعتمد هذا النوع على تحديد نمط خاص تتحرك به يد الشخص الموقع أثناء التوقيع، وذلك باستخدام قلم الكتروني pen–op موصولا بجهاز الكمبيوتر، فيقوم الشخص بالتوقيع مستخدما هذا القلم الذي يسجل حركات اليد أثناء التوقيع كسمة مميزة لهذا الشخص، باعتبار أن لكل شخص سلوكا معينا أثناء التوقيع كما هو الشأن في التوقيع التقليدي.
4. **التوقيع باستخدام الخواص الذاتية:** يعتبر من احدث أنواع التوقيع الالكتروني لكن لا يزال استعماله غير مشاع، وهو يعتمد على الخواص الكيميائية والطبيعية للأفراد، ويشتمل على:

أ. البصمة الشخصية Finger printing.

ب. مسح العين البشرية Iris and retina scanning

ج. التحقق من مستوى و نبرة الصوت Voice recognition

د. خواص اليد البشرية Hand geometry.

هـ. التعرف على الوجه البشري Facial recognition.

[1] سليمة عبد الله، **دور تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في تفعيل النشاط البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري بباتنة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر–باتنة، 2008–2009، ص 121.

ويعني ذلك انه يتم تعيين الخواص الذاتية للعين مثلا عن طريق اخذ صورة دقيقة لها، وتخزينها في الحاسوب لمنع أي استخدام من أي شخص آخر بخلاف صاحبها الأصلي.[1]

الفرع الثاني: التشفير الالكتروني

أولا: تعريف التشفير الالكتروني

يمكن تعريف التشفير بأنه تغيير مظهر المعلومات بحيث يختفي معناها الحقيقي، من خلال إخفائها عن كل من ليست له صفة للاطلاع عليها أو العبث بمحتوياتها، بتغيير شكلها إلى صورة لا يمكن فهمها إلا بعد إرجاعها إلى صورتها الأصلية، وذلك لا يمكن أن يتم إلا باستخدام مفتاح معين لا يملكه إلا صاحب الحق في الاطلاع على المعلومات.[2]

ثانيا: أنواع التشفير الالكتروني

يتم تقسيم طرق التشفير بناء على معيار المفتاح المستخدم إلى ثلاث أنواع رئيسية تتمثل في:

1. **التشفير باستخدام المفتاح المتماثل (المفتاح السري)** :يعتمد نظام التشفير المتماثل أو المتناظر cryptography symmetricعلى استخدام نفس المفتاح من طرف مصدر الرسالة والمرسل إليه، للقيام بتشفير الرسالة وإعادة فك رموزها،[3] تنطوي هذه الطريقة من التشفير على مساوئ عديدة، واضطرار متلقي الرسالة المشفرة من ناحية أولى إلى اقتناء عدد كبير من المفاتيح الخصوصية، وكذا توازي عدد الرسائل المتلقاة، ومن ناحية ثانية خطر تسرب المفتاح الخصوصي إلى الغير جراء خرق الرمز السري أو غير ذلك، ما يؤدي إلى صعوبة تحديد المسؤول عن مصدر التسرب كون المفتاح يستعمل من المرسل إلى المرسل إليه.[4]
2. **التشفير باستخدام المفتاح اللامتماثل (المفتاح العام):** جاء التشفير اللامتماثل حلا لمشكلة التوزيع غير الآمن للمفاتيح في التشفير المتماثل، فعوضا عن استخدام مفتاح واحد يستخدم التشفير اللامتماثل

---

[1] احمد أمداح، **التجارة الالكترونية من منظور الفقه الإسلامي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه وأصوله، تخصص شريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر –باتنة، 2004/ 2005، ص 103.

[2] محمود محمد أبو فروة، **الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنيت**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 91.

[3] سمية ديمش، **نفس المرجع السابق**، ص 81.

[4] جورج لهاد أبو جريش، خشان يوسف رشوان، **مدخل إلى مصارف الانترنت**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2004، ص 105.

مفتاحين اثنتين، تربط بينهما علاقة ويدعى هذان المفتاحان بالمفتاح العام والمفتاح الخاص[1]، وتتمثل طريقة عمل هذا النوع في قيام الشخص بإعطاء مفتاحه العام إلى من يريد مراسلته حيث يستخدمه هذا الأخير في تشفير الرسالة أو المعلومات ولا يمكن فك هذه الشفرة والاطلاع على الرسالة إلا باستخدام المفتاح السري الذي لا يملكه إلا صاحب الشأن.[2]

3. **المزج بين استخدام المفتاح المتماثل والمفتاح العام:** إن هذا الأسلوب يتم عن طريق تشفير المرسل الرسالة بالمفتاح المتماثل ثم تشفير هذا المفتاح بالمفتاح العام، فيقوم المرسل إليه بفك المفتاح العام بمفتاح خاص به ليجد المتاح المتماثل فيحل شفرته بواسطة المفتاح الخاص الذي أرسل له من طرف المرسل . وبالتالي هذا الأسلوب يحقق درجة ملائمة من التأمين والحماية وبأقل وقت ممكن.[3]

الفرع الثالث: طرق أخرى

أولا: البصمة الالكترونية

رغم أن التشفير يمنع المتلصصين من الاطلاع على محتويات الرسالة إلا أنه لا يمنع المخربين من العبث بها، أي أن التشفير لا يضمن سلامة الرسالة، ومن هذا ظهرت الحاجة إلى البصمة الالكترونية للرسالة. وهي بصمة رقمية يتم اشتقاقها وفقا لخوارزميات معينة تدعى بدوال التمويه، إذ تطبق هذه الخوارزميات حسابات رياضية على الرسالة لتوليد بصمة (سلسلة صغيرة) تمثل ملفا كاملا أو رسالة (سلسلة كبيرة)، وتدعى البيانات الناتجة بالبصمة الالكترونية للرسالة[4].

وتتكون البصمة الالكترونية للرسالة من بيانات لها طول ثابت (يتراوح عادة بين 128 و 160بيت)، وتؤخذ هذه الرسالة المحولة ذات الطول المتغير، وتستطيع هذه البصمة تمييز الرسالة الأصلية والتعرف عليها بدقة حتى إن أي تغير في الرسالة ولو كان في بيت واحد– سيقضي إلى بصمة مختلفة تماما، ومن غير الممكن

[1] سليمة عبد الله، **نفس المرجع السابق**، ص 125.

[2] محمود محمد أبو فروة، **نفس المرجع السابق**، ص92 .

[3] شيروف فضيلة، **نفس المرجع السابق**، ص113.

[4] إبراهيم بختي، **التجارة الالكترونية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 78.

اشتقاق البصمة الالكترونية ذاتها من رسالتين مختلفتين، وتتميز البصمات الالكترونية عن بعضها بحسب المفاتيح الخاصة التي انشأتها، ولا يمكن فك شفرتها إلا باستخدام المفتاح العام إليها.[1]

ثانيا: الشهادات الرقمية digital Certificat

الشهادات الرقمية هي بمثابة المكافئ الالكتروني للبطاقة التقليدية لتعريف الهوية، فهي عبارة عن شهادة الكترونية صادرة عن كيان مستقل معترف به دوليا يدعى "هيئة الاعتماد"، و تقوم هذه الهيئة بإثبات أن صاحب الرسالة أو المعاملة الالكترونية هو الشخص ذاته المحدد بهذه الرسالة، و بهذا تساعد الشهادة الالكترونية صاحبها على تحقيق شخصيته الالكترونية و إثبات صحة كافة معلوماته و ضمان صدق العملية المطلوبة، وهو ما يؤدي إلى ضمان أمن التعاملات التجارية والفردية.

تتضمن الشهادة الرقمية مجموعة من البيانات والمعلومات الالكترونية والتي قامت هيئة المواصفات القياسية العالمية iso بتحديدها وفقا للمعيار 509 –X كالآتي :[2]

–بيانات عن المرسل تحدد هويته .

–نسخة من المفتاح العام للمرسل .

–رقم تسلسلي للشهادة و تاريخ انتهاء صلاحيتها .

–التوقيع الرقمي للمرسل[3].

[1] د.برحومة عبد الحميد، صورية بوطرفة، **نفس المرجع السابق**، ص 14.

[2] أحمد محمد غنيم، **نفس المرجع السابق** ، ص 327.

[3] سمية ديمش، **نفس المرجع السابق**، ص 89.

خاتمة الفصل

من خلال ما تقدم في هذا الفصل نجد انه مع التطور التكنولوجي الحاصل وظهور الشبكة العنكبوتية، أفرزت وسائل دفع جديدة كبديل عن تلك التقليدية، حيث سمح ذلك باختصار الوقت المخصص لمعالجتها، والتقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي والبشري الذي كان مخصص لها. كما شجع على قيام وسائل مصرفية الكترونية ووسع الآفاق أمام التجارة الالكترونية وفتح المجال لظهور سوق خاص بها يتضمن شركات عملاقة حققت أرباحا طائلة بالتخصص في هذه الوسائل حديثة النشأة، واتّخذت وسائل الدفع الالكترونية بدورها عدة أشكال متعددة منها: البطاقات البنكية، الشيكات الالكترونية، النقود الإلكترونية والبطاقات الذكية...

لكن حداثتها ومواكبتها للتطور التكنولوجي لم يشفع لها بذلك فقد أفرزت عدة مشاكل وعيوب من نوع آخر عرقلت نجاحها.

الفصل الثاني:

نظام الدفع الالكتروني في الجزائر

مقدمة الفصل

تميزت وسائل الدفع المستعملة في النظام المصرفي الجزائري بأنها تقليدية في أغلبها، وهي لا تتناسب مع الواقع العالمي الجديد، إلا أن حرص الجزائر على مواكبة الأحداث والتطورات التكنولوجية في العمل المصرفي خاصة في مجال الصناعة المصرفية وسعيها نحو استخدام نظام دفع الكتروني، شرعت الجزائر في تقديم وتبني بعض وسائل الدفع الحديثة حتى لا تبقى في منأى عن المستجدات رغم أن العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال.

لذلك سلطنا الضوء في هذا الفصل على القطاع المصرفي الجزائري، وعلى الجهود التي تبذلها الجزائر من اجل استخدام نظام متطور الكتروني وكذا المعوقات التي قد تعرقل هذه العملية. بالإضافة إلى انعكاسات استخدام هذا النظام على الاقتصاد الجزائري وبصفة خاصة على المصارف الجزائرية.

المبحث الأول: جهود تحديث نظام الدفع الالكتروني ومعوقات تحديثه في المصارف الجزائرية

يحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، وذلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية و الخارجية كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة المستويات و الشفافية، إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا، مما يزيد من ثقة المستثمرين.

المطلب الأول: نظرة عامة على الجهاز المصرفي الجزائري

عملت الجزائر بعد الاستقلال على تكوين نظام مصرفي مستقلا وخاصا، وتشكل في البداية من مؤسسات تابعة للاقتصاد الفرنسي مبنية على القواعد التي تحكم السوق البنكية الفرنسية، واستمر الوضع حتى منتصف الستينات أين بدأت مرحلة التأميمات، ثم تلتها في السبعينات والثمانينات مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتي عكست التوجهات السياسية والاقتصادية آنذاك و مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في التسعينات وصولا إلى الوقت الراهن.

الفرع الأول: النظام المصرفي قبل 10/90

منذ نشأة النظام المصرفي على أنقاض بنوك فرنسية تم تأميمها سنة 1966 مر بعدة إصلاحات، أهمها إصلاح سنة 1971 الذي جاء مواكباً لسياسة المخططات الاقتصادية، ثم إصلاح سنة 1986 عقب الأزمة المالية العالمية التي أفرزها انهيار أسعار النفط، ثم إصلاحات 1988 التي طبقت ما يسمى باستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، إلا أن أهم هذه الإصلاحات جاءت بعد صدور قانون النقد والائتمان لسنة 1990.

أولا: البنك المركزي الجزائري

تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 1 جانفي 1963 وفقا للقانون رقم 62 –149 المصادق عليه من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي[1].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 1962.

يعرف رجال الاقتصاد البنك المركزي بأنه: "النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد، وانه أيضا من ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي".[1]

وقد ورث فعاليات بنك الجزائر المؤسسة المصرفية التي أنشئت إبان الاستعمار الفرنسي سنة 1851، برأسمال قدره 3 ملايين فرنك فرنسي، مقسمة على 6 ألاف سهم. وهو يمثل قمة الجهاز المصرفي باعتباره المنبع الأول للإقراض، ويمثل الإصدار الوحيد على المستوى الوطني.[2]

كما تجدر الإشارة إلى أنّ بنك الجزائر يتم تسييره من طرف المحافظ وكذا مجلس النقد والقرض، ويقوم البنك بتحديد جميع المعايير التي يجب على جميع البنوك احترامها دائما.[3]

ثانيا: البنوك التجارية

بموجب المادة 114 يعرف قانون النقد والقرض البنوك التجارية على أنها: (أشخاصا معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110-113 ...) والتي تتمثل في:

-جمع الودائع من الجمهور.

-منح القروض.

- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.[4]

---

[1] ليندة بلحارث، **نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2009/2008، ص19.

[2] رحال عادل، **نفس المرجع السابق**، ص62.

[3] أحمد قارون، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1 ، 2013/2012، ص90.

[4] المادة 114 من قانون النقد والقرض رقم (10-90) المؤرخ في 1990/04/14 ،الجريدة الرسمية، العدد 16 ،الصادرة بتاريخ 1990/04/18.

1. **بنك الوطني الجزائري (BNA)** أنشئ البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تأسست في الجزائر المستقلة، حيث انه حل محل البنوك الأجنبية التالية: القرض العقاري للجزائر وتونس 1966، القرض الصناعي التجاري، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، بنك باريس والبلاد المنخفضة، مكتب الخصم بمعسكر.[1]
2. **بنك الجزائر الخارجي (BEA):** تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 67-204 الصادر بتاريخ 1 أكتوبر 1967 وأسندت له مجموعة من المهام، كمنح الضمانات للمستوردين والمصدرين، تنفيذ عمليات التجارة الخارجية، منح قروض قصيرة الأجل لقطاع الصناعة، كما تمتد النشاطات الاقراضية لهذا البنك إلى قطاعات أخرى.[2]
3. **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(CNEP):** حيث يتكفل بتعبئة مدخرات الأفراد أنشأ بتاريخ 10 أوت 1964 بموجب الأمر رقم 277 في مقابل تمويل مشاريع السكن، إلى أن تم تحويله إلى مصرف إسكان، وهو يستهدف بالأساس جمع المدخرات الصغيرة للأفراد[3].
4. **الصندوق الجزائري للتنمية CAD:** انشأ الصندوق الجزائري بموجب القانون رقم 63-165 بتاريخ 07 ماي 1963، وقد تحولت تسميته إلى البنك الجزائري للتنمية BAD مع صلاحيات أكثر دقة في مجال التمويل الطويل الأجل.[4]

---

[1] باكور حنان، **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة، 2014/2013، ص5.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2004، ص190.

[3] بعلي حسني مبارك، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص 62.

[4] بورمة هشام، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة، 2009/2008، ص8.

5. **القرض الشعبي الجزائري CPA** أنشئ بموجب الأمر. 67-75 المؤرخ في 1967/05/14، برأسمال قدره 15 مليون دينار جزائري. لقد أصبح القرض الشعبي الجزائري كغيره من البنوك يتدخل في منح الائتمان القصير و المتوسط والطويل الأجل.[1]
6. **بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR** والذي أنشئ في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم 82-106 المؤرخ في 13مارس 1982، وقد اضطلع هذا البنك بالوظائف التالية:

-تمويل الهياكل والأنشطة ذات الصلة بالإنتاج الفلاحي.

- تمويل الهياكل والأنشطة الصناعية والفلاحية.

- تمويل الهياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الريفية

-بالإضافة إلى قيامه بجميع العمليات المصرفية التقليدية.

7. **بنك التنمية المحلية BDL** والذي أنشئ بموجب المرسوم 85 -85 المؤرخ في 30 أفريل 1985، وقد اضطلع هذا البنك بالإضافة إلى القيام بجميع العمليات المصرفية التقليدية بمهمتي تمويل عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية، وتمويل عمليات الرهن[2].

الفرع الثاني: النظام المصرفي بعد 10/90

حاولت السلطات الجزائرية من خلال قانون النقد والقرض تفادي القصور الذي وقع في الإصلاحات السابقة، وتماشياً مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق الحر، وأهم ما تضمنه هذا القانون تعزيز أكبر لاستقلالية البنك المركزي والذي أصبح يسمى "بنك الجزائر"، وتعديل مهام البنوك لزيادة فعاليتها في النشاط الاقتصادي بعد منحها الشمولية قي العمل المصرفي، وكذا فتح الاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص والأجنبي. عرف النظام المصرفي الجزائري بعد عدة سنوات من صدور قانون النقد والائتمان 90 -10 والعمل به، تعديلات نتيجة التغيرات التي مست المحيط الاقتصادي الجزائري أهمها:

---

[1] بعلي حسني مبارك، **نفس المرجع السابق**، ص 63.

[2] زقرير عادل، **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة -دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2009/2008، ص 129.

- **الأمر رقم 01-01:** أول تعديل لقانون النقد والائتمان 90 -10 كان الأمر رقم 01 -01 الصادر في 27 فيفري 2001، حيث تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر، دون المساس بمضمون القانون، إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.
- **الأمر رقم 03-11:** لقد تسببت الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري في ضعف الجهاز المصرفي الجزائري وضرب مصداقيته، مما دفع بالسلطات النقدية والمالية إلى إصدار الأمر 03 -11 في 26 أوت 2003، حيث جاء هذا الأمر مدعماً لأهم أفكار ومبادئ قانون 90 -10 ولكنه يلغيه ويحل محله، ومتشدداً أكثر مع المسؤولين عن تسيير البنوك بتوضيح المخالفات في إدارتها، والنص على العقوبات المقابلة لها.
- **الأمر رقم 10-04** جاء الأمر 10 -04 المؤرخ في 26 أوت 2010 بهدف تعديل وتتميم الأمر رقم 03 -11 المتعلق بالنقد والائتمان، وتتمثل أهم النقاط التي تطرق إليها فيما يلي:

-اشتراط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة بما لا يقل عن 51 % من رأس المال، بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري.

-تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال.[1]

الفرع الثالث: النظام المصرفي الحالي

تكون هذا الجهاز في نهاية سنة 2016 من:

06 بنوك تجارية عمومية، 01 مؤسسة تأمين معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية، وهي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

01 بنك مختلط برأسمال وطني عمومي ورأس مال أجنبي وهو بنك البركة الجزائري.

13 بنك أجنبيا، 09 مؤسسات مالية منها 08 مؤسسات عمومية و صندوق الاستثمار الوطني مؤسسة خاصة، وأخيرا 05 مكاتب تمثيل لمؤسسات مالية مصرفية .والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] سليمان ناصر، وادم حديدي، **تأثير النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة،أي دور لبنك الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية-عدد 02 ،جوان 2015، الجزائر، ص ص 14-15.

الشكل رقم 05: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري سنة 2016

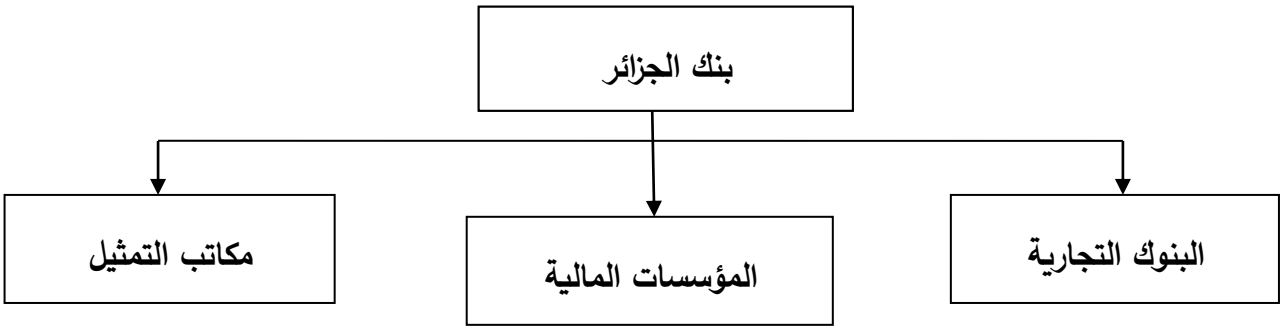

- **البنوك العمومية :**
البنك الوطني الجزائري
القرض الشعبي الجزائري
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
البنك الخارجي الجزائري
بنك الفلاحة والتنمية الريفية
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
البنوك المختلطة) بنك البركة الجزائري
البنوك الخاصة الأجنبية سيتي بنك – الجزائر
المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر
ناتكسيس بنك– الجزائر
سوسييتي جنرال بنك– الجزائر
البنك العربي– الجزائر
البنك الوطني الباريسي– الجزائر
ترست بنك– الجزائر
بنك الإسكان للتجارة والتمويل، الجزائر
بنك الخليج – الجزائر
فرانس بنك– الجزائر

-**المؤسسات العمومية**:
CETELEM ALGERIE
الشركة العربية للتأجير(تأجير للشركات) ALC
شركة الاستثمار المالي، من المشاركة والاستثمار SPA
شركة إعادة تمويل الرهن العقاريSRH
الجزائر إيجار EDI
المغرب العربي للتأجير–الجزائر– MLA
الشركة الوطنية للإجارة SNL
تأجير الجزائر ijar
صندوق التبادلية الوطنية الزراعية CNMA
-**المؤسسات الخاصة**:
صندوق الاستثمار الوطني

البنك العربي البريطاني التجاري.
اتحاد البنوك العربية والفرنسية.
القرض الصناعي والتجاري.
BANCO SABADELL
MONTE DEI PASCHI DI SIENA

H.S.B.C. الجزائر

مصرف السلام– الجزائر

شركة القرض الفلاحي وبنك الاستثمار الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Banque d'Algérie, banque et établissement Financières, a partir de site d'internent:

http://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm , consulté le 17/12/2016, à 13 :20

المطلب الثاني: مشاريع تحديث نظام الدفع في الجزائر

خلال الفترة الأخيرة كثر الحديث عن عصرنة المصارف، وفي هذا الإطار تم اقتراح العديد من الأفكار والمشاريع التي من شانها تطوير نظام الدفع، غير أن ما ينتظر منها أكثر بكثير مما تحقق فعلا.

بدأ التفكير في إنشاء النقد الآلي في الجزائر منذ عام 1975، تلته مجموعة من المحاولات لكنها بقيت في مراحلها التجريبية ولم تتجاوزها، ما عدا بعض المشاريع التي رأت الضوء نذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية

نتجت هذه الشركة عن اتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسية DIAGRAM EDI الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثلاث مؤسسات جزائرية هي: MAGACT MULTIMEDIA و SOFT ANGINERING ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST، لتنشأ شركة مختلطة سميت الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية، والهدف من إقامة هذه المؤسسة هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر، وهو حل يهم طبعا كل المصارف الجزائرية، وموقعها على الانترنيت www.aebs.dz.[1]

تقدم هذه الشركة خدماتها المتعلقة بالمصارف عن بعد، وتسيير وأمن تبادل البيانات المالية لجميع البنوك و المؤسسات المالية باختلاف أصناف زبائنها (مؤسسات كبرى، مجموعات شركات، تجار، مهنيين، خواص..).

[1] بودي عبد القادر، بودي عبد الصمد، **تكنولوجيا الانترنيت كأداة لتمييز الخدمات المصرفية –مع الإشارة لحالة البنوك الجزائرية–**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 27/26 افريل2011، ص 17.

أنشئت هذه الشركة في جانفي 2004، في البداية ركزت على عمليات تطوير وتدعيم موجهة جهودها بصفة رئيسية نحو عصرنة الخدمات البنكية و أنظمة الدفع الإلكترونية .[1]

ان هذه الشركة أنشئت من أجل هدف أساسي هو تلبية حاجات المؤسسات المالية، باقتراح برمجيات تقدم خدمات عن طريق برمجيات متعددة (DES PROGICIELS) و ذلك من خلال:

-اقتراح حلول المصارف عن بعد من جهة.

-تبسيط و تأمين المبادلات الإلكترونية متعددة الأقسام من جهة أخرى.

و تضمن تزويد زبائنها بكل تطور تكنولوجي و وظيفي يعرفه القطاع، و تقديم خدماتها يكون بصفة مستمرة طوال مدة الاستفادة منها.[2]

الفرع الثاني: مشروع شركة Satim

إن شركة ساتيم" التي أنشأت في 25مارس1995، هي شركة مساهمة رأسمالها مشترك ما بين المصارف العمومية التجارية الجزائرية، ويساهم في رأسمالها كل من: (بنك البركة الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، الصندوق الوطني الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري)، و يبلغ رأسمالها 267 مليون دينار[3].

المهام الرئيسية لـ Satim هي:

-العمل في مجال تطوير واستخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

-تطور وتدير منصة تقنية وتنظيمية تضمن التوافق الكامل بين جميع أصحاب المصلحة في شبكة الدفع الإلكتروني في الجزائر.

-وتشارك في وضع قواعد بين البنوك لإدارة المنتجات الدفع الإلكتروني بين البنوك، من خلال كونها قوة الاقتراح.

---

[1] د. ايت زيان كمال د.حورية ايت زيان، **الصيرفة الالكترونية في الجزائر**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي-خميس مليانة- الجزائر، 27/26 افريل 2011، ص 15.

[2] شيروف فضيلة، **نفس المرجع السابق**، ص 154.

[3] بركان أمينة، **الصيرفة الكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي – حالة الجزائر**- ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014/2013، ص 475.

-مرافقة البنك في إنشاء وتطوير المنتجات والخدمات المصرفية الإلكترونية.

-تخصيص الشيكات وبطاقات الدفع والسحب النقدي.

-تنفيذ كافة الإجراءات التي تحكم تشغيل نظام الدفع الإلكتروني في مختلف مكوناته[1]

المطلب الثالث: تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر

تعد الجزائر ضمن البلدان التي أحرزت تقدما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث يشير التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية لعام 2013 أن الجزائر من ضمن البلدان العربية السبعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وفي سياق التحديث والعصرنة أستوجب الأمر العمل على تجهيز بنية تحتية، وركزت الجزائر في ذلك على القطاع المصرفي، فهو الأكثر استفادة من تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث أن شبكة الانترنيت وانتشار شبكة الهاتف النقال في الجزائر عمل على تعزيز بنية تحتية للبنوك، كما تدعم ذلك باستحداث منظومة تشريعية في هذا المجال، وما زاد من هذا الاتجاه هو إستراتيجية الحكومة الالكترونية في الجزائر، فمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر تشير إلى تحسن في البنية التحتية للمؤسسات المالية والمصرفية[2].

بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية وتعميم الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هناك إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 التي تهدف إلى تطوير المهارات البشرية من خلال تنفيذ برنامج التعليم العالي والمهني. لتحقيق هدفين محددين هما:

- تعزيز تدريب المهندسين والفنيين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تعميم تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع الفئات الاجتماعية.[3]

[1]/http://www.satim-dz.com , Consulté le 19/11/2016, à 22:10

[2] حمو محمد، زيدان محمد،**إدارة التكنولوجيا المصرفية من أجل تحسين تنافسية البنوك، مع الإشارة إلى البنوك الجزائرية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 16 – جوان 2016 . ص 93.

[3] Rachid JANKARI, **Les technologies de l'information au Maroc, en Algérie et en Tunisie**, Institute prospective économique du monde méditerranéen, étude et analyses, octobre 2014, p 17

الفرع الأول: شبكة الانترنيت في الجزائر

وبالتعاون مع جمعية العلماء الجزائريين عنUNIX دخلت الجزائر مجال الانترنت سنة 1991، عن طريق الجمعية الجزائرية للمستعملين لـ (هيئة جامعية عمومية أصبح الممون الوحيدCERIST طريق الربط مع إيطاليا في 1993 مركز البحث و المعلومات العلمية) للحصول على خدمات الانترنت، ثم في سنة 1998 قرر المسؤولون فتح المجال للمتعاملين الخواص.[1]وفي سنة 1999 جاء تجسيد الانترنيت كحقيقة وفي الواقع وفتح المجال للمنافسة، ثم في بداية شهر جوان 2000 وفي اجتماع لمجلس الوزراء كان الموضوع حول خدمات متحركة للاتصالات والانترنيت من بين الموضوعات الأكثر أهمية في الجلسة. وأصبح قطاع الاتصالات يعيش تغيرات جذرية ولكن بطيئة كثيرا بالمقارنة مع تطورات الانترنيت في العالم.[2]

كانت أول تجربة للجزائر في هذا المجال هي إنشاء البنك الجزائري للخدمات الالكترونية AEBS، حيث قامت بإنشائه شركة جزائرية سنة 2004، ونجد موقعه على شبكة الانترنيت من خلال العنوان التالي: http:/www.aebs-tech.com// ، يهدف هذا الموقع إلى تحقيق الصيرفة عن بعد وتامين تباين البيانات المالية الالكترونية، كما انه يعوض خدماته على جميع المصارف والمؤسسات المالية، كما يقدم خدمات الصيرفة عبر الانترنيت لعدد من المصارف الجزائرية هي كما يلي:

BNA; CPA; BADR; BEA; PARISBAS. كما يعرض خدمة التبادل الالكتروني للبيانات، وكانت أول تجربة له مع هذه المصارف سنة 2005، بحيث عملت من خلال مواقعها على عرض عدد من الخدمات، كخدمة تسيير حسابات العملاء 24/ 24 سا و7/7 أيام، تحميل الكشوف، طلب دفتر الشيكات، تلقي رسائل شخصية من البنك، إرسال وثائق مرتبطة بالاقتطاعات والتحويلات وكذا مختلف الأوامر المتصلة بها بكل مكان، الاطلاع على التغيرات التي تحدث في سعر الصرف.

---

[1] عبد الغني ربوح، نور الدين غردة، **تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق**، المؤتمر الدولي العلمي حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، 11-12 مارس2008، ص 10.

[2] معطى سيد احمد، **واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال على أنشطة البنوك الجزائرية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، تخصص حوكمة الشركات ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص74.

لكن ما يلاحظ على هذه الخدمة أنها لازالت في بداياتها، إذ يتم من خلال الموقع عرض خدمات معلوماتية فقط ولم تنتقل إلى خدمة التحويل والدفع.[1]

وجهود الجزائر متواصلة في مجال تطوير الصيرفة الالكترونية والنقد الالكتروني، وسنشير هنا إلى حالتين:

الحالة الأولى: تتمثل في العقد المبرم في افريل 2003 من اجل تعميم النقد الالكتروني في البنوك الجزائرية، كذلك ما بين شركة ساتيم .SATIM والشركة الفرنسية Ingenico Data Systems، وكان من المقرر أن نرى نتائج هذا المشروع في نوفمبر من نفس السنة، وذلك بإصدار أول بطاقة دفع مصرفية، وأول بطاقة دولية في الثلاثي الأول من سنة 2004.

أما **الحالة الثانية:** شركة مختلطة سميت بـ "الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية(Service) Banking-E Algeria : AEBS، وهدفها هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر.[2]

وابتداء من 2013 تم إطلاق خدمة الدفع عن طريق الانترنت والهاتف النقال بالنسبة لعدد من الخدمات على غرار تسديد فواتير الهاتف والكهرباء والماء، فتعد المرحلة الثانية في مخطط عصرنة المنظومة المصرفية بعد إطلاق خدمة السحب عن طريق بطاقات الدفع الإلكترونية، بالإضافة إلى اقتراح خدمة اقتناء التذاكر الخاصة بالرحلات الجوية والبحرية عن طريق الانترنت[3].

وبالتالي نلاحظ أن الجزائر قد بذلت ولا زالت تبذل جهودا لتطوير وتعميم فكرة الانترنت لدى الأفراد و المؤسسات و الهيئات، ورغم ذلك إلا أن استعمال الانترنت في البنوك الجزائرية بقي محدودا، فنجد أن لكل بنك موقعا خاصا به و لكن معلوماته تدور عموما حول: الهيكل التنظيمي، الاتصال، بعض المعلومات و الإحصاءات المحدودة و القديمة أيضا[4].

---

[1] ميهوب سماح، **اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية-حالة نشاط البنك عن بعد**-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2014/2013، ص 118.

[2] رحال عادل، **نفس المرجع السابق**، ص 142.

[3] بن سماعين حياة، و بلعايش ميادة، **نفس المرجع السابق**، ص75.

[4] بن سماعين حياة، بلعايش ميادة، **نفس المرجع السابق**، ص79.

والجدول التالي يوضح تطور استخدامات شبكة الانترنيت في الجزائر بالنسبة لعدد السكان من سنة 2000 إلى سنة 2016.

الجدول رقم 02: استخدامات شبكة الانترنيت في الجزائر2000-2016

السنة	الاستعمال	عدد السكان	النسبة %
2000	50,000	31,795,500	0.2 %
2005	1,920,000	33,033,546	5.8 %
2007	2,460,000	33,506,567	7.3 %
2008	3,500,000	33,769,669	10.4 %
2009	4,100,000	34,178,188	12.0 %
2010	4,700,000	34,586,184	13.6 %
2012	5,230,000	37,367,226	14.0 %
2013	6,404,264	38,813,722	16.5 %
2014	6,669,927	38,813,722	17.2 %
2015	11,000,000	39,542,166	27.8 %
2016	15,000,000	40,263,711	37.3 %

المصدر: Internet world stats, usage and population statistics, rapport 2016. Le site :http://www.internetworldstats.com/af/dz.htm, consulté le 18/12/2016, à 22 :04

قراءة للجدول:

نلاحظ أن كل زيادة في عدد السكان تقابلها زيادة بنسبة اكبر في استعمال شبكة الانترنيت خاصة في السنتين الأخيرتين 2016/2015، حيث انتقل من 17.2 % في 2014 إلى 27.8 % سنة 2015 ثم 37.3 % في السنة الموالية أي أن الزيادة فاقت 10%.

الفرع الثاني: الهاتف

حيث سجلت وفق إحصائيات تقرير "تكنولوجيا الإعلام والاتصال أفاق 2013"، الذي سطر أفاق السوق الجزائرية للسنوات الأربع القادمة أن عدد المشتركين في شبكة الهاتف قد قفز من 1.84 مليون مشترك سنة 2000، إلى 31.66 مليون في نهاية مارس 2008، بما في ذلك شبكة الهاتف الثابت، حيث يبلغ عدد المشتركين في هذا الأخير 03 ملايين مشترك في نفس الفترة السالفة الذكر، بعدما كانت 1.7 مليون مشترك سنة 1999.

أما مشتركي الهاتف النقال فقد عرف هو الآخر تطورا معتبرا، [1]حيث عرضت أول خدمات البنوك الخلوية عبر الرسائل القصيرة SMS، ودعم النت استخدام البنوك الخلوية في عام 1999، حيث هي خدمة يقدمها البنك لعملائه كجزء من الخدمات الالكترونية، تمكنهم من إجراء العديد من العمليات المصرفية، مثل الاستعلام عن الأرصدة أو طلب دفتر الشيكات...[2]

[1] منية خليفة، **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لتأهيل و عصرنة البنوك الجزائرية**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 27/26 افريل2011، ص 9.

[2] يوسفات علي، بوزيان الرحماني هاجر، **دور الهاتف الخلوي في تطوير وتحسين نظم الدفع في الجزائر**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 27/26 افريل2011، ص 2.

الشكل رقم 06: تطور عدد المشتركين في شبكات الهاتف الثابت و المحمول 2001-2015

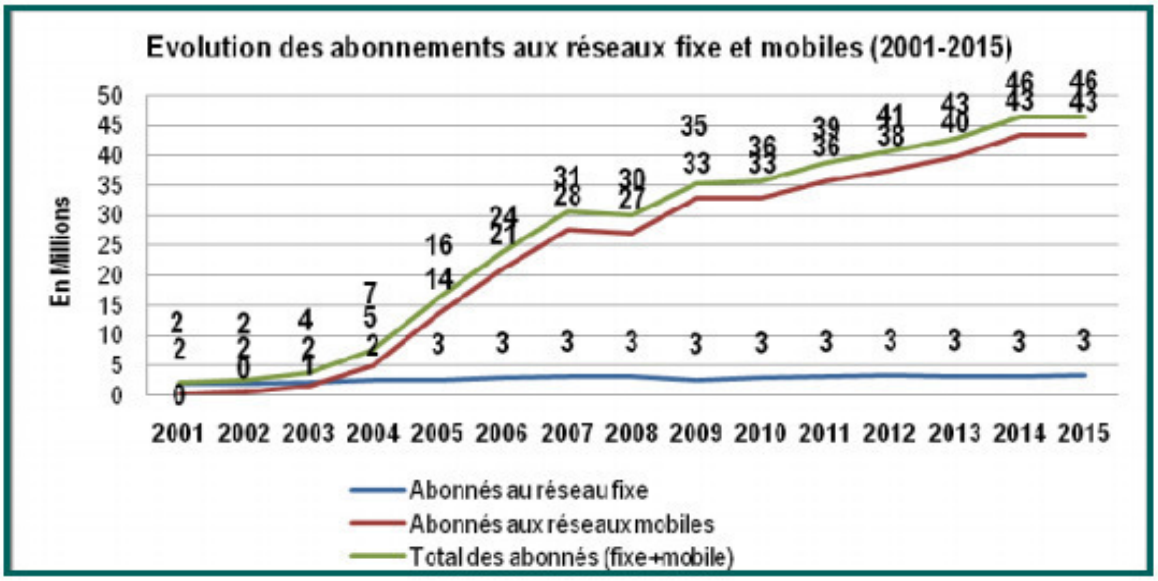

المصدر: ARPT Autorité de Régations de la poste et des télécommunications –Rapport Annuel 2015, p 34

نلاحظ من خلال الشكل أن عدد المشتركين في شبكات الهاتف الثابت تنمو بمعدلات طفيفة على مر السنوات، على عكس المشتركين في شبكات الهاتف النقال الذي بدء يتزايد في 2004، حيث كان حوالي 2 مليون إلى أن وصل إلى 33 مليون سنة 2010، وبقي في تطور حتى سنة 2015 التي تعدى فيها 43 مليون مشترك.

لقد شهدت سوق الاتصالات في الجزائر على امتداد 9 سنوات الأخيرة، وهو عمر انفتاح السوق على الاستثمارات الخاصة، تطورا ملحوظا سواء في حجم الاستثمارات أو التوظيف، أما فيما يخص الهاتف في الخدمات المصرفية فهو يشهد ضعفا كبيرا لدى المصارف الجزائرية، سواء كانت عبر الهاتف الثابت أو المحمول، ورغم ما شهده هذا الأخير من تطور كبير بعد فتح السوق الجزائرية في السنوات القليلة الماضية، وعلى المصارف الاستفادة من عدد مشتركي خدمة الهاتف في تقديم خدماتها لجلب اكبر عدد ممكن من الزبائن.[1]

[1] بلعايش ميادة، **نفس المرجع السابق**، ص 196.

الفرع الثالث: الصرافات الآلية

تمتلك البنوك الجزائرية برامج وأنظمة معلومات تعمل على تسهيل المعاملات المصرفية، عن طريق قنوات التوزيع الالكترونية المختلفة، فالموزعات الالكترونية تمنح للعملاء المرونة والسهولة لإتمام المعاملات المصرفية في راحة وبيسر، حيث تتوافر الخدمة المصرفية في هذه الموزعات على مدار 24سا/24 سا، وهذا من شأنها أن يزيد من الحصة السوقية ويوسع شريحة العملاء للبنوك الجزائرية مما يدعم قدرتها التنافسية.[1]

أولا: الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB أو الشبابيك الآلية للبنوكGAB

من أهم الشروط الواجب توفرها لإنجاح أي نظام للنقد الآلي هي وجود عدد كاف من الموزعات الآلية للأوراق النقدية، وتوزعها على نطاق واسع يساعد على استعمال البطاقة البنكية في أي مكان أو زمان، حيث أن الهدف الأساسي من إنشاء هذه الموزعات أو الشبابيك الآلية هو تمكين حامل البطاقة من سحب النقود في أي وقت شاء، سواء في النهار أو الليل، وكذا أيام العطل، ولتحقيق ذلك يجب إبقاء هذه الآلات عملية، والقيام بصيانتها بسرعة نظرا للفوائد التي تعود بها لكلا الأطراف الداخلة في العملية، سواء حامل البطاقة أو بنكه أو البنك صاحب الموزع أو SATIM[2] .

وللحصول على الخدمات التي يقدمها كل من GAB/DAB يلزم من العميل أن يكون حامل لبطاقة سحب مصدرة من طرف البنك أو أحد الأعضاء المشاركين في الشبكة ما بين البنوك. ويمكن أن نميز بحسب موقع DAB و GAB نوعين:

1. GAB/DABالداخلي: بمعنى أنه يوجد في مقر البنك سواء كان داخله أو خارجه.
2. DAB/GAB الخارجي: هو كل DAB وGAB موجود عند مؤسسات أخرى غير تابعة للبنك كالمصارف، المؤسسات التجارية المختلفة، المحلات الكبرى، المحطات، وكالات السفر وغيرها من الأماكن العامة.[3]

[1] حمو محمد، زيدان محمد، **نفس المرجع السابق** ، ص 93.

[2] بورزق ابراهيم، **نفس المرجع السابق** ، ص130

[3] ميهوب سماح، **الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، نفس المرجع السابق**، ص 73

الجدول رقم 03: توزيع الموزعات الآلية على البنوك حتى بداية 2008

	عدد الموزعات المستخدمة	نسبة الموزعات المستخدمة	عدد الموزعات في طور التركيب
ALP(CCP)	472	85.48	00
BEA	55	43.73	28
BNA	52	51.06	00
CPA	77	86.49	50
BADR	47	14.29	00
CNEP	100	66.67	30
BDL	55	93.33	25
SAG	32	96.43	00
BARAKA	02	100	00
BNP	29	98.86	00
AGB	11	100	09
NATEXIS	09	100	00
المجموع	933	78.03	142

المصدر: بلعايش ميادة، **اثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر–فرنسا**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر–بسكرة، 2014–2015، ص 199.

قراءة للجدول:

نلاحظ أن هناك عدد مهم من الموزعات التي يكتسبها كل بنك، إلا أن هناك اختلال في توزيع هذه الموزعات على المناطق الإستراتيجية أين يتم الاستعمال الواسع للبطاقة. حيث أن كل البنوك تقوم بتركيب الموزعات على مستوى وكالاتها فقط، لكن هناك تغير في الإستراتيجية لدى بعض البنوك التي قامت بتركيب

موزعات على مستوى المناطق التي تحفز على استعمال البطاقات، وهذا ما نراه عند بنك سوسيتي جينيرال الجزائر SGA، حيث قام هذا الأخير بتركيب موزعات على مستوى مركب الحديد والصلب بالحجار وكذا لدى مؤسسة العجلات MICHELIN، وبالتالي تجنيب العمال التوجه إلى البنوك لتقاضي رواتبهم أو سحب النقود من جهة، ومن جهة أخرى كسب العمال كزبائن للبنك من خلال تزويدهم ببطاقة CIB.

ثانيا: نهائيات الدفع الالكتروني:

يتم تركيبها واستعمالها لدى التجار، وهي موافقة للمعايير الدولية للأمان الخاصة، وتقبل البطاقات البنكية للسحب والدفع التي يمكن بالنقد الآلي من خلالها تسديد قيم المشتريات لدى التجار القابلين للتعامل بالبطاقات البنكية.[1] وقد فاق عدد نهائيات الدفع الالكترونية في عمليات التجارة المختلفة 2946 في نهاية 2010، وبلغ حوالي 3045 في 2012[2].

أما عدد الموزعات الآلية للنقود DAB في البنوك الجزائرية، فحتى نهاية سنة 2010 بلغت عدد الأجهزة المركبة أكثر من 1300 جهاز، و 3000 جهاز(شباك) دفع الكتروني TPE لدى جميع البنوك بما فيها بريد الجزائر، تشتغل طوال أيام الأسبوع بمعدل 20 ألف عملية في اليوم، منهم أكثر من 800 تاجر باتصال بالشبكة، أما فيما يخص كفاءة أداء هذه الأجهزة في تمكين حاملي البطاقات من السحب في أي وقت، وتجنب الانتظار أمام الشبابيك، فالملاحظة الميدانية تؤكد أن معظم هذه الأجهزة لا تشتغل كما ينبغي ولا تؤدي دورها بكفاءة.[3]

وتعمل البنوك الجزائرية حاليا على تدارك الفجوة التكنولوجية بهدف تحديث وعصرنة نظم الدفع كما أشار إلى ذلك رئيس البعثة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر السيد Pierre Morlivin: "انه بالرغم من وجود نوع من

[1] بورزق إبراهيم، **نفس المرجع السابق**، ص148.

[2]LAZREG Mohamed, **Développement de la Monétique en Algérie Réalité et Perspectives,** Thèse Présentée pour l'obtention d'un diplôme de doctorat en sciences Option : Gestion, UNIVERSITE ABOU BAKR BELKAID TLEMCEN Faculté des Sciences Economiques, de Sciences de Gestion et Commerciales, 2014/2015, p67

[3] بعلي حسني مبارك ،**نفس المرجع السابق**، ص110.

السبات إلا أننا نلاحظ نوعا من التحديث وأكد بان جميع البنوك العمومية الجزائرية قد أعلنت عن مناقصات من اجل الحصول على معدات وتجهيزات الكترونية".[1]

المطلب الرابع: معوقات تطبيق نظام الدفع الالكتروني في المصارف الجزائرية

تبذل الجزائر مجهودات معتبرة في المجال، رغم هذا فان نتائج البرامج المسطرة والمحددة لم تلتمس على ارض الواقع فمشروع الجزائر الالكترونية 2013 حسب ما هو مخطط فيه فان المصارف الجزائرية ستصبح تعتمد الخدمات الالكترونية بشكل واسع في 2011، ولكن نحن على مشارف 2017 إلا انه يبدو عدم احترام الجدول المخطط، وهناك تأخر في تنفيذ هذا المشروع، والمشكل الأساسي لا يرجع فقط إلى البنية التحتية لان البنية التحتية للانطلاق متوفرة –كما سبق ورأينا–، ولكن يرجع لنقص الموجودات في توجيه المصارف لتبني سياسة تسويقية فعالة لتطوير خدمة الدفع بالبطاقات المصرفية، حيث نلاحظ جمود حاد من طرف المصارف في هذا المجال.

وكذلك مجموعة من العراقيل الأخرى نذكر منها:

أولا: التحديات القانونية في حقل البنوك الالكترونية :

1. –تحديات التعاقدات المصرفية الالكترونية ومشكلات الإثبات.
2. أمن المعاملات والمعلومات المصرفية الالكترونية.
3. تحديات وسائل الدفع.
4. تحديات الأعمال المرتبطة والمعايير الإشرافية .
5. التحديات الضريبية[2].

ثانيا: الأمية في شكلها التقليدي (أي الجهل بالقراءة والكتابة): فالجزائر تعتبر من الدول التي تضم نسبة أمية مرتفعة نوعا ما، وبالتالي كيف لهؤلاء أن يفهموا معنى أن تمارس التجارة عبر الانترنيت و بوسائل الكترونية.

[1] قادة عبد القادر، **نفس المرجع السابق**، ص 149.

[2] جمال حود مويسة، **الاقتصاد الرقمي ومتطلبات استجابة البنوك الى التحديات الجديدة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 10، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة التكوين المتواصل غرداية، 2010، ص86.

ثالثا: الأمية المعلوماتية (أي الجهل بأساليب التعامل مع أجهزة الحاسب الآلي ومختلف البرمجيات): حيث نجد أن فئة كبيرة من المتعلمين لم يسبق لهم أن جلسوا أمام الحاسوب وتعاملوا معه.[1]

رابعا: غياب الثقافة المصرفية في المجتمع الجزائري: حيث نجد أن هناك نسبة قليلة جدا تتعامل مع البنك، وحتى هذه الأخيرة فنسبة كبيرة منها تفضل التعامل نقدا بدلا من التعامل بأدوات الدفع الحديثة.

خامسا: ضعف مهارات وقدرات الموظفين في البنوك في مجال تسويق البطاقات البنكية والتعريف بها بالنسبة للمتعاملين.[2]

سادسا: انعدام الثقة للزبائن اتجاه النظام الحديث للإعلام الآلي والاتصال.

سابعا: قلة الموارد المالية لاقتناء التجهيزات، وكذا لاستعمال مستخدمين وإطارات متخصصة في هذا الميدان.

ثامنا: عدم الوعي الكافي للجزائريين بمنافع النظام البنكي الالكتروني.[3]

تاسعا: ارتفاع تكلفة إنشاء وصيانة الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية.[4]

هذا بالإضافة إلى المشاكل التي تواجهها الخدمات المصرفية الالكترونية في أي دولة كانت وهي:

-السرقة والضياع.

-الاستعمال الاحتيالي.

-العمليات التعسفية.

-إشكالية الإثبات.[5]

---

[1] محمد قريشي وعادل بومجان، **سبل ومتطلبات اعتماد وتطوير التجارة الالكترونية في الجزائر**، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، دون ذكر تاريخ النشر، ص 283.

[2] ميهوب سماح، **اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية-حالة نشاط البنك عن بعد، نفس المرجع السابق**، ص 122.

[3] فاطمة بلحاج، **العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011/2010، ص107.

[4] معطى الله خير الدين، بوقمقوم محمد، **المعلوماتية والجهاز البنكي حتمية تطوير الخدمات المصرفية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، الآفاق والتحولات، جامعة 08 ماي 1945، قالمة – الجزائر، 05- 06 نوفمبر 2001، ص 2.

[5] بلعايش ميادة، **نفس المرجع السابق**، ص229.

المبحث الثاني: تحديد انعكاسات نظام الدفع الالكتروني على المصارف الجزائرية

إن تبني نظام الدفع الالكتروني في المصارف الجزائرية سوف يتولد عنه مجموعة من الخدمات والوسائل و الأنظمة الالكترونية الجديدة، التي بدورها ستؤدي إلى مجموعة من الانعكاسات على الاقتصاد بصفة عامة، و على النظام المصرفي الجزائري بصفة خاصة. طبعا بالإضافة إلى السلبيات و الأضرار الناجمة عنها.

المطلب الأول: الخدمات المصرفية الالكترونية

تقوم البنوك الجزائرية بمجهودات فعالة تهدف إلى تطوير وتحديث عملياتها، وكذا إضافة منتجات وخدمات جديدة تكون في متناول زبائنها، لذلك فقد أصبحت تقدم مجموعة من الخدمات الالكترونية عن طريق قنوات الاتصال.

الفرع الأول: الخدمات التي تقدمها المصارف الجزائرية إلكترونيا

إن معظم البنوك الجزائرية لها مواقع على شبكة الانترنت:

فالبنسبة لبنك الجزائر موقعه على الانترنت www.bank-of-algeria.dz تظهر فيه مجموعة من المعطيات و البيانات عن السياسة النقدية و المالية و إحصائيات مختلفة، و إذا ما قارناه بمواقع البنوك المركزية لبعض الدول المتقدمة نجد ان خدماته لا تزال محدودة.

أما بالنسبة للمصارف التجارية فمواقعها تعرض مجموعة من المعلومات عن نفسها ومعظمها يعرف انقطاعات متتالية، ومن أمثلة مواقع تلك البنوك: موقع الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، و لكنها تقدم عمليات محدودة سواء من حيث نظام الخدمة أو نوعيتها[1]، هذه الخدمات متاحة 24/24 ساعة و7/7 أيام، وتتمثل في:

- طلب دفتر الشيكات.
- طلب كشف للعمليات المصرفية.
- سعر الصرف للعملات.

[1] عبد الرزاق سالم، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة-تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح-** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص223.

-التحويل: وهو أمر يعطيه عميل المصرف من أجل اقتطاع قيمة محدودة من حسابه لكي يتم نقلها إلكترونيا ودفعها في حساب المستفيد المسير من طرف مصرف لآخر.

-الاستشارة: هناك مساحة حرة مع جهاز كمبيوتر وطابعة، حيث يمكن للعميل أن يرى تحركات حسابه من خلال إعطاء البنك رمز شخصي له.

-الاطلاع على سير العمليات.

-عرض جميع المعاملات الخاصة بالعميل لمدة 30 يوم.

-سحب الأوراق النقدية بالدينار.

-شحن بطاقات الهاتف النقال.[1]

الجدول رقم 04: أهم الخدمات المصرفية الالكترونية التي تقدمها بعض البنوك الجزائرية

البنك	الخدمات المصرفية الالكترونية التي يقدمها
بنك الجزائر	- موقع البنك http://www.bank-of-algeria.dz/. - المقاصة الالكترونية.
بنك الجزائر الخارجي (BEA)	-المقاصة الإلكترونية. -بطاقة: CIB تمنح لعملاء البنك و الذين لهم متوسط الدخل الشهري لا يتجاوز 39.999 دينار. -بطاقة نفطال (بطاقات الوقود نفطال تسمح لك لدفع ثمن مشترياتك بكل سهولة، مما يضمن لك الحصول على الوقود بطاقة، و هي بطاقة أمنية قصوى). -بطاقة (AMEX أمريكان إكسبريس): محفوظة لعملاء حساب البنك فيمكن من خلالها حيازة عملة قابلة للتحويل مقابل قيمة وهو ما يعادل و ما لا يقل عن 5000 $.

[1] Sites des banques : www.badr-bank.net, / www.cpa-bank.net /, www.bdl.dz / www.bea.dz, www.cnepbanque.dz / www.ag-bank.com / ; Consulté le: 28/02/2017; à : 23:30.

	-Le E banking: خدمات مصرفية متنوعة عن طريق الانترنت. - موقع البنك http://www.bea.dz/ .
البنك الوطني الجزائري(BNA)	-بطاقة CIB . - الصراف الآلي. - موقع البنك http://www.bna.dz/ .
بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR .	-بطاقة CBR: بطاقة وطنية خاصة صالحة فقط بالسحب داخل شبكة الجزائر فيما بين البنوك، و هي تتيح لحاملها جعل السحوبات النقدية من ماكينات الصراف الآلي للبنوك. -بطاقةCIB. - بطاقة BADR توفير. - E- Bankingالصيرفة الإلكترونية عن طريق الإنترنت (تحميل بيان الحساب، الكشف عن الرصيد و التحويلات المالية الخاصة بالمؤسسات). - المقاصة الالكترونية. -موقع البنك: http://www.badr-bank.dz/ . - الصراف الآلي.
بنك التنمية المحلية(BDL).	-بطاقة فيزا الدولية. - بطاقة CIB. -دفتر حساب التوفير المجهز بمسار ممغنط و الذي يسمح المسار ممغنط في دفتر التوفير بالقيام بعمليات السحب والدفع بصفة فورية. -تحويل مبالغ مالية كبيرة عبر نظام ARTS و هو يقوم بتنفيذ التحويلات في فترة لا تتجاوز ثلاثة أيام. بالإضافة إلى تأمين العمليات. - الموزع الآلي للأموال: يحتوي بنك التنمية المحلية على عدد مهم من الموزعات الآلية للأموال و الذي يبلغ 134 جهاز, حسب آخر الإحصائيات التي

	تمت في 2010/09/25 . و قائمة وكالات بنك التمنية المحلية التي بحوزتها موزع آلي للأموال –المونيغرام (التحويل السريع للأموال من الخارج إلى الجزائر): فهي الشركة الرائدة عالميا في خدمة تحويل الأموال الدولية. والبنك يعمل مع شركاء ذو جودة في أكثر من 150000 نقطة بيع بالتجزئة في 170 بلدا وإقليما من أجل توفير وسيلة آمنة وسريعة لإستقبال الأموال في جميع أنحاء العالم. – الصراف الآلي. – خدمات عن طريق الانترنت. – موقع البنك http://www.bdl.dz/
القرض الشعبي الجزائري(CPA).	–CIB Classic. – بطاقة Gold و التي تسمح بقدرة أكبر على الدفع، في مأمن من العديد من المتاجر و معاملة سريعة. – VISA Classic . – بطاقة VISA Gold و التي تسمح بإجراء جميع العمليات المصرفية عبر العالم . –MasterCard فبالنسبة للمعاملات السلفية النقدية الخاصة بالعميل، تقبل CPAماستر كارد . –الصراف الآلي. –خدمات عن طريق الانترنت. موقع البنك http://www.cpa.dz/ .
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(CNEP)	–الصراف الآلي. – خدمات عن طريق الانترنت. – بطاقة CIB. –موقع الصندوق: http://www.cnepbanque.dz/ar/

بنك البركة الجزائر	-بطاقة السحبAL BARAKA. - بطاقة CIB. - الصراف الآلي. - بطاقة سحب/ دفع البركة- TPE . -موقع البنك http://www.albaraka-bank.com/fr/ .

المصدر: بلعايش ميادة، **اثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر-فرنسا**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2014-2015، ص 216.

الفرع الثاني: قنوات الاتصال التي يوفرها الجهاز المصرفي الجزائري

من القنوات التي يتيحها الجهاز المصرفي الجزائري في تقديم الخدمة المصرفية ما يلي:

أولا: عن طريق الانترنت:حيث يمكن معرفة حساباتك الخاصة على الانترنت، وهي متوفرة 7/7سا و24 24/ يوم .

ثانيا: عن طريق الهاتف: يمكن معرفة الرصيد من خلال خدمة الهاتف.

ثالثا: عن طريق أجهزة الصراف الآلي: من الخطوات الرئيسية لاستخدام جهاز الصراف الآلي:

1. -رسالة الترحيب.
2. إدخال البطاقة في الجهاز لقراءتها.
3. تحديد اللغة.
4. كتابة الرقم السري الخاص بالبطاقة ثم الضغط على زر الموافقة.
5. اختيار العملية المراد القيام بها.
6. اختيار الحساب.
7. تحديد المبلغ.
8. معالجة العملية.
9. سحب الأموال.

10. في حالة ما إذا كنت تريد المواصلة عليك بالضغط على كلمة موافق.

11. نهاية العملية[1]

رابعا: عن طريق نهائيات الدفع: في الجزائر هناك نوعين من نهائيات الدفع :

-نهائيات الدفع الثابتة

-نهائيات الدفع من النوع المحمول[2] .

المطلب الثاني: وسائل الدفع المستخدمة في الجزائر

منذ 1996 وضعت SATIM نظام طبع وتشخيص الشيكات، وانطلقت سنة 1997 في تطبيق السحب بواسطة البطاقات البنكية من خلال الموزعات الآلية للأوراق النقدية عن طريق العمل بالشبكة النقدية البنكية.

الفرع الأول: البطاقات البنكية في الجزائر

قد شرعت مؤسسة بريد الجزائر في مشروع تحديث وسائل الدفع، من خلال وضع نظام يسمح للعميل سواء كان فردا أو مؤسسة باستعمال وسائل الدفع الالكترونية، بمعنى النجاح في إلغاء وسائل الدفع الحالية التي هي الشيك اليدوي، السيولة، وثائق السحب و وثائق التحويل، حيث سيتلقى العملاء الذين يملكون حسابات بريدية جارية CCP، بعد تقديم طلبات بطاقات تحمل أرقام سرية وتسمح لهم بالدخول مباشرة إلى حساباتهم انطلاقا من الموزعات الآلية التابعة لبريد الجزائر، أو من الموزعات أو الشبابيك الآلية الأخرى المرتبطة بنظام الشبكة النقدية ما بين البنوك، كما تسمح بإجراء عدد من العمليات البنكية كالتحويل من حساب إلى آخر، دفع الفواتير أو المشتريات، طلب دفتر الشيكات ... الخ

حسب المديرة العامة لبريد الجزائر فقد سجل في بداية سنة 2006 حوالي 180 .000 بطاقة موزعة على بريد الجزائر، و ارتفع إلى 5,2 مليون بطاقة مع نهاية سنة 2006، مشيرة إلى أن هذا المشروع كلف مؤسسة بريد الجزائر حوالي مليار دينار[3].

---

[1] بركان أمينة، **نفس المرجع السابق**، ص 495.

[2] Le site: https://www.satim-dz.com/guide-tpe/All-Pages.html ,Consulté le 15/02/2017, à 09:30

[3] لوصيف عمار، **نفس المرجع السابق**، ص 167.

تعاونت البنوك الجزائرية مع شركة SATIM لتطبيق مشروع نظام الدفع بالبطاقة، بحيث يجب توفر البيانات القاعدية اللازمة بالبنوك، ولقد تم تجريب هذا المشروع بمدينة الجزائر سنة2005، وكان ذلك بمشاركة أربعة بنوك مع حوالي 400 تاجر، في حيز جغرافي قدره 5 كم حول مدينة الجزائر، لذا تعاونت شركة SATIM مع مكتب دراسات أجنبي لانجاز الدراسات اللازمة، دون نسيانها هدفها الأساسي والمتمثل في الوصول إلى الحل النقدي الالكتروني المتكامل والربط بأنظمة النقديات للبنوك الجزائرية المعنية والتي تعمل في إطار بنكي مشترك.[1]

جدول رقم 05: عدد استخدامات البطاقة المصرفية في الجزائر 2013/2010

السنوات	2010	2011	2012	2013
عدد عمليات السحب	3763775	5271326	4582279	5280881
عدد عمليات الدفع	1805	5299	7729	7732
عدد عمليات طلب الرصيد	306707	677374	492840	473409

المصدر: ميهوب سماح، **اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة 2، 2014/2013، ص117

قراءة للجدول:

يوضح الجدول أن عمليات السحب تشكل الحصة الأكبر من معاملات البطاقة المصرفية خلال 4 سنوات الموضحة في الجدول، ثم عملية معرفة الرصيد، أما بالنسبة لعمليات الدفع فنلاحظ انها تحتل مكانة ضعيفة بالرغم من عمل الدولة المستمر على تشجيع ذلك.

[1] جميل احمد، رشام كهينة، **بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 27/26 افريل 2011، ص19 .

الشكل رقم 07: استخدامات البطاقة المصرفية في الجزائر 2013/2010

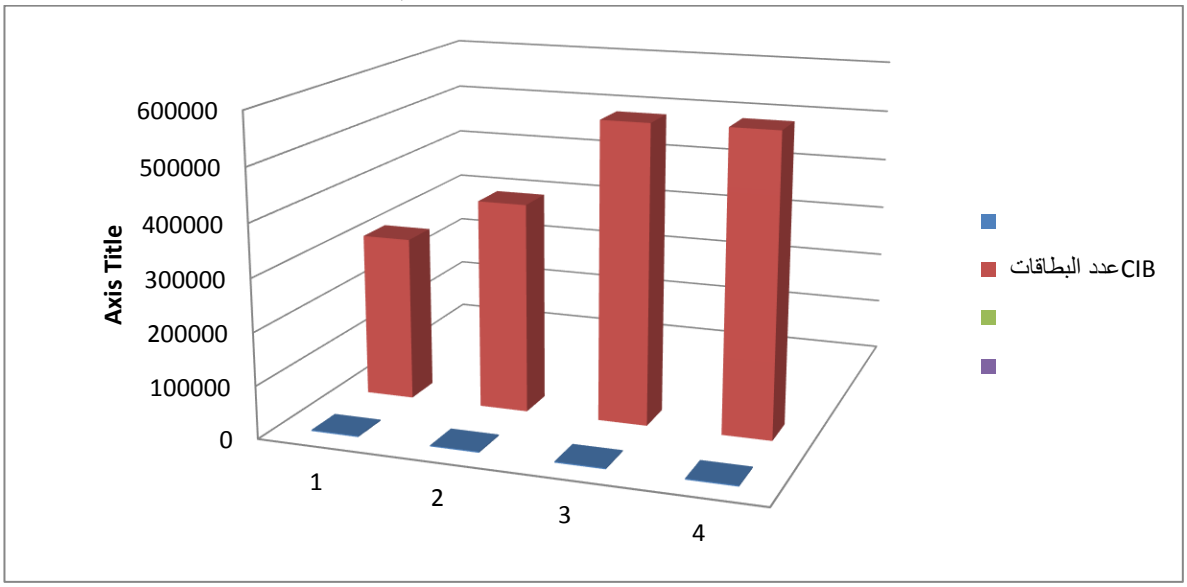

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 03

لا يزال المواطنون متخوفون ومترددون في استعمالها لأسباب تبقى لدى بعض المتعاملين مجهولة، فيما يرجعها البعض إلى غياب ثقة الزبائن في هذه الآلة وتفضيل الاستلام أو الدفع عن طريق الوكالة، بمعنى النقدي أو الشيكات ليبقى مشروع دمج وتطوير التجارة الالكترونية رهن تغيير ثقافة التجار والعملاء، خاصة وانه يدخل ضمن خطط التنمية للبلاد تحضيرا للاندماج في السوق العالمي.[1]

الفرع الثاني: بطاقة CIB

هي بطاقة مابين البنوك، تحمل شعار CIB واسم البنك المصدر لها، وهي تحتوي معالج صغير un micro processeur يسمى "رقاقة puce" هذا الأخير يضمن أمن عمليات الدفع و السحب، وتسمح البطاقة لحاملها بدفع ثمن المشتريات من السلع والخدمات في مختلف الأماكن كالفنادق والمطاعم ومحلات السوبر ماركت والصيدليات و غيرهم من التجار المتعاملين مع الشبكة النقدية ما بين البنوك وكذا الصرافات الآلية الحاملة لشعار CIB في البلاد.[2]

[1] ميهوب سماح، **اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية–حالة نشاط البنك عن بعد، نفس المرجع السابق،** ص 118.

[2] Le site: http://www.satim-dz.com, consulté le:11/01/2017, a: 21:57

الجدول رقم 06: نمو عدد بطاقات الدفع والسحب بين بنكية CIB

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد البطاقات	312497	398153	564753	566520	569558	978933

Source : LAZREG Mohamed, **Développement de la Monétique en Algérie Réalité et Perspectives,** Thèse Présentée pour l'obtention d'un diplôme de doctorat en sciences Option : Gestion, UNIVERSITE ABOU BAKR BELKAID TLEMCEN, Faculté des Sciences Economiques, de Sciences de Gestion et Commerciales, 2014/2015, p65

قراءة للجدول:

لقد تمكّنت البطاقة البنكية المشتركة من احتلال مكانة مميزة ضمن وسائل الدفع الحديثة في الجزائر، بحيث شهد عدد البطاقات البنكية نموا متسارعا خلال فترة 6 سنوات، منتقلا من 312497 بطاقة سنة 2005 إلى 978933 سنة 2010 أي ما يقارب ثلاثة أضعاف.

الشكل رقم 08: نمو عدد بطاقات الدفع والسحب بين بنكية CIB

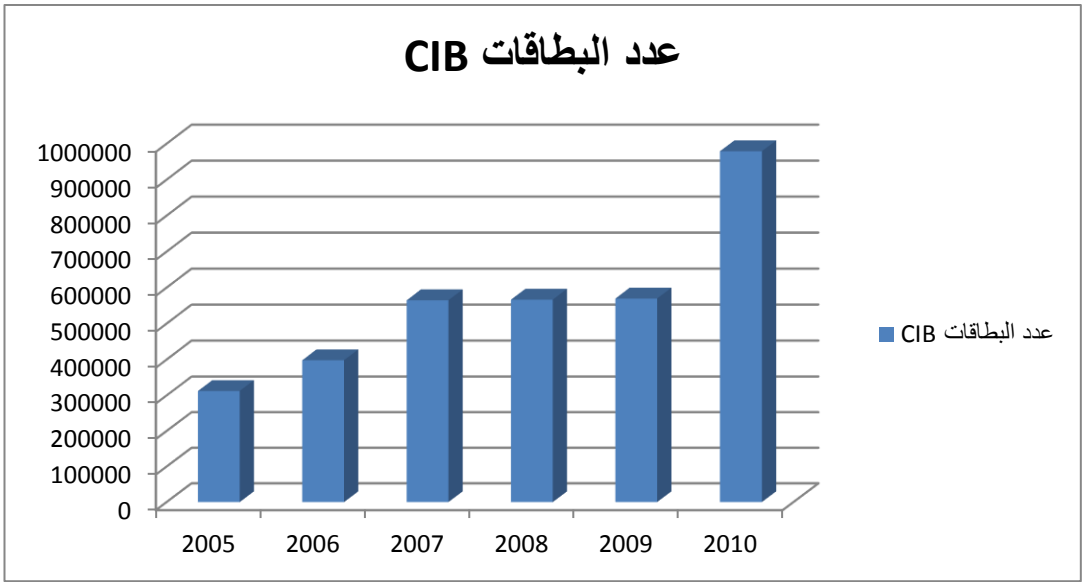

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 04

تنقسم بطاقات الدفع البنكي" CIB" إلى نوعين أساسيين هما: بطاقات عادية وبطاقات ذهبية، وكلاهما يسمحان بخدمتي السحب والدفع، ويسلمهما البنك للزبائن حسب معايير محددة، والفرق الجوهري بينهما يكمن في كون البطاقات الذهبية تقدم مزايا أخرى وسقف أعلى للدفع والسحب.[1]

الفرع الثالث: بطاقات أخرى

توجد عدة أنواع من البطاقات المصرفية في الجزائر منها:

-بطاقة أمريكان اكسبراس امكس: لعملاء البنك الذين لا يقل عن رصيد النقدية عن 5000 دولار أمريكي في البنك، وتنقسم إلى: البطاقة الذهبية Gold Carte، Green Carte البطاقة الخضراء، Carte Platinium البطاقة الفضية .

-بطاقة نفطال: هناك ثلاثة أنواع هي كالتالي:

- بطاقة مسبقة الدفع: بطاقات الدفع المسبق يتم تعبئتها على مستوى وكالات البنك الخارجي والنقاط التجارية لمؤسسة نفطال.
- البطاقة الفضية: تتضمن البطاقة الفضية سقفا دوريا كذلك ولكن بتحديد مستوى للدفع للمستعملين.
- البطاقة الذهبية: البطاقة الذهبية ستقترح بسقف دوري زمني لكن بدون تحديد مستوى للدفع لمستعمليها.[2]

-بطاقة فيزا العالمية بأنواعها الذهبية والفضية.

- بطاقة ماستر كارت.

المطلب الثالث: أنظمة الدفع الجديدة

وتتمثل أنظمة الدفع الجديدة فيما يلي:

الفرع الأول: نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل ARTS

حيث قد حدد النظام رقم 05-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005 نظام التسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، ويعني هذا النظام تنفيذ أوامر التحويل في وقت حقيقي دون فترة سماح، والقاعدة العامة هي

[1] ديمش سمية، **نفس المرجع السابق**، ص243.

[2] بركان أمينة، **نفس المرجع السابق**، ص 493.

عملية بعملية، ويتعلق الأمر بالتحويلات ما بين البنوك التي يفوق مبلغها 000. 1000 دج، وكذا التحويلات السريعة التي تكون أقل من هذا المبلغ بطلب من العميل. إن هذا النظام هو نظام داخلي Endogène خاص ببنك الجزائر، فهو الذي يشرف عليه ويديره بوصفه بنك البنوك، بمعنى أن كل العمليات مع بنك الجزائر والعمليات فيما بين البنوك، تعالج تلقائيا داخل هذا النظام، أما المشاركون في هذا النظام إضافة لبنك الجزائر فيتمثلون في: البنوك التجارية، الخزينة العمومية، بريد الجزائر، الجزائر للتسوية، ومركز المقاصة المصرفية المسبقة "التسوية الإجمالية لأرصدة المقاصة.[1]

ويعرف نظام على انه نظام مركزي الكتروني يعمل على أساس فوري، إجمالي، نهائي ومستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للبنوك.[2]

من المهم أن نسجل أن النظام هو أول نظام للدفع يخص المبالغ الكبيرة في إطار العمليات وذلك في شمال إفريقيا، هكذا فان الجزائر وعلى غرار الدول العضوة في مجلس الشراكة والتعاون الخليجي ودولة الأردن، تجهزت الجزائر بنظام عصري لدفع المبالغ الكبيرة في وقت حقيقي.

ومن أهم العمليات التي يقوم بها هذا النظام ما يلي:

-الحوالات بين المساهمين(المبالغ الكبيرة أو المستعجلة) لحسابهم الخاص أو لحساب العملاء.

-التغطية بالدينار للتحويلات الدولية.

-تسويات لعمليات السوق النقدية.

-عمليات الأمانة اليومية.

-التسوية النهائية لأرصدة الأنظمة الخارجية.[3]

---

[1] زقرير عادل، **نفس المرجع السابق**، ص 149.

[2] محمد حمو، **اثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2009، ص121 .

[3] عايدة عبير بلعبيدي، **واقع تحديث أنظمة الدفع في الجزائر وأثره على المنظومة المصرفية الجزائرية**، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، دون ذكر تاريخ النشر، ص320.

و يهدف هذا النظام إلى تحقيق عدة أهداف منها:

-مسايرة المعايير والمقاييس الدولية في مجال مخاطر أنظمة الدفع وتأهيل القطاع المصرفين.

-تخفيض مخاطر الدفع وتقليص المدة بين البنوك.

-ضمان الأمان والسرعة في المبادلات طبقا للمقاييس الدولية.

-تشجيع إقامة المصارف الأجنبية.[1]

تتم عمليات السحب في نظام التسويات الإجمالية الفورية الجزائري تبعا للخطوات الموضحة بالشكل التالي:

الشكل رقم 09 : عمليات السحب في نظام التسويات الإجمالية الفورية

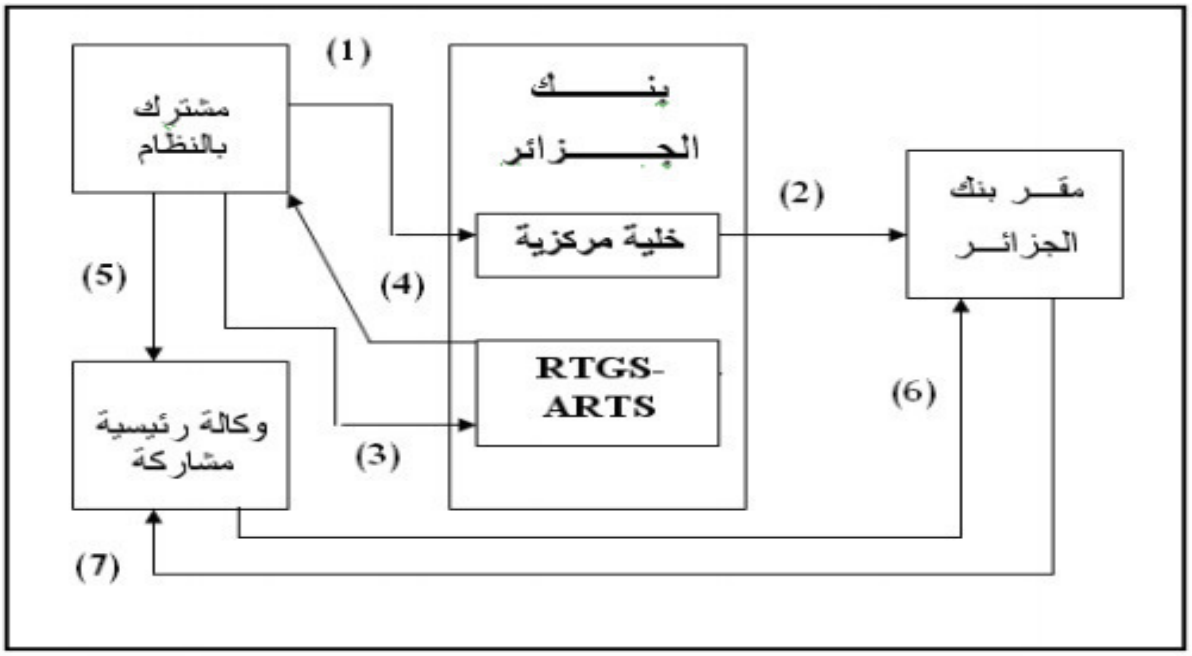

المصدر: العاني إيمان، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة– ،2007/2006 ، ص218.

تتم عمليات السحب وفق نظام التسويات الإجمالية الفورية حسب ما يبينه الشكل رقم 09 وفق الخطوات التالية:

1. يقوم المشتركون بالنظام بتحويل احتياجاتهم المتوقعة من النقود الائتمانية إلى البنك المركزي.

[1] د زغدار أحمد، أ. حميدي كلثوم، **تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية (ARTS) في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، عدد 9،جزء 2، ، جامعة الدكتور يحيى فارس-المدية، ديسمبر 2015، ص 12.

2. يقوم البنك المركزي بجمع الاحتياجات الخاصة على مستوى كل ولاية لمختلف المقرات.
3. يرسل المشاركون بنظام ARTS أوامر التحويل الخاصة بعملية الحجز.
4. يقوم نظام ARTS بإقرار عملية الحجز مع إشعار بجعل الحساب مدين، يحتوي هذا الإشعار على قيمة المبلغ وكذا رقم التصريح.
5. يتحمل المشاركون بالنظام مسؤولية إبلاغ رقم التصريح والمبالغ أيضا إلى فروعها المختلفة.
6. تتقدم فروع البنوك المشتركة بالنظام إلى الشبابيك بمقرات بنك الجزائر مع رقم التصريح والمبلغ الذي سيتم سحبه.
7. يحوز أمين الصندوق في بنك الجزائر الوثائق عند المراقبة الأولية، ثم يقوم بإدخال رقم التصريح، اسم البنك، رقم العملية الائتمانية وذلك للتأكد من تطابقها مع الحجز[1].

الفرع الثاني: نظام الجزائر للمقاصة الإلكترونية ما بين البنوك AICI

حيث قد حدد النظام رقم 05-06 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005 المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض، ويهدف هذا النظام إلى وضع مقاصة بأوامر الدفع الخاصة بالجمهور، وتحديد مسؤوليات سير هذا النظام والمشاركين فيه، وكذا قواعد استغلاله، وقد أنشأ بنك الجزائر هذا النظام الذي ستعلق بالمقاصة الالكترونية للصكوك والسندات، التحويلات والاقتطاعات الأوتوماتيكية، التي تقل قيمتها عن 1000.000دج، كما يشتغل هذا النظام وفقا لمبدأ المقاصة الالكترونية المتعددة الأطراف لأوامر الدفع التي يقدمها المشاركون فيه، ويتم تسوية أرصدة المقاصة المتعددة الأطراف في نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل[2]. وفي إطار تحديث نظام الدفع للقيم الصغيرة قام بنك الجزائر بإنشاء مركز ما قبل المقاصة بين البنوك CPI في أوت 2004، ويهدف إلى ضمان انجاز نظام المقاصة الإلكترونية، والمساهمين في هذا النظام هم: بنك الجزائر والبنوك التجارية والخزينة العمومية وبريد الجزائر.

[1] العاني إيمان، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة– ،2007/2006 ، ص 219.

[2] زقرير عادل، **نفس المرجع السابق**، ص 149.

وقد بلغ عدد العمليات التي تمت وفق نظام ATCI 11.139 مليون عملية و بقيمة 8.534.729 مليار دج[1].

يعتمد نظام المقاصة على المعالجة عن بعد لتسوية المعاملات بين البنوك و المؤسسات المالية، ويعرف بنظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة ، بحيث تتم عملية المقاصة بصورة آلية بين البنوك بالاعتماد على الربط الشبكي فيما بينها ، وهذا تحت إشراف وإدارة البنك المركزي، يهدف هذا النظام إلى:

- تأليه Automatisation التبادل ما بين البنوك لعمليات الدفع التي ينفذها المتعاملون .
- تقليص آجال التحصيل مقارنة بالعمليات التي يقوم بها كل بنك.
- ضمان امن المبادلات لتفادي حدوث خسائر أو مشاكل محاسبية .
- إمكانية مركزة Contralisation أرصدة التسوية، إذ يصبح هناك حساب واحد للتسوية مع رصيد واحد صافي يمكن متابعته مركزيا من طرف البنوك .
- تحسين تسيير السيولة على مستوى البنوك التجارية.
- تمكين البنك المركزي من التحكم ومراقبة الكتلة النقدية.[2]

الفرع الثالث: نظام Swift

ظهر نظام Swift إلى الوجود كمبادرة متعددة الصناعات عام 1992، و تلقى في مراحله الأولى بعض التمويل من الاتحاد الأوروبي . و يوفر نظام Swift برنامجا أساسيا يمكن المستعملين من إرسال المعلومات إلى مستعملين آخرين بطريقة سرية و غير معرفة، و يشتغل هذا النظام بوضع توقيع رقمي للمستعمل على كل رسالة توجه إليه، و مهما كان نوع الرسالة فتعتبر رسالة أصلية و بالتالي تمكن من نقل الحقوق. و الهدف من خدمة Swiftهو توفير وثيقة تأمين من المسؤولية لحماية الصفقات الأساسية للمستعملين و ضمان الثقة في عمليات النظام.[3]

---

[1] بعلي حسن مبارك، **نفس المرجع السابق**، ص 112.

[2] بويوسف فوزية، **العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها غير التقليدية–دراسة مقارنة بين البنك الخاصSOCIETE GENERALEو البنك العام CNEP**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف، 2009/2008، ص114.

[3] بن عياد محمد سمير أ. سماحي أحمد، **نفس المرجع السابق**، ص12.

من مزايا نظام السويفت:

- السرعة: سرعة إرسال الرسائل المتعلقة بالتعليمات والمعاملات المالية تستغرق الرسالة ما بين – 50 20ثانية للوصول إلى المرسل إليه.
- التوحيد: الدقة وسهولة التعامل مع النظام من خلال نماذج وأشكال موحدة للرسائل.
- انخفاض التكلفة: انخفاض تكلفة تنفيذ معاملات البنوك والمؤسسات المالية من خلال رسائل السويفت وذلك بشكل ملحوظ عند المقارنة فى حالة إرسال الرسائل من خلال التلكلس.
- التأمين: حيث يقوم النظام بنقل الرسائل فى سرية وأمان تام من خلال تشفير الرسائل خلال مراحل انتقالها عبر شبكة السويفت علاوة على قيام النظام تلقائياً بتكوين مفتاح الشفرة الخاص بمستخدم النظام في حالة الإرسال وكذا التأكد من صحتها فى حالة الاستقبال.
- الاتاحية: يقوم النظام بإتاحة شبكة اتصالات يتم من خلالها ربط أعضاء السويفت (البنوك والمؤسسات المالية) بشكل متصل (24 ساعة في اليوم / 7 أيام فى الأسبوع)[1].

المطلب الرابع: أهم انعكاسات استخدام نظام الدفع الالكتروني

إن تبني نظام الصيرفة الإلكترونية في الجزائر سيؤدي إلى حدوث العديد من التغيرات على الاقتصاد بصفة عامة، والنظام المصرفي الجزائري خصوصا .

الفرع الأول: انعكاسات نظام الدفع الالكتروني على المؤسسة الاقتصادية

تعمل الصيرفة الإلكترونية على زيادة تحسين الإدارة واقتصاد الوقت والتكلفة، والاستفادة من خدمات بجودة عالية و بتكلفة و جهد أقل.

أولا: محاربة الاقتصاد الموازي

لقد فرض تأخر وسائل الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية على المتعاملين التجاريين التعامل خارج الدائرة المصرفية، هذا التعامل قد ساعد على تداول النقود خارج هذا الإطار، الذي ساهم بدوره في بروز ظاهرة الاقتصاد الموازي (غير الرسمي) و تفشي ثقافة الاكتناز كلها عوامل ساعدت على ارتفاع السوق الموازية ، وهذا

[1] حسين مصطفى هلالى، **نظم المعلومات SWIFT ودورة في تنشيط حركة التعامل المصرفي (حالات تطبيقية)**، ندوة الخدمات البنكية الإلكترونية الشاملة (رؤية مستقبلية)، القاهرة، 25– 29 نوفمبر 2007، ص 4.

الأمر أصبح يهدد الاقتصاد الوطني الذي مازال هشا، وبالتالي فإن اعتماد الصيرفة الإلكترونية وإقامة أنظمة دفع إلكترونية سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق المصرفية، وبالتالي المساهمة في التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي والسوق الموازية بالأخص في ظل توفير بيئة مناسبة لذلك.[1]

ثانيا: إيجاد و تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر

إن أساس ظهور وتطور التجارة الإلكترونية يعود في الأصل إلى مدى انتشار استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وفعالية الصيرفة الإلكترونية، ولا أحد تخفى عليه أهمية التجارة الإلكترونية، وبالتالي على الجزائر تدعيم الصيرفة و وسائل الدفع الإلكترونية لإيجاد وسط مناسب لهذا النوع من التجارة.

ثالثا: إعطاء دفع للحكم الإلكتروني في الجزائر

لقد أصبحت فكرة إنشاء الحكومة الإلكترونية أمرا لابد منه في ظل انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية، وتزايد المطالب الشعبية بضرورة تخفيف الأعباء البيروقراطية، وهذا المشروع يتطلب توفير بنية أساسية للانطلاق أحد دعائمها هي الصيرفة الإلكترونية.

رابعا: بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر

إن تبني نظام الصيرفة الإلكترونية يكون القاعدة نحو الانطلاق في مشاريع رقمية أخرى، تنقل الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد رقمي.[2]

الفرع الثاني: انعكاسات نظام الدفع الالكتروني على المصارف الجزائرية

إن اعتماد نظام دفع الكتروني في النظام المصرفي الجزائري سوف يتيح له دخول العصرنة من أبوابها الواسعة سواء تعلق الأمر بالبنوك التجارية أو بنك الجزائر أو المؤسسات المالية الأخرى.

أولا: الاندماج المصرفي: من الملاحظ أن عمليات الاندماج المصرفي تمتد آثارها الايجابية والسلبية إلى الاقتصاد القومي ككل.

---

[1] بلعايش ميادة، **نفس المرجع السابق**، ص 227.

[2] قاسي ياسين، فايدي كمال، **إسهامات الصيرفة الالكترونية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 27/26 افريل 2011، ص ص 8-9.

فمن الناحية الايجابية، فهي تزيد من قدرة المصرف على تصدير الخدمات المصرفية إلى الخارج، وبالتالي زيادة الربحية والدخل على مستوى المصرف بصفة خاصة وعلى المستوى القومي بصفة عامة، وبالتالي تحسن ميزان المدفوعات.[1]

كما تترتب عن عملية الاندماج مزايا الحجم الكبير التي ينتج عنها زيادة كبيرة في رؤوس أموال المصارف المندمجة، ما يمكنها من تمويل مشروعات التنمية العمرانية والصناعية العملاقة.

ومن الناحية السلبية فان كبر حجم المصارف المندمجة يجعلها تقوم بالاستثمارات ذات مخاطر عالية، معتمدة في ذلك على دعم وحماية المصرف المركزي، مما يؤدي إلى احتمال تعثرها و إفلاسها، وقد ينتج عنها كوارث وأزمات مالية تمتد إلى الاقتصاد القومي ككل، وهذا يمثل مشكلة كبيرة للقطاع المصرفي بشكل خاص وللاقتصاد القومي بشكل عام.[2]

ثانيا: تناقص ربحية العمليات المصرفية التقليدية: هناك تناقص في ربحية المصارف، ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها:

- انفتاح العديد من عملاء المصارف على الأسواق المالية العالمية، مما يمكنهم من القيام بعدد من عمليات الوساطة التي كانوا يلجاون إلى المصارف للقيام بها.
- تقليص الفارق بين الفائدة المدينة والدائنة وزيادة النفقات والتكاليف للمصارف نتيجة الموجات التضخمية، مما يساعد على الاستثمار في الخدمات عبر الانترنيت.

ثالثا: استقطاب رؤوس الأموال الخارجية: فالانترنيت خير قناة لاستقطاب رؤوس الأموال، والترويج لاستثماراتها، مما يعظم فرص الربحية.[3]

رابعا: التخفيف من القيود الزمانية: من بين أهداف البنك نتيجة اعتماده نظم الدفع الآلية، هو تقليص آجال تسديد أوامر الدفع، ومن اجل إبراز اثر تكنولوجيا أنظمة الدفع في التخفيف من القيود السابقة بخصوص آجال تسديد القيم، قمنا بإعداد الجدول التالي:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للطبع النشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001، ص170.

[2] عبد الرحيم نادية، **نفس المرجع السابق**، ص 116.

[3] ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، **نفس المرجع السابق**، ص 185.

الجدول رقم 07: آجال التسديد قبل و بعد نظام الدفع الالكتروني

أوامر الدفع	آجال التسديد قبل نظام الدفع الالكتروني	آجال التسديد بعد نظام الدفع الالكتروني
الشيكات		
-شيكات عملاء Domiciliés	في اللحظة	في اللحظة Scanner
-شيكات عملاءNon Domiciliés	في اليوم بواسطة الفاكس	في اللحظة Scanner
-شيكات البنوك خارج مجال المقاصة	20 يوم، عن طريق البريد	لا تتعدى 72 ساعة، بواسطة نظام AICI
-شيكات البنوك ضمن مجال المقاصة	4/3 أيام، عن طريق البريد	لا تتعدى 72 ساعة، بواسطة نظام AICI
البطاقة البنكية	4/3 أشهر كي يخصم المبلغ من الحساب	في اليوم الذي يتم فيه السحب، بواسطة نظام AICI

المصدر: شايب محمد، **اثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية** دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بسطيف، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2007/2006، ص178.

من خلال تكنولوجيا أنظمة الدفع الالكترونية تقلصت آجال تسديد الشيكات التي يود العملاء تحصيلها إلى غاية ثلاثة أيام بعدما كانت عشرين يوما أو أكثر، وهذا ما يزيد من الثقة في التعامل بها مستقبلا. أما بالنسبة لبطاقات السحب فقد تم تقليص مدة الخصم من الحساب من ثلاثة أشهر إلى يوم واحد، بعدما تم إدخال معالجة عملية السحب من الموزعات في نظام المقاصة الالكترونية.[1]

خامسا: تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية وإقامة أنظمة دفع إلكتروني تساهم في تطور أدائها و ترقيتها .

[1] شايب محمد، **اثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية** دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بسطيف، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2007/2006، ص178.

سادسا: تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف في أداة الخدمات وإنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة، خاصة أن الجزائر مساحتها واسعة، والتواجد على الانترنت قادر على التكفل بالوصول إلى عدد كبير من الزبائن، وتقديم خدمات جيدة و متنوعة و بتكلفة أقل. إضافة إلى إمكانية تسويق خدماتها المصرفية فضلا عن التعاملات بين المصارف و المبادلات الإلكترونية.

رغم كل هذه المميزات التي يقدمها نظام الدفع الالكتروني، إلا أنه يجب علينا عدم إغفال حجم المخاطر التي تتولد عن هذا النوع من الخدمات إذا تم اعتماده بشكل متسرع و غير واعي .[1]

[1] بلعايش ميادة، **نفس المرجع السابق**، ص 228.

خاتمة الفصل

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن هناك تطور كبير في تقنيات وأدوات الدفع في المصارف الجزائرية وبان الجزائر قد قطعت أشواطا كبيرة في تطبيقها ومازالت تقطع أشواطا أخرى في تحقيقها وترسيخها في أذهان العملاء لأنها مازالت مقتصرة على فئة قليلة منهم، لكن الجزائر أدركت أن ثقافة البيئة الالكترونية مازالت ضعيفة جدا في أذهان الأفراد فعملت على انجاز عدة مشاريع لترسيخ فكرة الثقافة الالكترونية لديهم وبالتالي تفتح المجال أمام تحقيق الصيرفة الالكترونية والتجارة الالكترونية في المستقبل.

كما لاحظنا أن النشاط المصرفي عن بعد يعتمد في جوهره على مدى اعتماد المصارف الجزائرية على تكنولوجيا الإعلام والاتصال بحيث أن التطور الذي شهدته شبكة الانترنيت دعم بكثير تطور أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية، خاصة أن عمليات الدفع من خلال القنوات المتصلة بشبكة الانترنيت والصرافات الآلية في توسع مستمر. لكن على الرغم من كل الجهود المبذولة في النهوض بالمصارف الجزائرية في مجال نظام الدفع الالكتروني إلا انه يوجد مجموعة من المعوقات تشكل فجوة كبيرة بين ماهو مخطط وماهو موجود.

كما رأينا في آخر الفصل أن لاستخدام نظام دفع الكتروني متطور في المصارف الجزائرية مجموعة من الآثار التي يمكن أن تنعكس بالإيجاب أو بالسلب على هذه المصارف.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة بسكرة–

مقدمة الفصل

بعد تناولنا في القسم النظري لماهية نظام الدفع الالكتروني و مختلف وسائله، وماذا عن هذا الأخير في الجزائر، سنحاول في هذا الفصل إسقاط هذه الدراسة ميدانيا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى للتأقلم مع التغيرات التي تشهدها الساحة المصرفية الجزائرية، نتيجة انفتاح هذه الأخيرة على الأسواق المصرفية العالمية، ومن اجل تحقيق ذلك فان مسؤولوا بنك بدر بذلوا مجهودات كبيرة بغية المحافظة على مكانة البنك في السوق المصرفية الجزائرية، كبنك رائد في مجال العمل المصرفي، سواء بالانتشار الجغرافي، أو عن طريق توسيع و تنويع مجال تدخله.

حيث يتناول هذا الفصل مبحثين: الأول نظرة عامة حول البنك من خلال إبراز النشاة والتعريف و مهام البنك ...الخ، أما المبحث الثاني فقد عرضنا فيه أهم المنتجات الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية التي يعمل بها البنك، بالإضافة إلى انعكاس هذه الأخيرة على عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بسكرة.

وقد اعتمدنا بالدرجة الأولى في هذا الفصل على المقابلة الشخصية والأسئلة الموجهة للعاملين بالبنك، وبالدرجة الثانية على المواقع الالكترونية للبنك والوثائق المقدمة.

الجدول رقم 08: مدار سير المقابلة في بنك بدر –وكالة بسكرة–

التاريخ	التوقيت	المنصب	موضوع المقابلة
12 افريل 2017	10:30–09: 30	نائب المدير	عموميات حول بنك بدر
13 افريل2017	10:30–09: 30	عاملة الخدمة المصرفية الالكترونية ووسائل الدفع	بعض الخدمات الالكترونية في مواقع البنك
16 افريل2017	10:15–09: 00	عاملة الخدمة المصرفية الالكترونية ووسائل الدفع	البطاقات البنكية بأنواعها
17 افريل2017	10:20–09: 42	عاملة الخدمة المصرفية الالكترونية ووسائل الدفع	تكملة الخدمات الالكترونية
18 افريل2017	15:00–14:00	المكلف بالعملاء	مجموعة الملاحق و شرحها
20 افريل2017	15:40–14:30	نائب المدير	الهيكل التنظيمي و توزيع الوظائف
24 افريل2017	11:00–09: 15	عاملة الخدمة المصرفية الالكترونية ووسائل الدفع	الآليات الحديثة في البنك
26 افريل2017	16:00–14:00	نائب المدير	أوراق داخلية توضح مهام وأهداف البنك
02 ماي 2017	11:15–10:30	عاملة الخدمة المصرفية الالكترونية ووسائل الدفع	جمع إحصائيات استخدام بطاقة بدر 2012–2015
03 ماي2017	10:10–09: 35	عاملة الخدمة المصرفية الالكترونية	انعكاسات الدفع الالكتروني على بنك بدر

		ووسائل الدفع	
07 ماي 2017	16:00-14:00	المكلف بالعملاء	المقاصة الالكترونية
09 ماي 2017	10:30-09: 30	عاملة الخدمة المصرفية الالكترونية ووسائل الدفع	تطور التكنولوجيا في البنك على مر السنوات

المصدر: من إعداد الطالبة

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) هو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وكذا يتمتع بالاستقلال في التسيير، فالبنك يقوم بتقديم خدمات مختلفة، حيث يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن، لإقراضها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين بفائدة محددة من طرف البنك، لكن ومع التطورات المتسارعة أصبح البنك يقدم خدمات جديدة تماشيا مع التغيرات الحالية، ففي هذا المبحث سنعطي لمحة عن هذا البنك محل الدراسة مبرزين مفهومه، هيكله التنظيمي وتوزيع المهام فيه، وأخيرا أهدافه ومكانته بين البنوك.

المطلب الأول: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أهم البنوك الجزائرية التي عرفت تطورا مستمرا، ليفرض و جوده على المستوى الوطني من خلال دوره في دفع عجلة التنمية.

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة، بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82–106 المؤرخ في 13 مارس 1982، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والمحافظة على التوازن الجهوي، وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية، إلى جانب قطاع الصيد البحري، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري.

ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية، وتشجيع عملية الادخار، والمساهمة في التنمية، ولتحقيق أهدافه والاستعداد للمرحلة الراهنة وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة مؤطرة بأكثر من 7000 موظف، والقيام بتنويع منتجاته وخدماته المتضمنة أبعاد الجودة الشاملة، وهذا بغية اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية.

الفرع الثاني: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

إن تسمية بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليس لها علاقة فقط بالفلاحة والتنمية الريفية، وإنما هي تسمية عادية، وبما أن البنك أصبح بنكا تجاريا مثله مثل البنوك التجارية الأخرى، فإنه يمول مختلف القطاعات الاقتصادية وفق شروط معينة، ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنكا تجاريا يتميز بأنه بنك ودائع حيث يمكنه جمع الودائع سوء كانت جارية أو لأجل من أي شخص مادي أو معنوي ويقرض الأموال بآجال مختلفة، ويعتبر أيضا بنكا للتنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين وتجديد رأس المال الثابت، وهو يعطي امتيازا للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل أي بسعر فائدة أقل وضمانات أخف مما يفعله مع الغير. وهو هيئة اقتصادية تقدم مختلف الخدمات، فبعد الإصلاحات و التوجه نحو اقتصاد سوق أصبح بنك البدر بنك تجاري شامل أي يمول مختلف القطاعات الاقتصادية وفق شروط معينة بهدف تحقيق الأرباح.

هذا البنك يأخذ بمبدأ اللامركزية بحيث أعطى لفروعه صلاحيات واسعة في منح القروض، وهذا لخدمة إعادة الهيكلة وتسهيلا لخدماته، بعد أن أعيد تقسيم البلاد إلى48 ولاية، ورأس ماله عند التأسيس قدر ب 1مليار دينار جزائري. أما الآن فهو شركة مساهمة ذات رأس مال يقدر بـ 33.000.000.000 دج مقرها الرئيسي بالعاصمة، 17 شارع العقيد عميروش، ج.س.ت رقم 00 بـ0011640 الجزائر العاصمة. تقوم المديرية العامة المتواجدة بالجزائر العاصمة بما يقارب نسبة 46 %من أعمال البنك وخاصة الخارجية منها، أما 54% فتقع على عاتق الوكالات الجهوية، ومن بين أسباب إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي:

أولا: تدعيم وتشجيع القطاع الفلاحي.

ثانيا: التكفل بالمشاريع الفلاحية التي تصنعها الدولة.

وقد أسندت إليه إلى جانب جميع العمليات المصرفية التقليدية الوظائف التالية المتعلقة بتمويل:

–الهياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع.

– الهياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية.

– الهياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الريفية.

– الهياكل أو المشاريع التي تساعد على تنمية الأرياف.

شارك بنك الفلاحة والتنمية الريفية في عدة عمليات لتنمية وتطوير مجموعة من القطاعات، كما عرف توسع لمهامه وقدراته، يملك حاليا 7000 موظف. ويحتل المرتبة الأولى على المستوى الوطني والمرتبة 13 على مستوى إفريقيا، و المرتبة 668 على المستوى العالمي من بين 4100 بنك عالمي.

الفرع الثالث: وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بسكرة

تأسست وكالة بدر بسكرة في مارس 1982 تزامنا مع تأسيس البنك، و يقع مقرها في وسط المدينة، تشغل الوكالة 29 عاملا تعتمد على خبراتهم، و يقوم البنك بتكوين و تدريب العمال و هذا لزيادة خبرتهم و كذا كفاءتهم في التعامل مع التحديث الجاري في البنك.

وتعتبر ولاية بسكرة من المناطق الفلاحية المهمة في الجزائر، و هذا ما يترجمه تأسيس بنك الفلاحة و التنمية الريفية ببسكرة و الذي يقع مقره بشارع ابن باديس بمدينة بسكرة، ويشرف على تسعة وكالات تضم الدوائر التالية: بسكرة، قمار، الوادي، المغير، الدبيلة، أولاد جلال، طولقة، سيدي عقبة، جامعة، وكل وكالة من هذه الوكالات لها صلاحية محددة، فهي تقوم بتمويل الفلاحي و التجاري و الحرفي التابع للدائرة.

يمكننا تقديم تطور بنك الفلاحة و الريفية –وكالة بسكرة – في النقاط التالية:

- ✓ يعتبر أول بنك في ترتيب البنوك التجارية .
- ✓ استعماله للإعلام الآلي في مختلف عمليات التجارة الخارجية .
- ✓ استعمال نظام سويفت منذ 1991.
- ✓ أول بنك يطبق مبدأ البنك الجالس .
- ✓ القيام بالعمليات المصرفية في الوقت الحقيقي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR –وكالة بسكرة–ومهامه

إن نشاط و يسر عمل أي بنك يتمثل في تشكيلة الهيكل التنظيمي له وحسن توزيع المهام، و هذا ما نلاحظه من خلال الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، الذي يمثل قوة في التنظيم و حسن في الأداء من خلال أعماله المنظمة و يسر عملياته المصرفية، و لهذا السبب ارتأينا ضرورة توضيح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية –بسكرة– من أجل الوقوف على حقيقة تكوينه بغية ترتيب الأدوار والمهام.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية–وكالة بسكرة–

و عليه ينقسم الهيكل التنظيمي لكل وكالة كالتالي:

أولا: مديرية الوكالة: و التي تضم ما يلي:

1. **مدير الوكالة:** هو مدير تنفيذي مسؤول عن تطبيق الإستراتيجية الخاصة بتطوير البنك و القيام بشكل مناسب و فعال بمهام البنك التي تحددّها له الإدارة العامة، ويترأس لجنة قروض الوكالة كما يقوم بالمراقبة و المصادقة على مختلف الملفات المتداولة على مستوى البنك.
2. **السكرتارية:** مهمتها مساعدة مدير الوكالة على أداء مهامه، كما تعمل على استقبال بريد العملاء واستقبال المكالمات الهاتفية.
3. **نائب مدير الوكالة:** يقوم بمساعدة المدير في مختلف مهامه، كما أنه يخلفه في حالة غيابه. والمشاركة في لجنة القروض ومراقبة الأداء أثناء و بعد تطبيق الإجراءات التصحيحية.

ثانيا: المكتب الأمامي

هو اللجنة التي يستقبل فيها البنك عملاءه، و يتكوّن من:

1. **المشرف:** مسؤول على الإشراف على أعمال المكتب الأمامي لضمان التنسيق بينه وبين المكتب الخلفي، ويعمل على الحرص على استقبال وتوجيه العملاء وضمان الانضباط ومساعدة المستشرين والمكلفين بالزبائن في إنجاز مهامهم.

الخدمات الشخصية: وتضم:

1. **مستشار العملاء:** هو الذي يقوم بتقديم مختلف الاستشارات للعميل فيما يخص التشخيص والتقييم المتعلقان بتحديد الفرص والمخاطر السوقية.
2. **المكلف بالعملاء:** هو المسؤول عن تنفيذ مختلف العمليات لعملائه، والقيام بأي عملية بنكية إضافة إلى بيع المنتجات المالية والتأكد من جميع الوثائق المطلوبة من العميل، كما يعمل على الترويج لمختلف المنتجات البنكية المتاحة والمتوفرة على مستوى البنك.

3. **فضاء الخدمات الحرة:** يضم مجموعة من الوسائل المادية التي يضعها البنك تحت تصرف عملائه للاستخدام الشخصي لها، وهذا لتمكينهم من تنفيذ بعض العمليات لتفقد حساباتهم حيث يضم هذا الفضاء ما يلي:

أ. **تفقد الحسابات عن طريق الحاسوب الإلكتروني** : ويتم هذا عن طريق استخدام رمز سري، تمكن هذه الخاصية من طبع بيانات الحسابات، كما يوفر فضاء الخدمة الحرة مثل خدمة تقديم الشيكات والحصول عن معلومات على البنك.

ب. **الصندوق الرئيسي:** هو غرفة في الوكالة هيأة لتمكين عملاء البنك من تنفيذ الإيداعات والقيام بعمليات السحب بكل سرية وأمان ، كما يعمل على تزويد الصناديق الآلية بالمكتب بالأموال التي تحتاجها .

ج. **أعوان الاتصال:** وهم الذين يشكلون حلقة وصل وربط بين المكاتب الأمامية والخلفية وذلك عن طريق تبادل الوثائق والمعلومات وهذا كله لتجنب تنقل المكلفين بالزبائن إلى المكتب الخلفي.

ثالثا: المكتب الخلفي

هو امتداد المكتب الأمامي يقوم بتنفيذ مختلف العمليات البنكية ويتكون من:

1. **المشرف:** كلف بالإشراف ومراقبة نشاطات المكتب الخلفي وضمان التنسيق بين مختلف مناصب العمل فيه وتوزيع العمل داخل المكتب، كما يعمل على توجيه الموظفين فيما يخص إنجاز مهامهم.
2. **المكلف بالقروض:** يهتم بدراسة ومراقبة ملفات القروض المقدمة من العملاء في ضوء المعايير الاقتصادية والمالية، إضافة إلى معايير أخرى يحددها البنك كما يقوم المكلف بالقروض بمتابعة سداد القرض.
3. **المكلف بالتحولات:** هو الذي يقوم بإجراء مختلف التحويلات من حساب لآخر، وذلك لصالح عملاء البنك، كما يهتم بمتابعة تسيير حساب الخزينة ومراقبة التنفيذ الحسن للتحولات الآلية.

4. **المكلف بالمحفظة:** وهو المسؤول عن تلقي الأرصدة في إطار الاتفاق فيما بين البنوك.
5. **المكلف بعمليات التجارة الخارجية:** مختص بتمويل مختلف عمليات التجارة الخارجية عن طريق فتح الإعتمادات المستندة أو خطابات الاعتماد، والقيام بعمليات التوظيف المصرفي لمختلف التحويلات المالية من وإلى الخارج.
6. **المكلف القانوني:** وظيفته المصادقة على وثائق فتح الحسابات البنكية والدفاع عن مصالح البنك ومتابعة القضايا والتأكد من الضمانات المقدمة في مجال القروض ، وتطبيق الشروط المنصوص عليها إضافة إلى مراقبة ملفات الميراث التي يقدمها الورثة المكلفين بالزبائن، كما يعمل على تشكيل ملفات النزاعات لاسترداد الديون بكل الوسائل القانونية.
7. **المكلف بالمحاسبة و المراقبة:** هو الذي يهتم بأمن الأرشيف والمراقبة الداخلية ومختلف المهام المحاسبية الخاصة بالوكالة.

الشكل رقم 10: الهيكل التنظيمي المحلي–وكالة بسكرة–

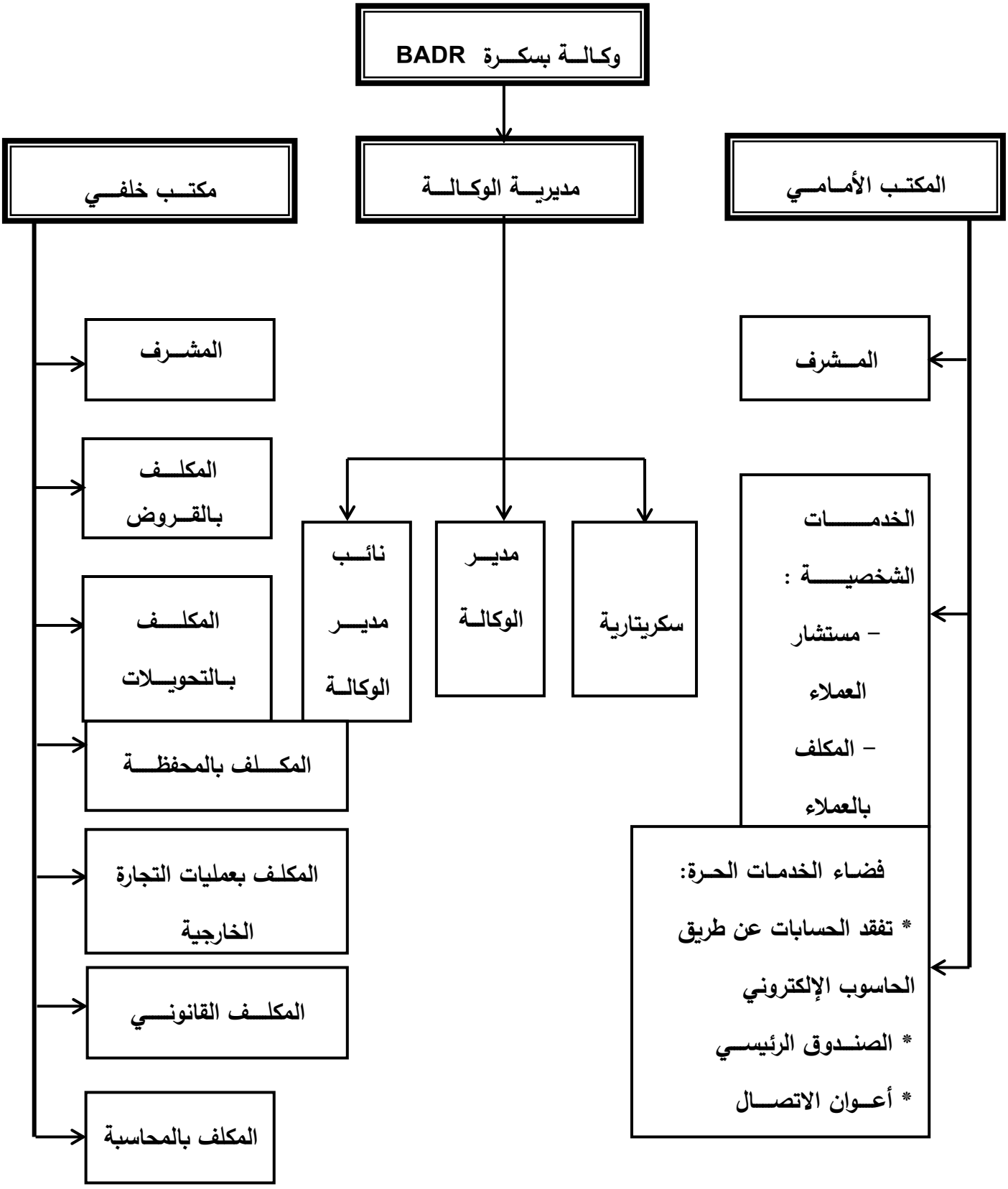

المصدر: أوراق داخلية للبنك–وكالة بسكرة–

الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية–وكالة بسكرة–

يسعى دائما البنك BADR إلى أن يبقي على مكانته كأكبر بنك في الجزائر، وأن يحظى بالاحترام والثقة من قبل المتعاملين الاقتصاديين وكذا الأفراد، وعليه فقد عمد البنك إلى :

1. تحسين و إعطاء منتوجات وخدمات مصرفية جديدة للمدخرين و المقترضين.
2. ترقية الاتصال داخل وخارج البنك وتطوير النظام المعلوماتي البنكي.
3. العمل على منح الثقة للموظفين من خلال تكوينهم وتحفيزهم للتقرب أكثر من الزبائن.
4. إنشاء بطاقات سحب إلكترونية ما بين البنوك.
5. تجهيز جميع المعاملات الائتمانية، والعملات الأجنبية و الخزينة.
6. فتح حسابات لأي شخص بناء على طلبها.
7. تلقي الودائع والمشاركة في جمع المدخرات.
8. المساهمة في التنمية الزراعية.
9. التكيف مع المنتجات الجديدة بوجود إدارة دينامكية.
10. التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق الالكتروني.
11. ضمان التطور المنسجم للبنك في مجالات المتعلقة بأنشطته، مع توسيع و نشر شبكتها.
12. رضا عملائها من خلال تقديم المنتجات و الخدمات التي تلبي احتياجاتهم.

المطلب الثالث: أهداف بنك لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR ومكانته

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تأدية مهامه على أكمل وجه وبصورة عالية، كي يتمكن من تحقيق أهدافه المسطرة و الحفاظ على مكانته بين البنوك.

الفرع الأول: أهداف بنك لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

من بين الأهداف الرئيسية للبنك نذكر ما يلي:

1. المساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

2. العمل على احتكار تمويل أغلب المشاريع الخاصة بـ :

- المؤسسات الفلاحية.
- المؤسسات و المقاولات ذات الطابع الاقتصادي.
- المؤسسات المصغرة في إطار تشغيل الشباب.

3. تحسين نوعية وجودة الخدمات.

4. تحسين العلاقات مع العملاء.

5. تطوير الجهود قصد تحقيق نتائج أفضل وأكبر في تحصيل القروض وفي جذب موارد إضافية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة، بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارد بشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البلاد، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم.

الفرع الثاني: مكانة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR في المحيط المصرفي الجزائري:

يحتل البنك موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري، فهو يعتبر كأكبر بنك تجاري في البلد، نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية وعملية هامة منذ نشأته والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: يتمتع بنك BADR منذ نشأته في 1982 بكافة الصاحيات والوظائف المتعارف عليها عالميا.

ثانيا: يمتاز بكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية، حيث صنف من طرف مجلة قاموس البنوك bankers almanac في سنة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية، وهو بنك يحتل المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف، كما صنف في سنة 2002 في المراتب العشرة الأوائل للبنوك الإفريقية.

ثالثا: يعمل في كافة القطاعات الاقتصادية، كما يمول كافة المؤسسات على اختلاف نشاطها وطبيعتها القانونية، كذلك يقوم بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي وعن بعد (télétransmission).

رابعا: تمثل التجارة الخارجية 30 %من حجم معاملاته.

خامسا: تعميم استعمال الإعلام الآلي على كل الشبكة بفضل برمجيات خاصة ملك للبنك مصمم من طرف مهندسي المؤسسة.

المبحث الثاني: انعكاسات الدفع الالكتروني على بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR واحدا من أهم البنوك العمومية التي سعت إلى تحسين نوعية الخدمات الالكترونية التي تندرج ضمن ما يسمى ب" E–BANKING" فإمكانية الاطلاع على الحساب الكترونيا، السحب أو الدفع بواسطة البطاقة الالكترونية، تعتبر نقطة تحول جيدة في مستوى تقديم الخدمات، وعلاج كثير من المشاكل التي من الممكن أن يتعرض لها العملاء من سرقة، أو ضياع، طوابير الانتظار. وهذا ماسنوضحه في هذا المبحث بالإضافة إلى رؤية مدى تجسيد الدفع الالكتروني في البنك و انعكاساته عليه.

المطلب الأول: الخدمات المصرفية الالكترونية التي يقدمها بنك BADR وتطورها

لقد قامت الدولة بتغيير سياستها المعمول بها في البنوك وذلك للدخول في اقتصاد السوق، وهذا ما أدى إلى ظهور منافسة بينهم، إن بنك BADR يسعى للتمييز في طريقة تقديم خدماته وتطوير مشاريعه.

الفرع الأول: الخدمات المصرفية الالكترونية التي يقدمها بنك BADR

تعرض الصفحة الرئيسية الواجهة لبنك بدر مختلف المعلومات والمنتجات التقليدية والالكترونية عبر موقعه http://www.badr-bank.net ، في مايلي عرض موجز لأهم ما يحتويه الموقع الالكتروني:

أولا: خدمة البنك الالكتروني: هو خدمة تسمح للعملاء بفحص حساباتهم عبر الانترنيت خلال 24/24 ساعة و 7/7 أيام. ومن أجل الاستفادة من هذه الخدمة يجب أن تكون لديك رقم حساب بنكي، ثم الذهاب إلى أقرب وكالة بنكية لبدر من أجل طلب التسجيل في خدمة البنك الالكتروني، وبعدها بأربعة أيام يمكن للعميل الحصول على الرقم السري. ثم يمكنه الدخول للبنك الالكتروني من خلال التأشير على فحص الحساب على الصفحة الرئيسية لموقع البنك.

يمكن لأي عميل مسجل في خدمة البنك الالكتروني أن :

- يفحص حسابه خلال 7/7 أيام و24/24 ساعة، سواء كانت أرصدة الحسابات الخاصة بك أو تفاصيل عن الصفقات خلال 30 يوم الماضية.
- القيام بعمليات نقل وتحويل الأموال من حساب للآخر.

ثانيا: طلب دفتر الشيكات: إذا أراد العميل طلب دفتر شيكات الكترونيا دون الانتقال إلى الوكالة، فبنك بدر يسمح لك بالدخول إلى طلب دفتر الشيكات.

ثالثا: طلب تغيير الرقم السري: تسمح هذه الخدمة للعميل بتغيير كلمة المرور التي يستخدمها في حالة ما أحس أن الكلمة السابقة سهلة ومن الممكن اكتشافها، وهذا كنوع من الحيطة من طرف العميل والسرية والأمن من طرف البنك، الذي عادة ما ينصح العملاء بتغييرها عندما يتجاوز استخدامها حدا معين.

رابعا: طلب الاشتراك مجانا: في هذه المرحلة يقوم العميل بإدخال بياناته الشخصية بشكل جدي وصارم، بالإضافة إلى إتباع مجموعة من الخطوات تهدف إلى تمكين البنك من حفظ هذه المعلومات بطريقة آمنة تحول دون إمكانية التلاعب بها.

خامسا: BADR NET هي وسيلة أو طريقة يقدمها البنك لعملائه للحصول على مجموعة الخدمات الالكترونية (الاطلاع على الحساب، التحويل...)، وهي موجهة للأفراد والمؤسسات دون تخصيص، مع تميزها كباقي المعاملات الالكترونية برقم أو كلمة سر يعرفها الزبون فقط من اجل الحفاظ على بيانات وحسابات الزبائن. **(انظر الملحق رقم 01).**

مثال واقعي: لنفرض شركة ب لديها اشتراك في خدمة Badr Net لبدر وكالة بسكرة، وفي آخر الشهر أرادت الشركة ب أن تدفع أتعاب موظفيها، فتقوم بالتحويلات اللازمة للبنك الذي بدوره يوزع الدخول إلى الموظفين كل إلى حسابه أينما كانوا وفي أي ولاية و مجانا، فقط يكتفي البنك بدفع ثمن الاشتراك مرة واحدة على مدار السنة.

سادسا: JibayaTic هذه هي البوابة الأولى عبر شبكة الانترنيت لتسهيل و تبسيط واجب الضرائب، وهي فكرة طرحت في 2016 وبدا العمل بها على مستوى البنك بدر هذه السنة، حيث يستطيع العميل الدخول إلى مركز الضرائب عبر هذا الموقع https://www.jibayatic.dz، والاطلاع على أحوال موقعه الضريبي، وفي المستقبل سيتمكن العميل من دفع ضرائبه مباشرة من حسابه البنكي، دون تضييع جهده ووقته في الذهاب للبنك و إلى مصلحة الضرائب.

الفرع الثاني: تطور تكنولوجيات بنك BADR

شهد بنك الفلاحة و التنمية الريفية عدة تحولات تهدف إلى عصرنته و تطويره و جعله يواكب التطورات البنكية العالمية حيث انه في ظل الانتقال إلى اقتصاد المعرفة يجب على البنك القيام بالمزيد من الإصلاحات و

التغييرات .كانت أول اهتمامات البنك هي إدخال تكنولوجيات الإعلام الآلي و التكنولوجيات الجديدة باعتبارها الخطوة الأولى في تعزيز البنية التحتية.

- **1991**تطبيق نظام Swift لتطبيق عمليات التجارة الخارجية.
- **1992**: وضع برمجيات Sybu Logiciel مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق، تسيير المودعات، الفحص عن بعد لحساب الزبائن).

–إدخال الأعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية، حيث أصبحت عمليات فتح القروض الوثائقية لا تفوق 24 ساعة على الأكثر .

–إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات.

- **1993**: إنماء عمليات إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.
- **1994**: تشغيل بطاقات التسديد و السحب في بعض الوكالات الرئيسية.
- **1996**: إدخال عمليات الفحص السلكي(Télétraitement) ، فحص وإنجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.
- **2000–2002**: وضع برنامج خماسي فعلي يرتكز خاصة على عصرنة البنك و تحسين الخدمات وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة و الميدان المالي والذي نتجت عنه الإنجازات التالية:

✓ **2000** :القيام بفحص دقيق لنقاط القوة و الضعف للبنك وإنجاز مخطط تسوية المؤسسة لمطابقة القيم الدولية.

✓ **2001**: التطهير الحسابي و المالي وإعادة النظر وتقليل الوقت وتحقيق الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض.

–تحقيق مشروع البنك الجالس Assise Banque مع الخدمات المشخصة.

–إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية وتعميم شبكة Pac–Mega عبر الوكالات و المنشآت المركزية وكذا إنشاء تطبيق نظام يختص بالية الدفع في مجال التعامل والاقتراض

- **2002**: –تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج SYBU كزبون للخدمة.

–تعميم البنك الجالس مع الخدمات المشخصة على جميع الوكالات الرئيسية.

- **2003:** إدخال نظام syrat وهو نظام تغطيه الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم.

–تأسيس نادي الصحافة بمبادرة مديرية الاتصال تشجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكية وكذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك.

–إدخال نظام معلوماتي جديد معد من طرف AXYS للخدمات يسهل عملية التركيب، الصيانة عن بعد وحتى فيما يخص الجانب القانوني والشريعي مما يسهل تسيير الموارد البشرية.

–إدخال طرق العمل بالنقود الآلية.

- **2004:** التحضير لإدخال برنامج الحكومة الالكترونية E– gouvernement في مختلف وكالات البنك.
- **2005:** شهر سبتمبر من هذه السنة عرفت أول تجربة ناجحة لعملية سحب تتم من خلال شباك آلي للأوراق النقدية وسط حضور جماهيري و إعلامي غفير (وكالة الشراقة)، كما استمرت العملية طوال الأشهر الأولى لسنة 2006، من اجل تعميم استعمالها في مختلف الوكالات عبر الوطن.
- **2011:** شروع البنك في اعتماد أنظمة البنك الالكتروني التي تسمح للزبائن بالإطلاع مباشرة على حساباتهم، وطلب دفاتر الشيكات على شبكة الانترنت، و السماح أيضا للمؤسسات لتحويل أجور العمال دون التنقل من مقرات عملهم، إضافة إلى التحويل عن بعد ومختلف التعاملات المالية والمصرفية.
- **2016:** الدفع عن طريق أجهزة TPE وعبر الانترنيت لمساعدة العميل في دفع الفواتير الشهرية وإعادة شحن الخطوط الهاتفية بطريقة مريحة وسهلة.
- **2017:** إدخال خدمة JibayaTic.

أيضا قام بنك BADR بتطوير وسائل الدفع الالكتروني وتوفير البطاقات، إذ يعتبر البنك الأول من حيث عدد بطاقات السحب المتداولة.

المطلب الثاني: أساليب الدفع الالكتروني في بنك BADR

بما أن بنك بدر يقدم مجموعة من الخدمات الالكترونية، بالتالي فانه كذلك يوفر مجموعة أساليب للدفع والسحب بصيغة الكترونية متطورة.

الفرع الأول: البطاقات البنكية المستعملة في بنك BADR

يتعامل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأنواع مختلفة من البطاقات الالكترونية وهي:

أولا: بطاقة بدر: منتج طرح في السوق في منتصف التسعينات من القرن الماضي، يسمح لعملاء البنك بسحب أموالهم باستخدام الموزعات الآلية للأوراق النقدية، التي عادة ما تقع خارج مبنى البنك، أو باستخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية، التي تشرف عليها شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM)، وللعلم فإن هذا البنك كان صاحب أول بطاقة سحب في الجزائر سنة 1994، التي كان استعمالها مقتصرا على الوكالات الخاصة بهذا البنك، ناهيك عن إصداره لبطاقة "zap zip" خصيصا لعملائه الكبار سنة 1996. للإشارة فإنه تم توقيف العمل بهذه البطاقة (Carte BADR) لتستبدل ببطاقة ما بين البنوك. **(انظر الملحق رقم 02).**

ثانيا: بطاقة CBR: هي بطاقة سحب وطنية صالحة فقط في الجزائر، ظهرت سنة 2005 كأول بطاقة بعد توقيف العمل ببطاقة بدر، وهي عبارة عن بطاقة خصم يسمح فقط بالسحب بها من أجهزة الصراف الآلي، ولا يسمح أن تدفع في المحلات التجارية.

وفي سنة 2009 أصبحت بطاقة دفع وسحب معا.

ثالثا: بطاقة CIB لبنك الفلاحة و التنمية الريفية: وهي بطاقة ممغنطة تسمح لعملاء البنك بسحب مقدار محدد من المال من الموزعات الآلية التابعة للبنك أو من الموزعات الآلية التابعة للبنوك التي وقعت على إصدار هذه البطاقة، للإشارة فإن هذا المنتج قد بدأ العمل به في عام 2001، وتشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM).

تعتبر البطاقة البنكية ما بين البنوك لبنك بدر أداة للسحب والدفع، وينظر إليها كوسيلة لتحسين خدمة العملاء لهذا فإن تطوير البطاقة يتوقف على عنصرين هامين هما:

- التجار الذين يقبلون الدفع عن طريق البطاقة البنكية.
- الأفراد الحاملين للبطاقة .

كما أنها تعتبر بطاقة وطنية صالحة في الجزائر فقط تسمح لحاملها:

• تسديد المشتريات من السلع والخدمات من مختلف المحلات التجارية، ودفع فواتير المطاعم والفنادق المشتركين في شبكة بنك بدر.

• القيام بسحوبات نقدية من الوكالات البنكية لبنك بدر، والصرافات الآلية، كما أن البطاقة البنكية توفر الوقت والجهد، وتتميز بالسرعة والتوفر في كل المناطق الإقليمية .

يكون السحب حسب الدخل الشهري المنصوص عليه في العقد بين العميل و البنك، أي يمكنه سحب 80 %من هذا الدخل، كما يمكنه سحب هذه النسبة على عدة مرات المهم المدة بين عملية السحب الأولى وعملية السحب الأخرى هي يومين، حتى يتم اقتطاعه من الحساب الخاص بالعميل من قبل المالية في الجزائر، حتى لا يصبح الحساب دائن و إلا تعرض الحساب للغلق من قبل البنك.

لبنك بدر ثلاث نوعين من بطاقات التصنيف:

1. **البطاقة الكلاسيكية:** وهي متاحة للعملاء ذوي دخل منتظم وتوفر خدمات الدفع وسحب ما بين البنوك، وعادة تكون لعامة الموظفين ذوي الدخل المتوسط. **(انظر الملحق رقم 03)**
2. **البطاقة الذهبية:** متاحة للعملاء الذين تكون دخولهم مرتفعة ويوفر السقف سحب أكثر من سقف البطاقة الكلاسيكية، عادة تخصص لكبار رجال الأعمال 10000000دج .**(انظر الملحق رقم 03)**

رابعا: بطاقة "توفير": دخلت هذه البطاقة حيز الخدمة في سنة 2011، التي تسمح بتحويل أموال الزبائن من حسابهم الجاري لدفتر الاحتياط والادخار عن طريق الموزعات الآلية النقدية، دون التنقل إلى وكالات البنك، ومن جهة أخرى فالفئة المستفيدة من خدمات بطاقة " توفير" يشترط على أصحابها حيازتهم على دفتر ادخار على مستوى بنك (BADR) سواء ذلك الخاضع لمعدلات فائدة أو دونها.

وما يميز هذه البطاقة عن غيرها، أنها تسمح لصاحبها القيام بعمليات تحويل الأموال من حساب إلى آخر، إلى جانب القيام بعمليات السحب، كما تسمح بطاقة " توفير" القيام بالعديد من العمليات انطلاقا من الموزعات الآلية على مدار 24 ساعة، حتى في الساعات التي لا تشتغل فيها وكالات البنك وأيام العطلة.

تعتبر هذه البطاقات من أحدث مستويات بنك الفلاحة و التنمية ، تتميز بلونها الأخضر الفاتح، هي كذلك تمتاز بالرقم السري خاص بالزبون، ونفس العمر بالنسبة للبطاقتين CLSSIC ET GOLD ، ونفس العمر بالنسبة لعملية السحب فيستطيع حامل البطاقة سحب 5 ملايين فقط خارج الولاية ، أما داخل الولاية فيستطيع سحب أي مبلغ موجود في حسابه.

وبالنسبة للشبكة النقدية ما بين البنوك، تسمح بطاقة "توفير" بسحب الأموال من الموزعات النقدية الآلية التابعة للبنوك الأخرى، وتلك المتوفرة بالنسبة لشبكة بريد الجزائر، وبخصوص تأمين العمليات البنكية المعتمدة في إطار بطاقة " توفير" فإنه تم اعتماد رقم سري شخصي، بالنسبة لكل زبون يلجأ إلى الموزعات النقدية، مما يؤمن جميع العمليات الخاصة بالبطاقة التي تصل مدة صلاحيتها سنتين. **(انظر الملحق رقم 04)**

الفرع الثاني: الآليات المستحدثة في بنك BADR

أولا: الصراف الآلي لبنك BADR

بدأ العمل بهذه الخدمة في بداية عام 2000، بموجب هذه العملية يتم سحب الأوراق النقدية بطريقة آلية بعد، ومن ايجابيات هذه العملية أنها تقلص من عدد العمليات ومن زمن العملية وتقضي على ظاهرة الطوابير. وتتم هذه العملية آليا عن طريق الموزعات الآلية للنقود الورقية التي تعد من أهم الوسائل لعصرنة القطاع .

1. **الموزع الآلي للأوراق D.A.B Distributeur Automatique de Billes** الموزع هو آلة اوتوماتيكية تسمح للعميل عن طريق بطاقة الكترونية بسحب مبلغ من المال دون حاجة اللجوء إلى الفرع.
2. **الشباك الآلي للأوراقGAB :Guichet Automatique Bancaire**هو أيضا آلة أوتوماتيكية أكثر تعقيدا والشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق متصلة بالحاسوب الرئيسي للبنك.

ثانيا: المقاصة الالكترونية في BADR

في 14 جانفي 2004 تم طلب المقاصة الالكترونية وقد تم بالفعل الموافقة في 29 نوفمبر 2004، ومن ثم تم إمضاء العقد مع مجموعة ATOS في نهاية مارس2005، وفي 16جوان 2005 تم تعيين الوسطاء للربط بالنظام المعلوماتي للمساهمين (بنك الجزائر، البنوك التجارية، الخزينة العمومية، بريد الجزائر)، وتم التنفيذ رسميا في 16 ماي 2006، ويعتمد نظام المقاصة على نظام جديد لتسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي (ARTS) .

تتم بواسطة الشيكات و تكون هذه العملية بين جميع البنوك الأخرى بواسطة الحوالات وبواسطة الشيكات، تستغرق مدة العملية أربعة أيام.

سنقوم بمحاولة توضيح مبدأ عمل نظام ARTS بواسطة المثال التالي:

نفرض أنه تم التعاقد بين شخصين أحدهما من تمنراست وهو زبون لدى وكالة BDL والشخص الثاني من بسكرة، وهو زبون لدى وكالة BADR تمت الصفقة عن طريق شيك ، يتوجه الزبون الأول إلى وكالة BDL مع الشيك ويقدمه للمكلف بعمليات التحويل فيقوم بمسح الشيك عن طريق جهاز السكانير فترسل صورة الشيك والمعلومات إلى البنك المركزي المتواجد بالجزائر العاصمة، ومن ثم ترسل المعلومة أوتوماتيكيا إلى المركز الرئيسي لكل الوكالات، وهو ما يسمى La forme Plate، ومن ثم تذهب المعلومة إلى BDL الرئيسية وهي ترسل رسالة آلية إلى BADR الرئيسة فتقوم هذه الأخيرة بمعاينة المعلومة الخاصة بزبونها كرقم الحساب و الرصيد، ثم تقوم بصرف الشيك آليا من BADR بسكرة، وتقوم بترصيد العملية ثم تقدم لـ BDL الرئيسية بأنها تستطيع صرف الشيك لصالح زبونها وهذه العملية تتم في مدة أقصاها ساعة 72.

ثالثا: الدفع عن طريق أجهزة TPE: بدا بنك بدر و بنك القرض الشعبي الجزائري في استخدام هذه التقنية لزبائنهم، التي تسمح لهم بتسديد قيمة مشترياتهم من حسابهم البنكي في المحلات التجارية مباشرة دون التنقل إلى الوكالة و سحب الأموال. حيث تكون أجهزة TPE مرتبطة بهاتف ثابت. **(انظر الملحق رقم 05)**

وفي سنة 2016 انضمت بطاقة توفير و بطاقة CIB للعمل بهذا الجهاز الذي بدوره في هذه السنة أصبح أكثر تطورا وحداثة بحيث تخلى في عمله عن وجود الهاتف الثابت وأصبح مرتبط بشريحة Djezzy.

رابعا: الدفع عبر الانترنيت E–Paiment : بدا الحديث عنه في سنة 2016 لكن تطبيقه في 2017، تتمثل هذه العملية أساسا في وجود زبون يشترط حصوله على بطاقة بنكية، أن يطلب من البنك كلمة مرور جديدة مخصصة لعملية الدفع عبر الانترنيت E–Paiment، لكي يستطيع التعامل مباشرة مع مجموعة من الشركات التي تكون منظمة للبنك في هذه الخدمة.

المتعاملون مع بنك بدر: هناك 9 متعاملين هم:

–الخطوط الجوية الجزائرية Air Algérie.

–طيران الطاسيلي Tassili Airlines.

–اتصالات الجزائر Algérie Télécom.

–جازي Djezzy.

–موبيليس Mobilis.

–اوريدو Ooredoo.

–امانة Amana.

– الصندوق الوطني للتامينات الاجتماعية CNAS .

–سيال Seaal.

المطلب الثالث: انعكاسات استخدام نظام الدفع الالكتروني على بنك بدر

قد خلف استخدام وسائل الدفع الالكترونية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

أولا: التخفيف من طوابير الانتظار: فبزيادة التعامل الالكتروني لا حاجة للحضور الشخصي لكل عملاء البنك مما يخفف من الازدحام داخل البنك.

ثانيا: استغلال الوقت: أي تفرغ الموظفين للعمليات المهمة التي لا تنجز الكترونيا.

ثالثا: نقص العمليات التقليدية: فنظام الدفع الالكتروني يمنح الزبائن مجموعة من المميزات، منها راحة اكثر واقتصاد في الجهد والوقت، لذلك توجه الأفراد نحو استخدام هذا النظام سيؤدي آليا إلى تقليص حجم العمليات المصرفية التقليدية، كعمليات السحب من الحساب أصبحت تتم بالبطاقة الالكترونية عن طريق الصرافات الآلية. ومن اجل توضيح النقص الوارد في العمليات التقليدية يجب توضيح الزيادة في عدد العمليات بالبطاقات الالكترونية لبنك بدر على النحو التالي:

الجدول رقم 09: عدد عمليات بطاقات بنك بدر 2012–2013

السنة	GAB/DAB	عمليات بطاقات بدرلوكالة بسكرة	عمليات بطاقات بدر لغير زبائن الوكالة	عمليات بطاقات بدر خارج ولاية بسكرة	المجموع	الرتبة
2012	1 GAB	4805	506	13340	18651	21
2013	1 GAB	9066	712	13662	23440	12

المصدر: أوراق داخلية للبنك

قراءة للجدول:

نلاحظ في سنة 2012 أن عدد العمليات التي تمت بالبطاقة الالكترونية لنفس زبائن الوكالة 4805 عملية، بينما سجلت 506 عملية لغير زبائنها، أما عمليات البطاقات خارج الولاية فهو 13340 عملية لتسجل

هذه السنة مجموع 18651 عملية تحتل بها الرتبة 21، أما في سنة 2013 فهناك تطور واضح خاصة في العمليات التي تمت داخل ولاية بسكرة لتتقدم بذلك إلى الرتبة 12.

الجدول رقم 10: عدد عمليات بطاقات بنك بدر للثلاثي الأول من 2014–2015

السنة	GAB/DAB	عمليات بطاقات بدرلوكالة بسكرة	عمليات بطاقات بدر لغير زبائن الوكالة	عمليات بطاقات بدر خارج ولاية بسكرة	المجموع	الرتبة
الثلاثي الأول من 2014	1 GAB	2101	177	2540	4818	16
الثلاثي الأول من 2015	1 GAB	2449	208	4670	7327	14

المصدر: أوراق داخلية للبنك

قراءة للجدول:

نلاحظ عدد العمليات التي تمت بالبطاقة الالكترونية في الثلاثي الأول من سنتي 2014–2015 في تزايد واضح ومستمر خاصة منها العمليات خارج ولاية بسكرة، مما أدى إلى تقدم البنك بدر –وكالة بسكرة– من المرتبة 16 إلى المرتبة 14.

التحليل:

تفسر الزيادة المطردة في استخدام البطاقات البنكية وأجهزة الصراف الآلي للسنوات الأربعة لزيادة الوعي لدى عملاء البنك بالمزايا التي يقدمها الدفع الالكتروني سواءا من ناحية توفير الوقت بدل تضييعه في طوابير الانتظار أو من ناحية الخدمات التي تكتسبها البطاقة و بأقل التكاليف، ومن البديهي أن الزيادة في العمليات الالكترونية ستؤدي حتما إلى نقص في العمليات التقليدية لأنها صارت تعوض معظمها.

رابعا: تخفيض التكاليف: بحيث نظام الدفع الالكتروني لا يحتاج مقر أو فروع جديدة مما يوفر المصاريف، كذلك يوفر تكاليف الأوراق والطباعة، كما يوفر التكاليف بالنسبة لعملاء البنك، لكن على مستوى البنك –وكالة بسكرة– لا توجد إحصائيات توضح ذلك.

خامسا: زيادة المردودية: من خلال استخدام آلة الصراف الآلي لبنك بدر وكالة بسكرة يحصل البنك على عمولة من الزبون الذي استخدمه. كما يحصل على عمولة أخرى عند القيام بالدفع عن طريق نهائيات الدفع الالكترونية TPE.

كذلك يحصل البنك على مقابل مادي من عميله الذي يطلب بطاقة بنكية فبطاقة GOLD سعرها في بنك بدر هو 6000 DA، أما بطاقة Classic هو 5000 DA .أما عمولة إعادة تحديد الرقم السري للبطاقة الإئتمانية 100 دينار .

و هنا يجدر بنا الإشارة إلى انه هناك إحصائيات خاصة حول مردودية الصراف الآلي و البطاقات البنكية ...الخ كل على حدى، لكنها غير متوفرة على مستوى وكالة بدر ببسكرة.

خاتمة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR،نستنتج أن الجهاز المصرفي الجزائري يقدم وسائل و أدوات تسهل انتقال الأموال بأدنى تكلفة و في اقصر وقت ممكن،وهذه التقنيات تتطور بفعل تطور النشاطات البنكية .

ويعتبر بنك الفلاحة و التنمية–وكالة بسكرة– BADR من البنوك الجزائرية التي تقوم باستخدام نظام الدفع الالكتروني في مختلف أنشطته حيث تتج مظاهر التجارة الالكترنية في هذا البنك بإدخاله للبطاقات البنكية التالية: CBRI ، CIB، TAWFIR، حيث في بداية استخداما لم تستعمل بشكل كبير لغياب الوعي لدى المتعاملين مع البنك ، أما في الآونة الأخيرة فقد زادت نسب التعامل بها بشكل كبير حيث وصل عدد المشتركين في هذه البطاقات بوكالة بسكرة إلى حوالي 18368 شخص لبطاقات CBRI. CIB ، خصوصا انه نتج عن استعمالها مجموعة من الاثار الايجابية من أهمها بالنسبة للبنك هو زيادة مردوديته، وهذا من أهداف البنك المسطرة لضمان سيرورته.

ويسعى بنك بدر–وكالة بسكرة– إلى تحسين جودة منتوجاته الالكترونية لمواكبة التطورات الحاصلة في البنوك الأخرى، واحتلال مكانة رائدة بين البنوك الجزائرية.

خاتمة عامة

I. خاتمة:

إن وسيلة الدفع هي تلك الوسيلة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات التجارية وكذلك تسديد الديون، فظهور البنوك ساهم في تعدد وسائل الدفع فظهر إلى الوجود ما يسمى بوسائل الدفع الالكترونية بدورها اتخذت عدة أشكال متعددة منها: البطاقات البنكية، الشيكات الالكترونية، النقود الالكترونية والبطاقات الذكية، حيث تمكنت من الحد من بعض العراقيل و المشاكل التي أفرزتها تلك الوسائل التقليدية لكن بالمقابل لم تكن الوسائل الحديثة مثالية وهو كان أحد الأسباب التي ساهم في ضرورة إعادة النظر في الوسائل التقليدية وإعادة الاعتبار لها.

نظرا لأهمية ما قدمته الصيرفة الالكترونية للاقتصاد العالمي أدركت الجزائر حتمية تحسين خدماتها لاسيما وسائل الدفع، فحاولت النهوض باقتصادها من حالة الركود وضرورة تطوير نظامها المصرفي لمواكبة كل ما هو جديد في تقديم نظام الكتروني متطور، فقامت بإصلاحات عديدة لإنشاء بنية تحتية تساعد البنوك العاملة على شبكة الانترنيت في الجزائر من تقديم منتجاتها وخدماتها بسهولة، سرعة و بأمان لحماية عملائها، وقد تميز ذلك بانطلاق عدة مشاريع سنة 2006 وذلك بداية بمشروع البطاقات البنكية للسحب من طرف البنوك، وبطاقات الدفع من طرف مؤسسة بريد الجزائر لدورها الكبير في عمليات الدفع في الجزائر. لكنها مع ذلك للأسف التعامل بها على مستوى الدول العربية والدول النامية لاسيما الجزائر لا يزال حديثا، خاصة أن تداول البطاقات الالكترونية ونظام الدفع والتحويلات الالكترونية يشكل أحد أبرز نقاط الضعف في المنظومة البنكية والمصرفية، مما يجعل العديد من الأفراد والمؤسسات المالية والاقتصادية يجهل قيمتها وأهميتها كوسائل بديلة للتداول النقدي للنقود. إلا أن هذه الإصلاحات ما زالت لم تر النور بسبب التأخر في تطبيق القوانين وسوء التسيير. بالإضافة إلى ذلك هناك مشاكل عديدة يصعب فيها تطبيق طرق وتقنيات نظام الدفع الالكتروني بنفس الأسلوب الذي طبق في الدول المتقدمة، فنرى أن تطبيقها في بعض البنوك في الجزائر واقع معاش لكن تحقيقها فعلا مازال متأخرا ويقتصر على فئة قليلة من العملاء لاحتياجهم لهذه الخدمة.

وكخلاصة يمكن القول أن دخول المصارف الجزائرية إلى العالم الالكتروني يحتاج إستراتجية متكاملة ورؤية واضحة، بالإضافة إلى تقنيات حديثة مناسبة لأن الاندماج في الاقتصاد الإلكتروني يتطلب استثمارات هائلة في جميع المجالات، كما أن الأمر يحتاج أيضا إلى تطوير وسائل الحماية والأمن من أجل ضمان سرية جميع العمليات المصرفية.

II. نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: نظام الدفع الالكتروني هو مجموعة من وسائل الدفع المتطورة، فهي تتبع الأساليب الحديثة في تسوية مختلف العمليات في النشاط المصرفي، ولعل من ابرز هذه الأنواع البطاقات البنكية. لقد أثبتنا صحة الفرضية، فالنظام الالكتروني يعبر عن تقديم البنوك للخدمات المصرفية من خلال وسائط الكترونية، أي باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وابرز مثال هو استخدام البطاقة في آلة الصراف الآلي.

الفرضية الثانية: الدافع الأساسي وراء ابتكار نظام الدفع الالكتروني هو تسهيل التعاملات الاقتصادية، من خلال تطوير وسائل الدفع. التي لا تخلف أي مخاطر في التعامل بها. لقد أثبتنا عدم صحة الفرضية، لان استعمال نظام الدفع الالكتروني قد يشجع على زيادة بعض الجرائم الالكترونية، كما ينجر عنه الكثير من المخاطر.

الفرضية الثالثة: تسعى الجزائر جاهدة إلى مواكبة التطورات العالمية خاصة في ميدان التكنولوجيا، هذا ما جعلها تتبنى مجموعة من الاستراتيجيات الجديدة كتعميم شبكات الانترنيت في مختلف الولايات، من اجل تحديث نظم الدفع. لقد أثبتنا صحة الفرضية، فالجزائر أدركت مدى وجوب مواكبة العولمة المالية المصرفية، وهذا ما ألزمها الاتجاه نحو رقمنة عمل نظامها المصرفي.

الفرضية الرابعة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو أهم البنوك العمومية التي تسعى إلى تحسين نوعية الخدمات لذلك فهو يقدم مجموعة من الخدمات الالكترونية على موقعه الخاص. لقد أثبتنا صحة الفرضية، من خلال محاولات البنك المختلفة في تطوير وسائله، وتحسين خدماته الالكترونية.

III. نتائج الدراسة:

لقد قسمنا نتائج الدراسة إلى جزئين نظرية وتطبيقية وهي كالتالي:

أولا: النتائج النظرية

1. إن تطور وسائل الدفع ارتبط منذ القدم بتطور التعاملات والمبادلات بين الأفراد في المجتمع، وفي العصر الحديث و ابتداء من سنة 1914 تم ظهور النقود الإلكترونية التي تتماشى مع الاقتصاد الحديث والعولمة والشبكات الرقمية و تكنولوجيا الإعلام الآلي وسميت هذه النقود الإلكترونية بالنقد الآلي والتي من أهم وسائلها نجد البطاقة البنكية.

2. عرف نظام الدفع الالكتروني عدة أنواع من الوسائل والخدمات المصرفية الالكترونية وأنظمة التحويل الالكتروني، وأجهزة الصراف الآلي والانترنيت، فهي تقدم خدمات متميزة عن الخدمات التقليدية. علما أن تجسيدها يتطلب وجود بيئة الكترونية ترتكز على تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصال.

3. رغم ما توفره وسائل الدفع الالكترونية من مزايا إلا أنها لا تخلو من المخاطر التي يمكن حمايتها بواسطة طرق حماية الكترونية كالتوقيع الالكتروني أو التشفير أو البصمة الالكترونية....الخ.

4. تسبب ظهور وسائل الدفع الإلكترونية في انخفاض محسوس لاستخدام وسائل الدفع التقليدية، حيث سمح ذلك باختصار الوقت و التقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي و البشري الذي كان مخصص لها، لكن ظهورها لم يؤدي إلى اختفاء وسائل الدفع التقليدية.

5. تشهد الجزائر تقدم ملحوظ في مجال الاهتمام بتطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال مقارنة بالسنوات السابقة، لكن رغم هذا التطور الذي شهدته الجزائر في مجال الانترنيت لم يزامنه تطور في تطبيقات النظام الالكتروني بنفس الحجم، خصوصا في ظل هشاشة النظام المصرفي الجزائري، إلا أنها قريبة من تقليص الفجوة الرقمية لبناء الاقتصاد الرقمي الجديد.

ثانيا: النتائج التطبيقية

من خلال الدراسة التطبيقية لانعكاسات استخدام نظام الدفع الالكتروني على بنك الفلاحة والتنمية –وكالة بسكرة– توصلنا إلى ما يلي:

1. يقدم البنك مجموعة من الخدمات الالكترونية المتنوعة لعملائه، كذلك يمكن التعامل معه بالبطاقات البنكية (CIB.TAWFIR.BADR).
2. كان البنك يواجه صعوبة استخدام وسائل الدفع الالكترونية وذلك بسبب قلة ونقص الوعي الثقافي والاجتماعي والمصرفي لدى الجمهور الجزائري وتعلقه بالوسائل التقليدية، لكن هذا انعكس في السنوات الأخيرة و صار الجمهور مطلع على مزايا النظام الالكتروني أكثر و يريد الاستفادة منها.
3. لا يزال نظام الدفع الالكتروني في بنك بدر في مراحله الأولى ويحتاج تضافر الجهود من كل الأطراف المصرفية وعلى كل المستويات من قبل البنك المركزي أو البنوك التجارية والمتعاملين معهم.

IV. التوصيات والاقتراحات:

بناء على ما تقدم من نتائج عامة حول موضوع الدراسة، رأينا من الواجب تقديم بعض الاقتراحات و التوصيات وذلك كما يلي:

1. إجراء العديد من الدراسات و الاستشارات من أجل تحديث هذا النظام والإطلاع على المشاكل المحتملة الحدوث ومناقشة كيفية إيجاد الحلول لها.

2. على البنوك والمؤسسات المالية المشاركة في الشبكة النقدية البنكية تكثيف الدورات التكوينية للموظفين التابعين لها حول تقنيات النقد الآلي.

3. لا بد من الاستعانة بالبحوث الجامعية التي تتناول هذا المجال و ذلك من أجل الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة منها و السائرة في طريق النمو في مجال تحديث نظام الدفع، للإطلاع على المشاكل المحتملة الحدوث و مناقشتها لإيجاد الحلول لها.

4. أهمية التوسع أكثر في نقل التكنولوجيا إلى البنوك الجزائرية بما يمكن من مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال.

5. إبداء أكثر صرامة في تسيير الموزعات الآلية للأوراق النقدية والتدخل السريع في حالات التعطلات التقنية، حيث أن أهم مشكل تواجهه البنوك في تسيير الموزعات الآلية للنقود هو مشكل حالة الأوراق النقدية والتي هي غالبا مهترئة، وبالتالي يجب على البنك المركزي إعادة النظر في نوعية الورق المستخدم في طبع الأوراق النقدية أو تزويد البنوك بأوراق نقدية جديدة موجهة خصيصا لتستعمل في الموزعات.

6. تعزيز الإطار القانوني و التشريعي الخاص بالتعاملات الإلكترونية، ليستوعب أكثر الجرائم الإلكترونية، و يمكنه من مسايرة التطورات التكنولوجية في المجال المصرفي.

7. نشر الوعي الثقافي والاجتماعي والمصرفي لدى الجمهور بصفة عامة ولدى عملاء البنك بصفة خاصة في الجزائر.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن التوصيات المقدمة تعتبر كجزء بسيط من الحلول الواجب إتباعها للنهوض بهذا القطاع النقدي في الجزائر وحسن استخدام نظام الدفع الالكتروني.

V. آفاق البحث:

يبقى موضوع نظام الدفع الالكتروني موضوعا كبيرا ومتشعبا لذلك حاولنا بقدر الإمكان الإلمام ببعض الجوانب في هذا الموضوع لكن تبقى الكثير من المواضيع المطروحة في هذا المجال نقترح من بينها:

1. نظام الدفع الالكتروني ودوره في تفعيل التجارة الالكترونية.
2. دور وسائل الدفع الالكترونية في تحقيق رضا العميل .
3. دور نظام الدفع الالكتروني في قياس جودة الخدمة المصرفية.
4. مستقبل اليد العاملة في ظل استخدام الصيرفة الإلكترونية.

وفي الأخير أمنيتنا من هذا العمل أن نكون قد وفقنا ولو بالشيء القليل من انجازه، والإحاطة ببعض جوانبه حتى يكون مرجعا منيرا لكل من يرغب البحث في جوانبه الأخرى، ومساهمة متواضعة منا في إثراء مكتبنا ونرجو في الختام أن يكون الصواب قد حالفنا باختيار الموضوع ومعالجته .

قائمة المراجع

- **المراجع باللغة العربية**

أولا: الكتب

1. أبو فروة محمود محمد ، **الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنيت**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
2. بختي إبراهيم، **التجارة الالكترونية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
3. بندق وائل أنور ، **وسائل الدفع الالكترونية**، دون ذكر دار النشر، دون ذكر بلد النشر،2008.
4. –جورج لهاد أبو جريش، خشان يوسف رشوان، **مدخل إلى مصارف الانترنت**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2004.
5. حجازي بيومي عبد الفتاح ، "**النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003.
6. الحداد وسيم محمد وآخرون، **الخدمات المصرفة الالكترونية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.
7. د. شاهين علي عبد الله ، **نظم الدفع الالكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها دراسة تطبيقية على بنك فلسطين**، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية– غزة، ديسمبر 2009.
8. دون ذكر المؤلف، **التجارة الالكترونية..تجارة بلا حدود**، بحوث وأوراق أعمال، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2011.
9. زهير بشنق، **العمليات المالية المصرفية الالكترونية**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2006.
10. الشمري ناظم محمد نوري ، عبد الفتاح زهير العبد اللات، **الصيرفة الالكترونية "الأدوات و التطبيقات ومعيقات التوسع"**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
11. الشورة جلال عايد ، **وسائل الدفع الالكتروني**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2008 .
12. الصمادي حازم نعيم ، **المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
13. عبد المطلب عبد الحميد :**العولمة واقتصاديات البنوك** ،الدار الجامعية، الإسكندرية ،2003.
14. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للطبع النشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001.

15. عبد المطلب عبد الحميد،"**البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
16. علي القباني ثناء ، السواح نادر شعبان إبراهيم ، **النقود البلاستيكية واثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، 2006.
17. غالب ياسين– سعد ، د. العلاق بشير عباس ، **الاعمال الالكترونية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
18. غالب ياسين سعد ، د. العلاق بشير عباس ، **التجارة الالكترونية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
19. غنام شريف محمد ، **محفظة النقود الالكترونية** "**رؤية مستقبلية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007.
20. غنيم احمد محمد، **الإدارة الالكترونية** "**آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل**"، المكتبة العصرية، المنصورة، 2004/2003.
21. لطرش الطاهر، "**تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001.
22. لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2004.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. أحمد محمد عبد الحليم عماد الدين ، **المعاملات المصرفية بواسطة الهواتف النقالة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، قسم قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، نيسان 2010.
2. امداح احمد ، **التجارة الالكترونية من منظور الفقه الاسلامي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه وأصوله، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر –باتنة، 2004/ 2005.
3. باكور حنان، **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة، 2014/2013.
4. بركان أمينة، **الصيرفة الكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي – حالة الجزائر**– ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014/2013.

5. بعلي حسني مبارك، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011.
6. بلحاج فاطمة ، **العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011/2010.
7. بلحارث ليندة ، **نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري–تيزي وزو، 2009/2008.
8. بلعايش ميادة ، اثر **الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر–فرنسا**، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر–بسكرة، 2014–2015.
9. بن عميور أمينة ، **البطاقات الالكترونية للدفع و القرض و السحب**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة منتوري، 2004 / 2005.
10. بورزق إبراهيم فوزي ، **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائريCPA**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.
11. بورمة هشام، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955–سكيكدة، 2009/2008.
12. بويوسف فوزية ، **العوامل المؤثرة في اداء البنوك التجارية وعملياتها غير التقليدية–دراسة مقارنة بين البنك الخاصSOCIETE GENERALEو البنك العام CNEP**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف، 2009/2008.
13. حمو محمد ، **اثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم

الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2009.

14. خشة حسيبة، **وسائل الدفع الحديثة في القانون الجزائري**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015.
15. ديمش سمية، **التجارة الالكترونية حقيقتها وواقعها في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسويق، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، 2010-2011.
16. رحال عادل ، **تحديث الخدمة الصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة-،2014/2013.
17. زقرير عادل ، **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة -دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2009/2008.
18. سالم عبد الرزاق، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة-تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح-**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.
19. شايب محمد، **اثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية** دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بسطيف، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2007/2006.
20. شيروف فضيلة ، **اثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، 2009-2010.

21. صراع كريمة، **واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013/ 2014.

22. العاني إيمان، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة–، 2007/2006.

23. عبد الرحيم نادية ، **تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر**–، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2011/2010.

24. عبد الله سليمة، **دور تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في تفعيل النشاط البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري بباتنة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر–باتنة، 2008–2009.

25. فرحات خولة، **اثر التجارة الالكترونية على تحسين نوعية الخدمة المصرفية دراسة حالة البنك الالكتروني** monabanq، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر–باتنة، 2008/2007 .

26. قادة عبد القادر، **متطلبات تأهيل البنوك العمومية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009/2008.

27. قارون أحمد ، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل،** رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2013/2012.

28. لوصيف عمار ، **إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل و الاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008.

29. معطى سيد احمد ، **واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال على أنشطة البنوك الجزائرية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، تخصص: حوكمة الشركات ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011

30. ميهوب سماح ، **اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة 2، 2014/2013.

31. ميهوب سماح، **الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص البنوك والتأمينات، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة، 2004 /2005.

32. واقد يوسف، **النظام القانوني للدفع الالكتروني**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون، تخصص قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011/2010.

ثالثا:الملتقيات

1. بلفاطمي عباس ، **المتطلبات اللازمة لإقامة وسائل الدفع الإلكتروني على مستوى القطاع المصرفي**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة : منافسة مخاطر وتقنيات، جامعة جيجل، 06– 07 جوان 2005.

2. بن باير الحبيب ، بن كاملة محمد عبد العزيز ، **عصرنة وسائل الدفع مدخل لتطوير الأداء والفعالية المصرفية للبنوك التجارية**،الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، جامعة وهران، 26–2011/04/27.

3. بودي عبد القادر، بودي عبد الصمد، **تكنولوجيا الانترنيت كأداة لتميز الخدمات المصرفية –مع الإشارة لحالة البنوك الجزائرية–**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 27/26 افريل2011.

4. بوعافية رشيد ، مزيود إبراهيم ، **التحول إلى وسائل الدفع الالكترونية وتحديات الجرائم المعلوماتية**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر ،المركز الجامعي خميس مليانة، 26-2011/04/27.
5. جليد نور الدين ، بركان أمينة ، **بطاقة الائتمان وإدارة مخاطر استعمالها كوسيلة دفع في ظل التجارة الالكترونية**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 26-2011/04/27.
6. جميل احمد ، رشام كهينة، **بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 27/26 افريل2011.
7. -حاج صدوق بن شرقي، اليفي محمد، **النقود الالكترونية كوسيلة دفع في اطار الصيرفة الالكترونية (الأدوار،الآثار والتصور المستقبلي للتنظيم القانوني)**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 26-2011/04/27.
8. خليفة منية ، **الصيرفة الالكترونية كمدخل لتاهيل وعصرنة البنوك الجزائرية**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 27/26 افريل2011.
9. د صلاح الياس، **مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة،26-2011/04/27.
10. -د مداح عرايبي الحاج ، بارك نعيمة ، **اهمية البنوك الالكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكترونية في الوطن العربي-الواقع والآفاق-**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 26-2011/04/27.
11. د. ايت زيان كمال د. ايت زيان حورية ، **الصيرفة الالكترونية في الجزائر**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي-خميس مليانة- الجزائر، 27/26 افريل2011
12. -د. برحومة عبد الحميد ، بوطرفة صورية ، **النقود الالكترونية والأساليب البنكية الحديثة في الدفع والتسديد-مخاطرها وطرق حمايتها-**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في

البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 26-2011/04/27.

13. ربوح عبد الغني ، غردة نور الدين ، **تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق**، المؤتمر الدولي العلمي حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، 11-12 مارس2008.
14. رحيم حسين، معراج هواري ، **الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات،جامعة الاغواط، يومي 14 – 15 ديسمبر 2004.
15. قاسي ياسين، فايدي كمال، **إسهامات الصيرفة الالكترونية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 27/26 افريل2011.
16. قصاب سعدية ، بودربالة فايزة ، **تقييم وسائل الدفع الالكترونية:المزايا و المخاطر**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 26-2011/04/27.
17. معطى الله خير الدين، بوقمقوم محمد، **المعلوماتية والجهاز البنكي حتمية تطوير الخدمات المصرفية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، الآفاق والتحولات، جامعة 08 ماي 1945، قالمة – الجزائر، 05- 06 نوفمبر 2001.
18. يوسفات علي ، بوزيان الرحماني هاجر، **دور الهاتف الخلوي في تطوير وتحسين نظم الدفع في الجزائر**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 27/26 افريل 2011.

رابعا: المجلات

1. العوضي احمد عبد الله ، **العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الالكترونية**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 6، الكويت، 2010.
2. بحيح عبد القادر، **إشكالية التحكم في وسائل الدفع البنكية وأثرها على الخدمات المصرفية-حالة الجزائر(1962-2010)**، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة سيدي بلعباس-الجزائر، 2011.
3. بريكة السعيد ، فوزي شوق، **تحديات وسائل الدفع الالكتروني-دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاة ام البواقي-**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2014.

4. بلعبيدي عايدة عبير ، **واقع تحديث انظمة الدفع في الجزائر وأثره على المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة مخبر مالية، بنوك و إدارة، العدد الافتتاحي، جامعة محمد خيضر بسكرة، دون ذكر تاريخ النشر.

5. بن سماعين حياة ، بلعايش ميادة ، **مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، ديسمبر 2014

6. حمو محمد ، زيدان محمد ، **إدارة التكنولوجيا المصرفية من أجل تحسين تنافسية البنوك، مع الإشارة إلى البنوك الجزائرية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 16 – جوان 2016

7. زغدار أحمد، أ. حميدي كلتوم، **تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية (ARTS) في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، عدد 9، جزء 2، جامعة الدكتور يحيى فارس-المدية، ديسمبر 2015.

8. سليمان ناصر، حديدي آدم ، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أي دور لبنك الجزائر؟**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جوان 2015.

9. عبد الرحيم وهيبة ، **وسائل الدفع التقليدية في الجزائر – الوضعية والآفاق**، مجلة الباحث – عدد 09، المركز الجامعي تمنراست- الجزائر، 2011.

10. عرابة. رابح ، **دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري**، الاكادمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، جامعة الشلف، 2012.

11. عيسى الموسوي نهى خالد ، إسراء خضير مظلوم ألشمري، **النظام القانوني للنقود الالكترونية**، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 2، 2014.

12. قريشي محمد ، بومجان عادل ، **سبل ومتطلبات اعتماد وتطوير التجارة الالكترونية في الجزائر**، مجلة مخبر مالية، بنوك وادارة، العدد الافتتاحي، جامعة محمد خيضر بسكرة، دون ذكر تاريخ النشر.

13. مزنان فهد نصر حمود ، **إمكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 4، 2011.

14. مويسة جمال حود ، **الاقتصاد الرقمي ومتطلبات استجابة البنوك إلى التحديات الجديدة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 10،العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة التكوين المتواصل غرداية، 2010.

خامسا: المؤتمرات

1. الشرقاني محمود احمد إبراهيم، **مفهوم الأعمال المصرفية واهم تطبيقاتها**، مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون المجلد الأول، غرفة التجارة والصناعة–دبي، 1 –12ماي 2003.
2. سرحان عدنان إبراهيم، **الوفاء الالكتروني**، مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، المجلد الأول، غرفة التجارة والصناعة–دبي، 1 –12 ماي 2003.
3. مفتاح صالح، معارفي فريدة، **البنوك الالكترونية**، المؤتمر العلمي الخامس بعنوان: نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلادلفيا – كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان – الأردن، 4–5/يوليو /2007.

سادسا: مراجع أخرى

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 1962.
2. بن عياد محمد سمير، سماحي أحمد، **التكنولوجيا الإلكترونية البنكية: ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية**، جامعة تلمسان، Created by Neevia Personal Converter trial version http://www.neevia.com.
3. هلالى حسين مصطفى، **نظم المعلومات SWIFT ودورة في تنشيط حركة التعامل المصرفي (حالات تطبيقية)**، ندوة الخدمات البنكية الإلكترونية الشاملة (رؤية مستقبلية)، القاهرة، 25– 29 نوفمبر 2007.
4. قانون النقد والقرض الصادر في 14/04/ 1990، المادة 114.

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

-Boubaker Noubel el Houssine, **Le paiement sur internet**, Master Spécialisé : Commerce International et Technologie de l'Information, Institut Supérieur De Gestion De Sousse, 2002/2003.

-LAZREG Mohamed, **Développement de la Monétique en Algérie Réalité et** pour l'obtention d'un diplôme de doctorat en **Perspectives**, Thèse Présentée sciences Option : Gestion, UNIVERSITE ABOU BAKR BELKAID TLEMCEN Faculté des Sciences Economiques, de Sciences de Gestion et Commerciales, 2014/2015 .

-Rachid JANKARI, **Les technologies de l'information au Maroc, en Algérie et en Tunisie**, Institute prospective économique du monde méditerranéen, étude et analyses, octobre 2014.

-Yves Simon et Samir Mannai, **Techniques Financiéres Internationales**, édition N°06, ECONOMIA, Paris, 2002.

- **المواقع باللغة الأجنبية**

-Banque d'Algérie, banque et établissement Financières, a partir de site d'internent: http://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm

-Internet world stats ;usage and population statistics rapport 2016.le site : http://www.internetworldstats.com/af/dz.htm

-http://www.badr-bank.dz

- https:// ebanking.badr.dz

- https://th3easyway.blogspot.com/2014/01/statistic-internet-user.htm

- http://www.satim-dz.com

-Les sites des banques: www.badr-bank.net / www.cpa-bank.net / www.cnepbanque.dz / www.ag-bank.com / www.bdl.dz / www.bea.dz

الملاحق

الملحق رقم 01: واجهة Badr Net

الملحق رقم 02: بطاقة بدر

الملحق رقم 03: بطاقة Cib

1. البطاقة الذهبية

2. البطاقة الكلاسيكية

الملحق رقم 04: بطاقة التوفير

الملحق رقم 05: جهاز TPE